

شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (170) 15/12/2016
الحجاز
هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ
سقوط مشروع الهيمنة السعودي
قمة الفشل

هذا العدد

الدولة الطاردة

قبل الدخول في صلب الموضوع، لا بد من مدخل توضيحي حتى لا يساء فهم المقصودة بـ (الطاردة)، لأن هناك دولاً في العالم تعد جاذبة اقتصادياً ولكنها طاردة إجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وهذا ينطبق على السعودية الى حد كبير، فالهجرة إليها والتي تصل نحو ٤٠ بالمائة من إجمالي القاطنين هي لأسباب اقتصادية صرفة. ولكن لو سئل هؤلاء المهاجرون عمّا إذا كانوا ينوون البقاء في المملكة السعودية الى الأبد، فسوف يكون الجواب بكلا قاطعة.

على الضد مثلاً من ٦,٧ مليون مهاجر الى فرنسا، أو ٩,١ ملايين مهاجر في ألمانيا أو حتى ٤٢ مليون مهاجر في الولايات المتحدة، فإن هؤلاء قد حسموا خياراتهم، وأنهم لا يفكرون في وطن بديل، رغم الحنين الذي قد يعتري بعضهم إزاء أوطانهم الأصلية، ولكن لا على سبيل التفكير في العودة النهائية.

بالتأكيد ليس كلامناً عن هذا النوع من الطرد، فنحن نتحدث عن شكل آخر، وهو ما تمارسه الدول على المستوى السياسي. فهناك دول قادرة بإمكانيات قليلة أن تصنع صداقات كثيرة، وهناك دول لديها إمكانيات هائلة، ولكنها في الحصاد لا تحصل سوى على عدد قليل من الأصدقاء.

تخيّلوا معي المملكة السعودية بدون نفط، وبدون الحرمين الشريفين، أي بمعنى آخر بدون قوة مالية وقوة روحية، كيف ستكون النظرة إليها. ومن سيقيم لها وزناً، أم يسبغ عليها أهمية من أي نوع، أم يكون لها ذكر في المحافل الدولية؟. ربما يتذكر البعض مزحة الملك عبد الله سنة ٢٠١٠ رغم سماجتها حين روى لمن حضر مجلسه ما قاله في مجلس الوزراء ذات يوم: (قولوا الله يطول في عمره). فتعجّبوا وقالوا الله يطول عمره ولكن من هو؟ فكرّر قولوا: الله يطول في عمره، فردّدوا وراءه، ثم قال: (البترول). فضحك الحاضرون، وضحك الملك، وضحك العباد في كوكب زحل.

على أية حال، فإن المملكة هذه برغم ما حظيت به من إمكانيات هائلة مادية وروحية، إلا أنها حرمت من قلوب الأفراد والجماعات والدول. وإذا ما عبّر أي منهم عن حبه لها، فاعلموا بأن ذلك حباً لمال النفط أو حباً للديار المقدّسة، مكة والمدينة.

في السياسة، دعكم مما ترونه وتسمعونه في العلن، فالحقائق تختفي تحت الشمس في عالم السياسة. حتى قيل بأن كلما ارتفع منسوب الإطراء الفاضح، زاد منسوب الكراهية في الواقع.

هل تساءل أحد عن سر زيادة مستوى النفاق السياسي في المملكة السعودية؟. لماذا يتكاثر المطبّلون لهذا الأمير أو ذاك، برغم من غياب السبب الوجيه لفعل التطبيل، سوى طلب المال؟.

هل تساءل آل سعود: لماذا يكرهونهم؟ تماماً كما السؤال المطروح عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. الصخب الدعائي الممجوج لا يزوّدنا بالحقيقة، ولا ربعها، بل قد يكون نقيضها، فهذه من لوازم النفاق السياسي السائد، تماماً كما هي عادة التكاذب السائدة بين قادة الدول، وعلى وجه الخصوص قادة دول مجلس التعاون الخليجي..

الغرور، الكيدية، الفحش السياسي، الفساد الأخلاقي، الخواء، الجهل، الاستهتار، التكبّر.. كلها صفات الشخصية الطاردة، التي لا يمكن أن تسري الا على من باع كرامته، فرداً كان أم جماعة أم دولة.

نظرة عامة على خارطة حلفاء وأصدقاء المملكة السعودية تكشف عن كونها دولة طاردة، ولا يبقى معها الا من لا يزال يتلقى مساعدات مطعمة بالذل.

ربما يتذكر البعض تصريحات ملك الأردن السابق، حسين بن طلال، حين قرر الانقلاب على دول الخليج إبان أزمة الخليج الثانية والانحياز الى جانب صدام حسين. كان الملك حسين يتحدث عن تجربة الذل التي عاشها حين كان يتسوّل المساعدات من دول الخليج، فكانوا «يمرمطوه» قبل أن يحصل على الدعم المالي من هذه الدولة وتلك، وهو السبب الرئيس وراء قراره الوقوف الى جانب صدام حسين في عدوانه على الكويت، بالرغم من علاقته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. بل إن انضمام الاردن الى مجلس التعاون العربي الذي أعلن عن تأسيسه في فبراير ١٩٨٩ في بغداد، وضمّ كلا من العراق واليمن الشمالي ومصر والاردن، يشير الى خصومة مشتركة أو كراهية مشتركة لدول الخليج عموماً، والسعودية على وجه الخصوص.

أليس عدد أصدقاء المملكة السعودية في تناقص اليوم؟، وبعد أن كان الدبلوماسيون السعوديون لا يفترون في جولاتهم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، يقيمون علاقة جديدة مع هذه الدولة، ويعززون العلاقة مع تلك الدولة.. أين هو الفريق الدبلوماسي اليوم؟، بل أين هو عادل الجبير؟ كان الرهان على تحالف عربي عشري في حرب اليمن، فتقلّص فجأة وصار محصوراً في دولتين: السعودية والامارات. ثم أعيد طرح رهان آخر ولكن ثلاثيني هذه المرة، وتبيّن بعد عام من تأسيسه أنها فكرة ميتة منذ ولادتها.

اليوم يتحدّث الاعلام السعودي عن «اتحاد دفاعي وعسكري خليجي»!! وتساءلت ضاحكاً: ماذا كان يعمل مجلس التعاون الخليجي على مدى ستة وثلاثين عاماً؟ من يتابع الاحتفالية المفتعلة في استقبال سلمان في عواصم الخليج، لابد أن ينبعث السؤال الحتمي في ذهنه: ألا يوحي الاستقبال الاستعراضي عن خلل ما في العلاقة بين المملكة وشقيقاتها الصغيرات؟ هل الحفاوة المبالغة ظاهرة صحيّة حقاً بين دول يفترض أنها تجاوزت البروتوكولات، وتقاليد الضيافة الرسمية. أليس في طريقة الاستقبال ما يوحي بأن الضيف جاء فاتحاً وليس زائراً؟

في مجالس شيوخ الخليج، باستثناء عمان التي حسمت بشجاعة موقفها ورفضت المشاركة في حفلة النفاق السياسي، هناك حديث مشترك في أبو ظبي والدوحة والمنامة والكويت حول رفض الوحدة، ولكن لا يجرؤ أحد على البوح به.

البحرين التي عادة ما يرد إسمها بكونها الدولة الأكثر استعداداً لاتحاد مع السعودية، يشار الى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان بأنه أبرز مناصر لمشروع الاتحاد، قد يكون نكاية لابن أخيه وانقاذاً لوضعه السياسي المستقبلي.

دون ذلك، ليس هناك من يريد الوحدة، حتى محمد بن زايد المتصالح ظرفياً مع السعودية نكاية بابن نايف، ورغبة في السيطرة على بعض الكعكعة السعودية عقب رحيل سلمان وتولي ابنه محمد الحكم، يكتم جحوده بالاتحاد ريثما يعود سلمان من حيث أتى.

خلاصة: المملكة السعودية عجزت عن المحافظة على الاصدقاء والحلفاء برغم ثرواتها الطائلة، والسبب ببساطة أنها قوة طاردة وليست جاذبة، وحتى الذين يبقون معها هم مرغمون؛ واذا ما حصلوا على بدائل، فلن يترددوا في المغادرة والدخول في صداقات جديدة.

دول الخليج بين (ايرانفوبيا) و (ترامبفوبيا)

السعودية تسعى، تحت الرعاية البريطانية، ومشاركة مشيخات الخليج، باستثناء عمان، إلى توظيف لهجة ترامب في العداء الى إيران بتلبيد الأجواء في المنطقة بخطاب ايرانفوبيا، وتصعيد مستوى الاحتقان بين طهران وواشنطن

محمد قستي

بإمكان دول الخليج أن تخفي أسرارها كافة خلف «التهديد الايراني»، فلا شيء سواه يمكن أن يستر الاستراتيجيات الحقيقية لدى السعودية وحليفاتها في مجلس التعاون الخليجي.

أن تكون إيران وراء شد العصب الخليجي، والمزيد من التعاون والتنسيق بين دول المجلس، وأن تتضاعف صفقات التسلح مع الغرب (أوروبا والولايات المتحدة على وجه التحديد)، وان تكون المبرر ايضاً لفتح علاقات مع اسرائيل شبه علنيّة.. فتلك أمور لا تحمل جديداً للرأي العام ولا للمراقبين. فقد كانت هذه خصائص السياسة الخليجية على مدى ثلاثة عقود، وازدادت وتيرتها بشكل غرائزي منفلت في عهد سلمان بن عبد العزيز (تولى ٢٣ يناير ٢٠١٥).

نعم، قد يجادل البعض بأن التطوّرات الميدانية في العراق وسوريا لصالح محور ايران، وانسداد الأفق في الحرب السعودية على اليمن والذي يصب أيضاً لصالح إيران، وتزايد نفوذ الأخيرة بعد توقيع الإتفاق النووي مع الغرب، رغم العقبات الكؤودة التي يواجهها، تدفع السعودية، قبل غيرها بوصفها الدولة المحورية خليجياً، الى التفكير في استراتيجيات صد فاعلة لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق، نتوقف عند ما نشرته صحف سعودية عدّة حول جولة سلمان الخليجية في ديسمبر الجاري. فقد أجمعت الصحف السعودية الصادرة في ٤ ديسمبر على أن الجولة تأتي في وقت تتزايد فيه التهديدات العسكرية الإيرانية، وقد تكون الجولة مقدّمة لإعلان اتحاد خليجي، أو تحالف عسكري ودفاعي واسع.

صحيفة (عكاظ) في تقرير لها بعنوان (الملك سلمان.. حراك فاعل لمعالجة قضايا المنطقة)، وضعت للجولة هدفاً كبيراً يتجاوز الإطار الجغرافي، وقالت بأنها تأتي «في إطار دوره الفاعل والمحوري، ومبادراته الخلاقة لتعزيز التضامن العربي، وتوحيد صف العرب والمسلمين لمواجهة التحديات المهدّدة للمنطقة»، تقول عكاظ هذا بالرغم من خلافات السعودية مع كثير من الدول العربية، بل وحتى خليجياً، حيث استثنى سلمان سلطنة عمان من جولته الخليجية. الصحيفة عمدت الى لغة تمجيدية لشرح أبعاد الجولة السلمانية، وأنها تؤكد «الدور المحوري للسعودية في قيادة المنطقة وحفظ أمنها واستقرارها والدفاع عن قضايا الأمتين العربية والاسلامية بدءاً بالقضية الفلسطينية، ومرورا بالملفين السوري والعراقي، ووصولاً إلى الوقوف بجانب الشعب اليمني في التصدي لمحاولات إيران ودعمها للحوثيين رغبة في تحويل اليمن إلى ثكنة إيرانية تكون بمثابة خنجر في خاصرة دول المنطقة، خصوصاً أن السعودية استطاعت الوقوف أمام المد الإيراني في العديد من الدول العربية."

حسناً، هذه أهداف تبدو مثالية الى حد كبير، وليست بالضرورة مدرجة على جدول أعمال الجولة، رغم وصف الصحيفة لها بـ«التاريخية». الصحيفة عادت لتقترب من الواقعية في حصر الهدف من الجولة في «تعزيز العمل الخليجي المشترك، ودعم أمن واستقرار دول المنطقة، والتصدي بقوة للتدخلات الإيرانية، وتعزيز التعاون الأمني والعسكري بين دول المجلس» وتنفيذ رؤيته في سوق مشتركة وتكتل اقتصادي خليجي.

قبل مناقشة ما كتبته الصحيفة، نطالع ما كتبه تركي الصهيل في «صحيفة مكة» في ٤ ديسمبر بعنوان (جولة الملك سلمان الخليجية تمهد لقمة القرارات المصيرية.. وأنباء عن اتحاد عسكري دفاعي). وانطلاقاً من المدخل النمطي بتوظيف التهديد الايراني في الجولة استغلالاً لتصريحات حمقاء تصدر من بعض القادة العسكريين الايرانيين، يرى الصهيل بأن فكرة تشكيل اتحاد عسكري دفاعي بات لها ما يبررها. بل هناك من ذهب بعيداً الى إمكانية الاعلان عن ولادة الاتحاد الخليجي في قمة البحرين الأخيرة مع استدراك «ولو جزئياً» ما يشير الى أنه لن يكون اتحاداً كامل الدسم، بل سوف يبدأ بـ «اتحاد عسكري دفاعي يكون مقره البحرين».

الصحيفة أعادت رصف مبررات الاتحاد الخليجي، بصرف النظر عن شكله ومستواه، وفي السياق جولة سلمان الخليجية والمتمثلة في «التصعيد الإيراني غير المسبوق الموجه للدول الخليجية، والوضع في اليمن، والحرب على الإرهاب، وتزايد أعداد التشكيلات المسلحة في دول الجوار، وردع خطر الصواريخ الباليستية، ومجابهة ارتدادات تهجير السنّة في الدول المجاورة».

في حقيقة الأمر، ليس في أقوال الصحف السعودية ما يقنع، أو بالأحرى يكشف، عن الأسباب الحقيقية لزيارة سلمان.

ما تداولته الصحف السعودية والخليجية عموماً، لم يختلف عن بيان قمة المنامة لمجلس التعاون الخليجي السابعة والثلاثين في ٧ ديسمبر الجاري. ١٧ بنداً في بيان القمة كان مخصصاً لإيران وتهديداتها، ومخططاتها، ومؤامراتها.. الخ.

في الشكل، فإن توظيف البعبع الإيراني في تبرير سياسات أمنية ودفاعية ليس جديداً، ويتم ذلك في الأحوال كلها، ودول الخليج، والسعودية بدرجة أساسية، ليست بحاجة الى تصريح إيراني هنا أو هناك، فقد باتت إيران ضرورة خليجية لتبرير قمعها لشعوبها، وخنوعها للغرب، وتحالفها مع «اسرائيل»، وحتى مشاغلة شعوبها إزاء الأخطاء الفادحة الاقتصادية والسياسية.

في الشكل أيضاً، فإن التعاون العسكري والأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي قائم، سواء عبر قوات درع الجزيرة أو الاتفاقية الأمنية الخليجية، ولا يحتاج تحقيق التعاون الى جولة يطوف فيها سلمان على قادة الخليج فرداً فراداً لإقناعهم بأمر قائم، فذلك لزوم ما لايلزم. ويقول العارفون بأن طرح فكرة تشكيل اتحاد خليجي دفاعي عسكري وأمني، فيما لو تمّ، فسوف يكون بمثابة اعتراف غير مباشر بفشل تجربة مجلس التعاون الخليجي الذي شهد

ستة وثلاثين قمة (باستثناء القمة الأخيرة السابعة والثلاثين في المنامة). ومن المعلوم، أن دوافع تشكيل مجلس التعاون الخليجي كانت أمنية بدرجة أساسية، وإن الملفات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها جاءت في مرحلة لاحقة.

ومن الطريف أن تشكيل المجلس جاء عقب انتصار الثورة الايرانية، وللرد على ما كانت تعتقده دول الخليج «تصدير الثورة»، الأمر الذي يجعل إعادة استخدام التهديد الايراني مجرد تكرار بلا طائل.

وأما الشق الأمني في مجلس التعاون فليس هناك مراقب لشؤون الخليج لديه أدنى ريب في أن مبدأ «التعاون» بين دول المجلس كان حصرياً في الأمن، ولا سيما أمن النظم السياسية، ولذلك لم تنل أي اتفاقية بين دول مجلس النجاح المأمول كما نالته الاتفاقية الأمنية.

في النتائج، صحيح أن هناك قلق خليجي من ايران، بفعل المعطيات الواردة أعلاه، وهي للتذكير: انهيار الجماعات المسلّحة في سوريا، واستعادة المحور الايراني لزمام المبادرة، دخول تنظيم داعش مرحلة حرجة بعد معركة الموصل، والتقدّم السريع للقوات العراقية والحشد الشعبي في محافظة نينوي بطريقة فاقت التوقعات، وفي ذلك أيضاً انتصار للمحور الايراني، وفي اليمن حيث استمرار الحرب العبثية التي وجدت السعودية نفسها عاجزة عن تحقيق نصر عسكري حاسم، وجاء اعلان تشكيل الحكومة في صنعاء مباغتاً للسعودية وحلفائها.. هذه العوامل وغيرها لا شك بعثت مخاوف لدى الرياض، وعدد من دول الخليج من تزايد النفوذ الإيراني.

يضاف الى ما سبق عوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية. فالسعودية التي تشهد تبدلات سريعة على مستوى ادارة الدولة، بعد استبدال وزراء المال والبترول العريقين، وتغيير وزراء العمل والإسكان والصحة والتعليم لأكثر من مرة في غضون أقل من عامين، ما يشير الى أزمة حقيقية في النظام البيروقراطي للدولة. وأيضاً، التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة السعودية بفعل انهيار أسعار النفط، وأن الاتفاق الذي تمّ في فيينا في آواخر الشهر الفائت للدول الأعضاء في منظمة أوبك والذي وافقت فيه السعودية على تخفيض انتاجها يعبّر عن حراجة الوضع الاقتصادي، فيما لم يطاول التخفيض حصة إيران المستهدفة سعودياً من الحرب النفطية في آواخر عام ٢٠١٤.

تقليص التقديمات الاجتماعية، والغاء البدلات، وخفض الانفاق الحكومي، واستمرار العجز الفلكي في الموازنة العامة، والانكماش الاقتصادي بصورة عامة، وتآكل الرصيد النقدي.. باتت مؤشرات تثير هلع صنّاع القرار في الرياض من بلوغ حافة الهاوية الاقتصادية، في ظل تحذيرات من إمكانية دخول السعودية مرحلة الافلاس التام في العام ٢٠١٧.

كل ما ذكر أعلاه صحيح، ولكنه لا يمثل الهدف الحقيقي من جولة سلمان، ومن قمة المنامة، فما هو الهدف الحقيقي؟

لنعيد تركيب المشهد الخليجي، منذ بدء الربيع العربي، وخصوصاً بعد سقوط نظام حسني مبارك، حين شعر الملك عبد الله بأن واشنطن قد تخلّت عن حليف قوي لها في الشرق الأوسط، ما تسبب في صدمة مصحوبة بقلق عارم انتاب السعودية ومعها دول الخليج، بسبب سرعة تبدّل الموقف الاميركي من حسني مبارك في غضون أيام، من ترقّب الى التحذير من العواقب، وصولاً الى احترام إرادة الشعب المصري في تغيير رئيسه، واختيار شكل الحكم الذي يريد.

حينذاك، بتنا أمام مشهد خليجي مختلف تماماً، فقد توارت الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما بين السعودية والامارات، والسعودية والكويت وعمان. وقرّرت السعودية أن تقود مبادرة لم الشمل الخليجي، وتمتين الأواصر بين دول المجلس، فتكثّفت اللقاءات على مستوى القمة وما دونها، ولذلك لم تتردّد السعودية في القيام بخطوات فورية وطارئة لمواجهة تداعيات الربيع العربي، فأرسلت قوات درع الجزيرة في ١٥ مارس ٢٠١١ لقمع الحراك الشعبي في البحرين تحت شعار حماية المنشآت الحيوية، وتبنّت مبادرة خليجية في إبريل ٢٠١١ لاحتواء الثورة الشعبية في اليمن، وبدأت تقود ثورة مضادة لتقويض تداعيات الربيع العربي. حينذاك، كان الجميع في مجلس التعاون على استعداد لأن يمنح الرياض صوتاً أعلى للحديث بالنيابة عنه حفاظاً على عروشهم من موجة الربيع العربي التي كانت تنتقل بوتيرة سريعة وغاضبة.

اطمئن قادة الخليج نسبياً الى الموقف الأميركي بعد اندلا ع الثورة السورية، إذ بدا أن هناك قاسماً مشتركاً بين الطرفين الخليجي والأميركي. ارتفع مستوى التعاون: التخطيط العسكري الأميركي، تجنيد وتمويل سعودي وقطري، تسهيل تركي، واشتعلت الحرب الأهلية في كل أرجاء سورية، تمهيداً لحرب على النظام السوري وعلى المحور الايراني الروسي. أوجد بندر بن سلطان، الماسك بملف المعارضة السورية منذ صيف ٢٠١٢، مبرر الحرب، بافتعال كيماوي الغوطة، ولكن الخدعة لم تمرّ، وكشف عسكريون واستراتيجيون وسياسيون أميركيون عن تفاصيل مكتومة عن خدعة بندر بن سلطان، ونشرت تفاصيلها في الصحف الاميركية. لقاء سان بطرسبوغ بين أوباما وبوتين في ٦ سبتمبر ٢٠١٣ على هامش قمة العشرين شكّل انعطافة في مسار الأحداث، إذ مهّد لنهاية فصل من التوتّر الذي كاد أن يودي الى حرب إقليمية وربما دولية.

منذاك، سيطر الريب مجدّداً على مناخ العلاقات السعودية الأميركية، وأصيبت الرياض ومعها الدوحة بخيبة أمل شديدة لأن الحرب التي كانا ينتظرانها لإنهاء الكابوس الايراني لن تقع.

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، تصاعدت الآمال السعودية بأن فارساً جديداً سوف يمتطي صهوة الرئاسة الأميركية ليشعل البيت الأبيض بقرارات نارية. وضعت الرياض رهانها على هيلاري كلينتون، التي لقيت من أموال النفط الكثير لإدارة حملتها الانتخابية، وقد حسم هذا المعسكر أمره بأن هيلاري قادمة لامحالة، وأنها مجرد مسألة وقت قبل أن تطأ أقدامها المكتب البيضاوي.

خسرت السعودية الرهان مجدّداً، وخسرت معها الحرب المأمولة في سوريا، وأن الرئيس القادم دونالد ترامب ليس خيارها، فهو ضد الحرب في سوريا، ومع العلاقة مع روسيا، ومع إلزام الدول التي تتمتع بالحماية الأميركية بدفع فاتورة الحماية من نفطها، وأموالها، وإن اضطر الى استغلال كل أدوات القوة والنفوذ لتحقيق ذلك.

مع اقتراب موعد تسلّم ترامب مقاليد الرئاسة في واشنطن، هناك استحقاقات صعبة وقاسية تنتظر العالم، والخليج على وجه الخصوص. بالتأكيد، لن تفصح السعودية ولا أي من دول الخليج عن مخاوفها، وهي التي ألجمت أحد ألسنتها الحداد، أي جمال خاشقجي، لأنه صرّح بأن السعودية قلقة من سياسات ترامب. وعليه، فإن من الطبيعي أن توجّه الأنظار الى الخصم التقليدي السهل، أي ايران، فيما العمل جار على صوغ سياسة خارجية لمواجهة تحديات مرحلة ترامب، وهذه تستحق جولة بل جولات سلمانية على دول مجلس التعاون، كما تستحق ان تخصص القمة الخليجية لمثل هذا الملف.

قلق السعودية من ترامب شديد، وإن أوهمت العالم بغير ذلك، خصوصاً وأنها تدرك بأن لا شيء صلب يجمع بين الرياض وواشنطن، وحتى النفط ليس هو، الآن، بالعنصر المؤثر في معادلة التحالف، وقد صرّح ترامب بأننا لسنا بحاجة الى النفط السعودي.

في ظل متغيرات جيواستراتيجية إقليمية ودولية، وتبدّل في وجهة واشنطن في المرحلة القادمة، وصعود المعسكر الايراني الروسي، تجد دول الخليج نفسها مضطّرة للبحث عن خيار حمائي يكفل لها الاستقرار، ولأنظمتها البقاء، وهذا ما دفع للماما تيريزا ماي، رئيسة الحكومة البريطانية للقدوم على الفور والمشاركة كعضو غير رسمي في قمة المنامة، والمشاركة في سيمفونية ايرانفوبيا، طمعاً في المال والنفوذ وإعادة انتاج الدور الاستعماري بشكل جديد. أوروبا الأخرى التي راهنت السعودية عليها تتجه الى اليمين المتطرّف، وإن تصريحات فرانسوا فيون تبعث برسالة فزع الى الرياض، مفادها بأنه لا يمكننا أن نسكت عن الارهاب الذي يصل الينا من مناطق الشرق الأوسط، وترعاه مشيخات النفط، وتبرّره العقيدة الوهابية المشرعنة للنظام السعودي.

خلاصة الأمر، إن السعودية تسعى، تحت الرعاية البريطانية، ومشاركة مشيخات الخليج، باستثناء عمان، إلى توظيف لهجة ترامب في العداء الى إيران، بتلبيد الأجواء في المنطقة بخطاب ايرانفوبيا، وتصعيد مستوى الاحتقان بين طهران وواشنطن في محاولة لتوجيه إدارة ترامب نحو عدو مشترك، والتغافل عن شعاراته الانتخابية وكلامه عن تدفيع المستفيدين من الحماية الاميركية، ومعاقبة الرياض وفق قانون جاستا.

السعودية في عالم متحوّل

هيثم الخياط

نحن أمام عالم متحوّل بكل ما في الكلمة من معنى.. تحوّل في البنى السياسية، والاقتصادية، والإجتماعية، والثقافية على المستوى الدولي، ولا يستثني أحداً أو دولة أو اتحاد دول..فالتغيير جارف، يكتسح كل شيء في طريقه. يذكّرنا بالظاهرة قريبة العهد في الشرق الأوسط، أي الربيع العربي، حين تساقطت الأنظمة كأحجار الدومينو. إنه صهيل الخيول، ولكن هذه المرّة قد يتجاوز مداه قارة بعينها، لأن الاستجابة للصهيل سريعة ومتجاوزة للجغرافيا.

في المشهد الدولي العام تبرز المعادلة التالية: صعود الشعبوية واليمين المتطرّف بشعاراته (أمريكا العظيمة، فرنسا عظيمة تارة جديدة)، ولكن الأمر أبعد من ذلك بكثير، وقد يكون أهم ما فيه هو عنصر المفاجئة..بل مفاجئات متعاقبة من قبيل: بريكست بريطانيا، فوز ترامب، فوز اليميني فرانسوا فيون في فرنسا، ونتائج الاستفتاء على إصلاحات دستورية في إيطاليا لتقوية السلطة التنفيذية في مقابل البرلمان واطاحة رئيس الوزراء ماتيو رينزي. وباستثناء المثال النمساوي حيث خسرت الشعبوية في الانتخابات لصالح مرشح حزب الخضر فان دير، فإن تيار الشعبوية المعبّر عنه باليمين الوسط والمتشدّد يتمدّد أوروبياً ويتهيأ للوصول الى قارات أخرى.

التيار الشعبوي بمختلف أطيافه، على الأقل في أوروبا والولايات المتحدة، يجتمع على مشتركات محدّدة: الهجرة، الإرهاب، إسلاموفوبيا.. وهناك عوامل داخلية اقتصادية وسياسية حرّضت على نشأة التيار وانتشاره، يأتي في مقدمها: فشل الدولة في معالجة ملفات اقتصادية واجتماعية ، أي بمعنى آخر: هموم الأغلبية..

من الجدير بالإشارة أن المتغيّرات السياسية تأتي متزامنة مع تحوّلات اقتصادية كونية وموجات تكنولوجية جديدة تطيح بالاقتصاديات الكلاسيكية التي من شأنها إنتاج جيل سياسي جديد يحمل سمات التحوّلات الاقتصادية والتكنولوجية.. فكما أن اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى كان يعتمد على الشركات العملاقة العابرة للقارات مثل الشقيقات السبع العاملة في الصناعة النفطية، والتي صعّدت جيلاً من السياسيين الذين كانوا يشتغلون على حماية مصالح عمالقة النفط في العالم، فإن اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية جاء بصنّاع السلاح، والمعدات الثقيلة، والطائرات، والقطارات، والسيارات، والمكائن الزراعية والصناعية، والمنتجات الزراعية، والملبوسات، والكماليات.

ومع نهاية الحرب الباردة دخلنا موجة جديدة من الاقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا العالية، ونظم الاتصالات الحديثة والقائمة على تحقيق فكرة التواصل الاجتماعي عبر برامج الانترنت، والواي فاي، وبرامج المحادثات، والانتقال بالاقتصاد الى عصر الرقمية الدقيقة. وفي الظاهر، فإن الموجة التكنولوجية الجديدة، والمترافقة مع تحّول اقتصادي كوني، تنجب جيلاً سياسياً يحمل سمات التحوّل ذاك.

ويمكن في ضوء ما سبق، قراءة طبيعة التحوّلات المقبلة، على مستوى العلاقات البينية، وفي الداخل مترافقاً مع التحديّات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لاريب أن العلاقات السعودية الأميركية سوف تكون من بين أبرز التحديّات التي تواجه الرياض، وتلزمها بالنفير بحثاً عن خيارات جديدة أو متنوعة.

في فهم الرؤية الأميركية في عهد الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، إزاء العلاقة مع السعودية، هناك معطى ضروري لا بد من الانطلاق منه لقراءة مستقبل العلاقة بين الدولتين:

أولاً - ترامب يميل الى تعديل في صيغة التحالف بين بلاده والمملكة السعودية، وتدفيع الأخيرة ثمن الحماية. هو لم يعد يعتقد بأن معادلة النفط مقابل الحماية صالحة للحفاظ على العلاقة القديمة. لابد من الإشارة الى ان موقف ترامب من الرياض ليس تحوّلاً إنقلابياً، بل يأتي في سياق تبدّل متواصل في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وهو مسار بدأ منذ عهد الرئيس بيل كلينتون في العام ١٩٩٢، وتواصل مع جورج بوش الإبن، وأيضاً مع باراك أوباما، وإن ترامب يسير على سيرة أسلافه، وإنما بوتيرة قد تكون أسرع مما قد نتخيّل.

بالمناسبة، فإن رؤية ترامب ليست أميركية فحسب، بل نجد أن هذه الرؤية تمّ التعبير عنها أوروبياً أيضاً. وبصورة عامة، فما يربط أوروبا بالسعودية هي مجرد مصالح تجارية وصفقات تسلح، وما يفرّقها الارهاب والوهابية..

ضبط الايقاع على وقع عالم متحوّل بوتيرة سريعة، أصعب من الاحتفاظ بمكتسبات عرضة للزوال. فهل ينجح سلمان في التعايش أو مصادمة التيار

يتفق ترامب مع فيون في أولوية الحرب على داعش والتخلي عن فكرة إسقاط النظام في سوريا والإنفتاح على روسيا، وفي الموقف المتشدّد من السعودية وقطر والاسلام السياسي عموماً، ويختلف فيون عن ترامب في تبني الأول سياسة الإنفتاح على إيران، فيما يميل الثاني الى خيار التشدّد معها..وفي كل الأحوال، فإن ثمة مناخاً عاماً بدأ يتشكل في الغرب، يحمل في طيّاته رسائل مختلطة في الحد الأدنى إزاء ملفات بالغة الحساسية والتعقيد.

وكما هو الكيان الاسرائيلي الذي لم يتحرر تماماً من تبعات تاريخ الكراهية لليهود في أوروبا، ويخشى أن تكون النزعة اليمينية المتشدّدة تأتي على حساب الدولة العبرية التي ربما أفادت كثيراً من الاتجاهات الليبرالية غير القومية في ترسيخ أسس كيان الدولة وتسهيل مهمة الهجرات اليهودية، ومشاريع الاستيطان في الضفة الغربية ومصادرة الاراضي، وصولاً الى إرساء أسس الدولة اليهودية المكتملة النمو، فإن السعودية ودول الخليج

عموماً تخشى من خسارة الغطاء الغربي الذي حظيت به هذه الكيانات على مدى عقود، وتخشى أن لا تعود الحماية التي كانت أزمة الخليج الثانية أبرز تجلياتها عنواناً لتحالف السعودية مع الغرب.

ما تخشاه دول الخليج هو تطبيق ترامب لمقولات أوباما التي عبّر عنها في أكثر من مناسبة حول المشكلة الحقيقية لدى أنظمة الخليج، المتمثلة في مظالم شبابها، وليس في التهديد الخارجي، الإيراني بدرجة أساسية، وان الحل يكمن في الانتقال الديمقراطي.. صحيح، أن ترامب لم يعكس في أي لحظة رغبة في تشجيع الشركاء على الاصلاحات السياسية، ولم يكشف عن مناصرته لقضايا المرأة، وحقوق الانسان، والمجتمع المدني. كل ما لفت اليه يتعلق بمصالح الولايات المتحدة، بما في ذلك الحرب على داعش والارهاب عموماً.

على مستوى التحوّلات الاقليمية، فنحن أمام مشهد ما بعد الربيع العربي الذي طوى ذيوله بحلوها ومرّها، وبتنا في مرحلة الحصاد، إذ يخلص المشهد اليوم على النحو التالي:

ثانياً ـ هناك ثورات تحوّلت الى حروب: اليمن، ليبيا، سوريا..ويضاف اليها العراق كأحد إفرازات الربيع العربي. بدأت الحرب في ليبيا، وكان الناتو طرفاً مباشراً فيها بدعم من دول خليجية على رأسها الامارات وقطر والسعودية، وأفضت الى تمزيق ليبيا الى مناطق متنازع عليها، ولم تضع الحرب نهاية حاسمة. وأما سوريا التي انزلقت ثورتها الى العنف بعد أقل من شهر من وقوعها، فقد أصبحت ساحة حرب كونية منذ إبريل ٢٠١١ وحتى اليوم. وأما اليمن، وبعد فشل المبادرة الخليجية المعلن عنها في إبريل ٢٠١١ من احتواء ثورة الشعب اليمني، ومحاولات تقويض مسارها عبر مشاريع سياسية ملغومة، بما في ذلك مشروع الاقاليم، واندلاع ثورة تصحيحية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، قرّرت السعودية إعلان الحرب على اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥ لإفشال ثورة الشعب اليمني الهادفة إلى إقامة دولة بمواصفات يمنية كاملة بعيداً عن التدخلات الإقليمية والدولية.. لم يرق للسعودية ولا للولايات المتحدة استقلال اليمن، فكانت الحرب التدميرية التي طاولت كل شيء..أي كل شيء تماماً.

اليوم وبعد خمس سنوات على الأزمة في سوريا، وأكثر من عام ونصف على العدوان السعودي على اليمن، وعامين وعدّة أشهر على احتلال داعش للموصل، تبدو الصورة مختلفة الى حد ما. في سوريا تغيّر في الميدان كبير يتمثل في زوال خطر سقوط النظام، واستعادة الجيش السوري لكثير من المناطق وآخرها حلب التي يقترب من السيطرة عليها بصورة كاملة، فيما تتراجع مساحة سيطرة الجماعات المسلّحة بفعل تسويات إقليمية تركية وروسية وايرانية أدّت الى تراجع الدعم التركي للجماعات المسلحة، وتشتّت قوة الأخيرة بفعل معركة الموصل التي امتصّت أعداد كبيرة من المقاتلين، وتململ المقاتلين نتيجة الانكسارات الميدانية المتوالية.

لم تعد السعودية لاعباً رئيساً وفاعلاً في الميدان، وهي مجرد مموّل ولكن بلا سلطان فعلي. مؤخراً دفعت السعودية ثمن صفقة صواريخ غراد طلبها شرعي جيش الفتح، عبد الله المحيسني، السعودي. ولكن الميدان يتغيّر بوتيرة سريعة لصالح النظام السوري وحلفائه، وإن ما كانت تراهن عليه السعودية بعد الانتخابات الاميركية قد سقط فترامب ليس مع خيار الحرب في سوريا، على الأقل.

وأما في اليمن، فالسعودية التي اضطرت الى الاستعانة بمقاتلين مرتزقة من القاعدة وداعش ومن الصومال والسنغال والسودان، لم تستطع حتى الآن تحقيق منجز ميداني يمكن توظيفه في أية مفاوضات سياسية مع الأطراف اليمنية. في حقيقة الأمر، أن خطوة تشكيل الحكومة في اليمن وجهت ضربة قاصمة للسعودية وحلفائها، إذ أفقدتها ورقة كانت تراهن عليها، وهي " الشرعية"، المتمثلة زعماً في عبد ربه منصور هادي، برغم من انتهاء ولايته منذ ٢١ فبراير ٢٠١٤ بموجب المبادرة الخليجية وآلياتها الزمنية.

وبالتالي، فإن السعودية في عدوانها على اليمن هي في مأزق حقيقي لا تستطيع الخروج منه خوفاً من انهيار صورتها كدولة مهزومة، وفي الوقت نفسه لا تستطيع السير فيه الى ما لا نهاية فتريد الخروج منه ولكن عن طريق اشعال حرب أهلية داخلية تكون هي خارجها، وتتنصل منها بسهولة.

في الميدان العراقي، فإن الصراخ السعودي عبر الجيش السلماني وجيش الداخلية على مواقع التواصل الاجتماعي يعبر بأمانة عالية عن حقيقة الموقف. خسارة الرهان على داعش كأداة تفجير للأوضاع الداخلية والانقسامات السياسية والمذهبية لا تعادله سوى انتصارات القوات العراقية والحشد الشعبي في معركة "قادمون يا نينوى" كما أطلقوا عليها، وهذا بحد ذاته هزيمة متعدّدة الابعاد، فداعش، الصنيعة الأميركية السعودية لم تعد قادرة على لعب دور "التنظيم الوظيفي"، كما كانت منذ عامين، فهي تخسر الأرض والقادة والخطط وتلجأ اليوم الى أسلحة باتت مكشوفة عبر السيارات المفخخة والانتحاريين والانغماسيين، وهي استراتيجية تفقد تدريجاً مفعولها مع نفاذ الذخيرة، وتناقص أعداد العناصر المستعدة لخوض مثل هذه المغامرات القصوى.

الحزم الذي يتغنى به المطبّلون لسياسة سلمان، لا مكان له في العلاقة مع الأقوياء، ولابد من استرضاء الكلاب المسعورة قبل أن تنهش الأجساد

كان الرهان على داعش بغرض تقسيم العراق، ولكن استعجال معركة تحرير الموصل قبل أوانها الأميركي وتطويق مقاتلي داعش للحيلولة دون الهرب الى سوريا لتنفيذ مخطط إقامة إمارة إسلامية كأحد مؤامرات التقسيم بالسيطرة على محافظات الرقة ودير الزور شمالي شرق سوريا، أحبط الرهان بصورة شبه كاملة.

على المستوى الداخلي، تواجه السعودية أخطر أزمتين في تاريخها:

الاولى، أزمة انتقال السلطة: من يحكم بعد سلمان؟ هو السؤال الكبير الذي يقدر سلمان وحده على تقديم إجابة حاسمة عليه، وفي حال بقاء الوضع كما هو فسوف نكون أمام مشهد شديد الغموض بقدوم شخصية غير شعبية مثل محمد بن نايف، الممقوت من قطاع واسع من الناس، وسوف تكون عملية نقل السلطة الى الملك الجديد بالغة الصعوبة.

الثانية، أفول الدولة الريعية: السعودية محاطة بأزمات اقتصادية مع انهيار أسعار النفط وتآكل الرصيد النقدي، والغاء البدلات، وزيادة الرسوم، وخفض الانفاق الحكومي بصورة حادة، وتفاقم ملف الفساد (تريليون ومائة مليار ريال مجهولة المصير).

ضبط الايقاع على وقع عالم متحوّل بوتيرة سريعة قد يكون أصعب من الاحتفاظ بمكتسبات باتت عرضة للزوال. فهل ينجح سلمان في إتقان السباحة مع التيار القادم أو الاصطدام به أو التكيّف معه دن خسارة العرش..إن الحزم الذي يتغنى به المطبّلون لسياسة سلمان، لا مكان له في العلاقة مع الأقوياء، وعليه أن يبحث مبكراً عن خيارات لاسترضاء الكلاب المسعورة قبل أن تبدأ نهش الأجساد.





هل نجح الملك سلمان بوزرائه الجدد؟

كيف يجري تغيير الوزراء والمسؤولين في السعودية؟

يحي مفتي

لا يوجد ملكٌ أجرى تغييرات وزارية مثل الملك سلمان.

كانت هنالك عقدة من التغيير طيلة العقود الماضية، عدا الفترة القصيرة الأخيرة من عهد الملك عبدالله.

تغيير الوزراء، أو أعضاء الشورى، وموظفي الدولة في المؤسسات الكبيرة المستقلة عن مجلس الوزراء، كان أمراً غير محبّذ عند الملوك السعوديين.

ومن هنا كانت التعليقات الشعبية طيلة عقود من الزمن، طافحة بالسخرية من الوزراء المعتّقين، وأعضاء الشورى النائمين، والمسؤولين الفاشلين (المتررزّين في مناصبهم).

بديهي، ان تغيير شخص أياً كان منصبه، وزيراً او سفيراً، او عضو شورى، او قاضياً، أو شيخاً في هيئة كبار العلماء، ليس أمراً صعباً من الناحية النظرية. فكل ما على الملك، إلا أن يُعلن إقالة شخص موالٍ للنظام، واستبداله بآخر موالٍ أو حتى أكثر ولاءً وشبابية. ونحن نعلم بأن سلطات الملك الفعلية تكاد تكون غير محدودة.

لكن الأمور لا تجري بهكذا سهولة ويُسر.

رغم ان الملك يمتلك من الناحية النظرية القرار السياسي في التعيين، إلا أنه ليس وحيداً.

محاصصة القرار بين الأمراء

لِمَن لا يعرف كيف تدير العائلة المالكة الحكم، عليه أن يدرك، أن هناك محاصصة داخل العائلة المالكة، ليس فقط في مجال تقاسم الثروة المالية، وتقاسم الأراضي، وأحياناً كثيرة تقاسم شحنات النفط، وكذلك تقاسم الميزانية على الوزارات او المؤسسات التي يسيطر عليها اجنحة مختلفة من الأمراء. ليس هذا فحسب، فهناك تقاسم أيضاً للرجال داخل الدولة، لهذا الفريق أو ذاك، والأكثر غرابة هو تقاسم المجتمع النجدي، ففي كل بلدة او مدينة، هناك ولاءات عامة للنظام، وولاءات خاصة لأمراء بعينهم، حيث تتبع شرائح المجتمع النجدي، في البلدة المحددة، او حتى القبيلة المعيّنة، مُعرّفاً يرتبط بهذا الجناح او ذاك، وكأن هذا جزء من العمل الحزبي داخل العائلة المالكة.

بمعنى آخر، فإن المحاصصة بين أجنحة الحكم، ذهبت بعيداً الى أعماق الدولة وثرواتها واجهزتها ومسؤوليها، في عملية توازن دقيقة بين تلك الأجنحة حتى لا يسيطر أحدها على كامل الدولة ويلغي الاخرى.

والفكرة بديهية وبسيطة.

فطالما أن هناك صراعاً وتنافساً حادّاً بين اجنحة العائلة المالكة، فلا بدّ من تنظيم ذلك.

ولأن الدولة بكل حمولتها يتم التعاطي معها على أنها (مُلك لعائلة)، إذن فهي تمثل غنيمة يجري تقاسمها.

ولهذا، فإن ميزانية الدولة يجري التوافق بشأنها بين الأمراء أولاً.

هل ما يحصل عليه الحرس الوطني من مخصصات الدولة، وقد كان أداة عبدالله ومن بعده أبنائه للبقاء في السلطة، متوازن مع ما تحصل عليه وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية؟

فمادام لكل واحد مزرعته، فكلّ من الأمراء يهتم بأنصاره ورجاله داخل تلك المزرعة.

مثلاً، كان واضحاً أنه في كل مرّة يتم فيها تعيين موظفي المرتبة الخامسة عشرة، او المرتبة الممتازة، والرابعة عشرة، فان جهوداً كبيرة تبذل كيما يحصل كل جناح أو أمير كبير على حصته. فهذا له عشرون، وذاك له ثلاثون شخصاً، وهكذا.

كل أمير من الكبار ـ اضافة الى الملك ـ يضع رجاله الموالون لشخصه، وليس فقط من الموالين للعائلة المالكة، والداعمين لحكمها.

وفلسفة التعيينات هنا تقوم على أساس وجود رجال لكل جناح في مؤسسات السلطة، قادرين على إبقاء زعيم الجناح داخل دائرة صنع القرار، ويحمي مصالحه، ويبقي وجوده السياسي معزّزاً، غير قابل للإقتلاع بسهولة.

وهكذا، فإن لكل جناح في العائلة المالكة مؤسساته ووزارته، ورجاله، وأعضاء شوراه، ومخصصاته المالية، وحتى مشايخه، وطبّالوه من الاعلاميين والصحفيين. هو دولة مستقلة ضمن جهاز الدولة الكبيرة.

تقاسم الأمراء الكبار وأجنحتهم سواء للرجال او للولاء الشخصي كما المال، يمثل من الناحية العملية طريقة لتقاسم القرار السياسي في الدولة.

مشكلة تغيير الوجوه

ومن هنا تأتي مشكلة تغيير الوجوه، من وزراء وغيرهم.

فكما يجري اختيار رجال آل سعود من بين الموالين، خاصة النجديين، وذلك بالتوافق بين الأمراء، وبحضور فريق من وزارة الداخلية، يكشف عن ملف كل شخص تجري الموافقة عليه قبل تعيينه.. كذلك الأمر بالنسبة للإقالة.

ولأن لكل جناح حساباته في التعيينات، من جهة محاولته استرضاء فئات او عوائل معينة؛ ولأن بعض الأجنحة لا تريد تغيير وزير بعينه، أو عضو شورى محدد، دون ان يقوم الجناح الآخر بذات الخطوة.. فإن مسألة مَنْ يجب ان يُقال، ومن الذي سيوضع في مكانه، ومن اي جناح، ومَن سيقابله بالإقالة في الجناح الاخر، تمثل أسئلة حساسة يجب ان تكون الإجابة حاضرة عليها، ويتوافق بشأنها بين الأمراء، قبل أن تتم العملية الصعبة في التعيين والإستبدال.

لنضرب مثالاً في هذا الأمر، ولو من ناحية نظرية، ولكن مع تركيز على الخطوات العملية.

لنفترض اننا الآن في عام ٢٠١٠، أي قبل نحو عام من وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولي العهد، ووزير الدفاع.

عدد اللاعبين حينها كان أربعة: الملك عبدالله، ولي العهد ووزير الدفاع سلطان، وزير الداخلية نايف بن عبدالعزيز، وأمير الرياض سلمان.

كل واحد من هؤلاء له حصّة من الوزارة، ومن أعضاء الشورى، ومن المشايخ، ومن الاجنحة العسكرية، ومن موظفي المرتبة الممتازة والخامسة عشرة والرابعة عشرة.

بالطبع للملك حصته الكبرى، يليه سلطان فنايف فسلمان. وقد لا تزيد حصّة الملك كثيراً عن حصص السديريين الثلاثة مجتمعين.

لنفترض أن هؤلاء يريدون تشكيل وزارة جديدة، فما هو المطلوب؟

اولاً ـ تحديد عدد الوزراء الذين لن يتم تغييرهم. وغالباً ما تتضمن قائمة المستثنين أمراء.

ثانياً ـ بعدها يأتي كل واحد من هؤلاء الأمراء الأربعة الكبار بقائمة الأسماء التي يريد تغييرها من حصّته، ويجري التوافق بشأنها، مع اجراء بعض التعديلات. فقد تحوز عوائل نجدية صغيرة على حصص كبيرة، فيتخلى أحدهم عن تعيينه لشخص آخر من نفس العائلة او المدينة، ويضع شخصاً آخر، حتى لا يتكرر التمثيل الشكلي المظهري.

ثالثاً ـ كل جناح يحاول ان يستقطب فئة من المجتمع او منطقة بعينها او عائلة، او المؤسسة الدينية، او ما أشبه. وهنا تجري المفاصلة. هناك مثلاً (كوتا) محددة لأهل الحجاز من الوزراء، قابلة للنقصان وليس الى الزيادة؛ في حين لا توجد حصة للشيعة مثلاً، او اهل الجنوب بمناطقه الثلاث: نجران وجيزان وعسير. واذا ما قرر أحد اجنحة الامراء ان يختار وزيراً من هذه المناطق، فيجب ان يكون هناك توافقاً على اساس الفكرة، قبل ان يُنظر في الشخص. وقد يحدث ان يتم تعيين وزير من منطقة مهملة، لكن اذا ما توفي الأمير الذي كان وراء ذلك، فإنه يُقال، ولا يتم تعيين غيره من نفس المنطقة. وبالطبع هناك قبائل لا يجري توزيرها، وكذلك فئات ذات خلفية مذهبية، وكثيراً ما يوزّر الأمراء أشخاصاً من بادية الحجاز دون المدينة، فيكون الشكل حجازي، والمحتوى قبلي مذهبي وهابي اقرب الى نجد، وهكذا.

وكما نرى، فإن عملية التوزير، او تغيير الوزراء، تتطلّب جهوداً كبيرة، وتوافقات غير عادية، حتى وإن كان الملك قويّاً، وله سلطة حاسمة.

عهد سلمان: التغيير السريع

التغييرات الكثيرة التي حدثت في عهد سلمان، فيما يتعلق بتغيير الوزراء، والمسؤولين الكبار، وغيرهم؛ غير مسبوقة في التاريخ الحديث للمملكة السعودية منذ تأسيسها رسميا في سبتمبر ١٩٣٢.

هذه التغييرات من إقالات وتعيينات، ليست علامة صحّة في الجسد السعودي المُنهك بالعجز فكراً وجسداً. الى حد أن الوزير لا يمضي بضعة اشهر، إلا ويتم تغييره لأي سبب تافه، ما جعل البعض ينتقد هذه التصرفات.

كما ان هذه التعيينات، ليست دلالة على عزم وحزم العهد السلماني، ولا شخص الملك سلمان ذاته. بمعنى أن التعيينات المتكررة، لا تعكس شجاعة وحزماً في اتخاذ القرار.

كلا..

الذي حدث هو أن الأجنحة القوية التي تتقاسم السلطة، بعضها ضعف وانتهى، وبعضها خمد بشكل كبير. وبالتالي لم يبقَ على مائدة الطعام الضخمة (السلطة ومنافعها وقراراتها) إلا رجلٌ واحدٌ هو الملك سلمان.

لقد مات الكبار: ولي العهد وزير الدفاع سلطان في ٢٠١١، وتمت تصفية تركته، وأزيح أبناؤه، وورثه سلمان على الوزارة قبل ان يصبح ولياً للعهد ومن ثمّ ملكاً على البلاد.

ومات وزير الداخلية، ولي العهد الذي تلا سلطان، وهو نايف، في يونيو ٢٠١٢، وأصبح ابنه ـ وهو اضعف من أبيه ـ محمد بن نايف وزيراً للداخلية.

وبهذا ورث سلمان، القرار السديري كاملاً، خاصة بعد إزاحة شقيقه عبدالرحمن كنائب وزير الدفاع، وكذلك بعد اضعاف أبناء الملك فهد، وبالتالي كان سلمان يتقاسم السلطة مع الملك عبدالله، وأصبح وليّ عهده.

في آخر عامين للملك عبدالله في السلطة، كان بإمكانه وراثة السلطة كاملة من السديريين، من خلال تهميش سلمان، وتعيين ابنه متعب وزير الحرس، ولياً لعهده. لكنه وبسبب ضغوط أمريكية تطالبه بتعيين محمد بن نايف كولي عهد.. قرّر الالتفاف وعيّن أصغر أبناء الملك عبدالعزيز، وهو مقرن، ولياً للعهد، مؤكداً في الأمر الملكي بأن لا أحد له الحق في تغيير هذا القرار في أي ظرف كان. وكان الملك عبدالله يؤمل أن يعيّن مقرن ابنه متعب وليّاً للعهد، أو قد تتاح الفرصة ـ في حال تغيرت الظروف ـ ان يعين ابنه ملكاً بعده، ويطيح بسلمان ومقرن معاً.

لكن الملك تأخر، ووافته المنيّة في يناير ٢٠١٥، وأصبح سلمان ملكاً، وارثاً لكلّ الأجنحة وبيده كلّ السلطات.

أطاح سلمان بولي العهد مقرن، وعزله.

واطاح بجناح الملك عبدالله وأبنائه، ولم يُبقِ لهم سوى وزارة الحرس الوطني، التي لم يمنعه من أخذها منهم، إلا صعوبة تغيير ولاء ضباط الحرس لعبدالله وأبنائه، ما قد يفجّر صراعاً مسلّحاً.

كبار أمراء العائلة المالكة من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز قد تمت ازاحتهم من قبل الملك عبدالله، ما جعل الطريق مفتوحاً للملك سلمان أن يفعل ما يريد، وأن يغيّر من يريد.

وفعلاً، قام سلمان بأول تغييرات شاملة، اطاحت بكل وزراء الملك عبدالله، رغم ان بعضهم قد عُيّنوا تواً ولم يمض على توزيرهم سوى ثلاثة اشهر. التغيير حدث بعد أسبوع من وفاة الملك عبدالله. ويدل حجم التغييرات، على أنها كانت مخططة قبل موت الملك نفسه. اعتبر التغيير الأول في ٢٩ يناير ٢٠١٥، أكبر تغيير وزاري وغير وزاري في تاريخ السعودية، شمل ثلاثين مرسوماً ملكياً، أزاح فيها الملك، سعود الفيصل من الخارجية، وألغى إثني عشر مجلساً ولجنة، وأمر بإنشاء مجلسين: أحدهما للشؤون الاقتصادية برئاسة ابنه محمد، والثاني للشؤون السياسية والأمنية برئاسة محمد بن نايف، كما وأعفى ابني الملك عبدالله (تركي ومشعل) من منصبيهما كأميري الرياض ومكة، وعيّن ابنه محمد وزيراً للدفاع.

بعد ثلاثة أشهر من هذا التغيير الكبير، وفي اواخر ابريل ٢٠١٥، أعفى الملك ولي العهد مقرن من منصبه، وعيّن محمد بن نايف ولياً للعهد، وابنه محمد بن سلمان في منصب بمسمى جديد: ولي ولي العهد. ويتوقع البعض ان يزيح الملك محمد بن نايف، ويعين ابنه محمد ولياً للعهد.

بعد ذلك، جرى تغيير وزراء من جديد، كوزير الصحة، ووزير التعليم، الى ان

وصلنا الى تغيير وزير المالية ابراهيم العساف، ووزير النفط ابراهيم النعيمي، ووزير العمل الحقباني.

كل ما نريد قوله هنا، ان الملك سلمان، ولأول مرة في تاريخ العائلة المالكة، ومنذ وفاة أبيه عبدالعزيز في ١٩٥٣، توحدت بيده السلطات، وغاب المنافسون بالموت أو بالعجز او بالقهر، وبالتالي اتيحت له سلطات لم تتح لأحد من الملوك قبله. وبناء على تلك السلطات، كان سلمان دون غيره، قادراً على اجراء تغييرات وزارية او غيرها بشكل سريع، دون الحاجة الى توافقات، او مساومات.

كان ولازال يستطيع أن يعيّن وزيراً في الصباح، ويقيله في المساء.

فالعائلة المالكة ضعيفة مهمّشة، نقصد امراءها الكبار، والمجتمع محكوم بقبضة حديدية، فمالذي يجعل من هذه القرارات المتكررة بتغيير الوزارات او اعضاء مجلس الشورى، كما كان مؤخراً، مسألة ذات قيمة في الأساس؟ فضلاً عن ان تكون دلالة حزم وعزم وشجاعة؟

فشل التغييرات الوزارية وغيرها

التغييرات الوزارية كالتي تتواصل في السعودية، وكذلك تعيين أعضاء جدد في مجلس الشورى، وتغيير مسؤولين على مؤسسات مستقلة، يفترض ان يكون هدفها الأساس: تطوير الأداء، وحل المشاكل القديمة والمستجدّة، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، فيما يتعلق بالوزارات الخدمية.

فلماذا ـ إذن ـ لم تنجح تغييرات الملك سلمان الكثيرة في حلّ أيٍّ من المشكلات التي يعاني منها المواطن؛ بل وأكثر من ذلك، زاد عليها الملك مشاكل جديدة؟

الملك سلمان وابنه، أوحيا للمواطنين بأن الإشكال في إدارة الملك عبدالله التي رحلت، فما هو العذر بعد أن جاء الملك سلمان بطاقمه هو شخصياً ولم يشارك في وزارته أحدٌ قد تم تعيينه من قبل جناح آخر؟

والملك وابنه، لم يوحيا فحسب، بل صرّح رجالهما، بأن عهد الملك عبدالله شهد فساداً واختلاسات كثيرة، وتردياً في الإدارة، واعتماداً على المحسوبية، وغير ذلك.. إذن، لماذا تمّ نهب أكثر من تريليون ومائة مليار ريال في غضون ثمانية عشر شهراً من حكم الملك سلمان؟

لماذا لم يتقدم وزير إسكان الملك سلمان، الحقيل، خطوة واحدة في حل مشكلة الإسكان، بل ألغى القديم، وفاقم المشكلة؟

لماذا لم يتطور جهاز الصحّة حيث العبث بحياة المواطنين الباحثين عن سرير في مستشفى، والذين لا همّ لهم إلا ارسال نداءات استغاثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

أين الملك سلمان والبطالة، وقد غيّر الوزير تلو الآخر، فلم نجد سوى ارتفاع نسبتها اكثر واكثر؟

والفقر لمَ زاد في عهد سلمان؟ ولماذا انكمشت الطبقة الوسطى أكثر فأكثر؟ ولماذا زادت نسبة الجريمة والقتل والإنتحار؟

أي إضافة قدّمها العهد السلماني في التعليم؟ في الحريات العامة، في حرية التعبير عبر وزير اعلامه الطفل عادل الطريفي؟ في السياسة الخارجية التي تُساق من فشل الى آخر؟

عهد سلمان كلّه فشل من أوله الى آخره. ولا يبدو أن تغيير الوزراء والمسؤولين ومشايخ هيئة كبار العلماء وتعيين اعضاء شورى جدد له أية انعكاس اصلاحي في الأداء. لماذا؟ مع أن اعلام آل سعود يتحدث عن ضخ دماء شابّة وجديدة في السيستم، وعن مناهج علمية في الأداء، وعن خطط إبداعية غير تقليدية، وغير ذلك من الكلام الكاذب.

ليست المشكلة مرتبطة بكبر سنّ الوزير، فإذا ما جيء بوزير شاب، حُلّت المشكلة بعبقريته. إذ لو كانت المشكلة مرتبطة بالسنّ، لما أصبح آل سعود ملوكاً حتى التسعينيات من أعمارهم. الملك سلمان يزيد عمره على الثمانين عاماً، فإذا كان القضية تتعلق بتجديد الدماء، فلم لا يبدأ بنفسه فيستقيل؟!

اما اذا كانت المشكلة متعلقة بفشل الوزير في الأداء، فتلك قصة أخرى.

الأمراء الكبار، بمن فيهم الملك، يلقون باللائمة حال الفشل على الوزير او المسؤول، او بالتعبير الشعبي: على «البطانة». ولكن في حال كان الوزير ناجحاً، فأمامه طريقان: سرقة انجازه، واعتبار الانجاز نتيجة عبقرية الملك والأمراء الكبار، وليس بجهد الوزير. أما إذا زادت شعبية الوزير، واقتنع المواطنون بحسن أدائه، فيتم إزاحته، كما حدث مع غازي القصيبي حين تحول الى اسطورة. باختصار: كل فشل في الأداء يُلقى على الوزير؛ وكل نجاح له، يصبّ في مصلحة الأمير او الملك، والوزير لا يستحق حتى الشكر!

وبالنسبة لوزراء سلمان، فإن مشكلاتهم تتضاعف أكثر فأكثر.

فاختيارهم قائم على أساس القرب والولاء. الولاء متوفّر في كثير من النخب. ولكن القرب من الملك نفسه، أو من ابنه، هو الذي يجعل السفيه وزيراً. وإلا كيف يصبح شخص كالحقيل وزير اسكان؟ وكيف يصبح عزام الدخيل وزيراً للتعليم، ورأسماله شهادة دكتوراة مزوّرة؟ ولما انكشف الأمر، تمّ سحبه ببساطة ليرأس شركة الاعلام والتضليل التابعة لسلمان، والتي تمتلك الشرق الأوسط وأخواتها، وهي الشركة السعودية للأبحاث والتسويق.

في أول تغيير وزاري للملك سلمان، كان هناك اربعة وزراء على الأقل هم من العاملين مع محمد بن سلمان، من اصدقائه، او الذين خدموه من قبل.

هكذا محسوبيات، لا تأتي بالأفضل؛ خاصة وأن أكثرهم لا خلفية له بالعمل الإداري ضمن اجهزة الدولة، بل هم طارئون عليها، وليست لديهم الخبرة الكافية لإدارة وزارة، وبالتالي يكون من السهل ان يفشلوا في مهامهم، ولا يفيد آل سعود (ملكهم وابن ملكهم) من ولاء هكذا اشخاص شيئا.

هناك مشكلة أخرى، وهي أن المشاكل انفجرت بوجه آل سعود خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تباعاً.

كل اخطاء الماضي البنيوية، سواء كانت في السياسة او الاقتصاد او الخدمات، انكشف عوارها. واصبح هنالك ارث كبير من القضايا التي هي بحاجة الى حلول، والأهم الى زمن وجهد ومثابرة وتخطيط لحلّها.

كل ملك يورّث فيما يورّث بعد موته، كمية هائلة من المشاكل، فيضيف الملك الجديد مشاكل أخرى عليها، ويعمّق القديم منها، ويقدّمها للملك التالي، وهكذا. انها سياسة ترحيل المشاكل.

هذا النمط من المشكلات المتراكمة، لا يحلّها شخص، بل جهاز بصلاحيات كبيرة، وبتخطيط، وبمراقبة، ومتابعة متواصلة. ولأن كل هذا معدوم، في ظل الفساد المستشري، لا يتم حلّ أي مشكلة.

ولعلنا نذكر هنا ـ على سبيل المثال ـ بمشكلات ثلاث فشل الملوك الواحد تلو الآخر في حلّها: الإسكان؛ والبطالة؛ التعليم.

من الصعب ان يحل وزير أي من هذه المشكلات، فيما الملك سلمان يقرر بين يوم وليلة تغييره. فالتغيير السريع للوزراء، يعني القاء اللائمة عليهم بالفشل دون الامراء، والحقيقة هي ان فشلهم لو تحقق فبسبب قصر المدّة التي بقوا فيها، وبسبب قلّة الصلاحيات والإمكانيات، او بسبب تضارب المصالح كما حدث مع الوزير القصيبي في وزارة العمل. اذ لا يعقل ان ينجح وزير في خفض نسب البطالة، فيما الأمير أحمد او محمد او نايف في وزارة الداخلية يقومون بتوزيع وبيع مئات الألوف من فيزا العمالة الاجنبية.

اما مجلس الشورى، فلا صلاحية له، وهو معيّن كليّاً من قبل آل سعود. وبالخصوص من قبل الملك وابنه. وسواء جعلوا فيه عشرين امرأة أو خمسين، فإن ذلك مجرد ديكور، ولا يمكن لمجلس غير منتخب وبلا صلاحيات أن يقوم بدور المراقبة والمحاسبة.

اذا كنا نبحث عن تغيير حقيقي في الدولة، وفي أدائها، وفي مكافحة فساد طبقتها الحاكمة، فعلينا أن نبدأ بالعائلة المالكة. بتقليص صلاحيتها كحد أدنى، وإزاحتها كحدّ أعلى عن الحكم. فهي مصدر الفساد وكل الشرور.

لا بد ان يكون للشعب دوراً يلعبه، ومادام الشعب مُبعداً عن صناعة القرار المحتكر بيد محمد بن سلمان وأبيه، فإن المستقبل لن يكون مظلماً فحسب، بل أكثر ظلمة وعتمة.


السيسي في الإمارات: الانتظار والإهانة!


سلمان في الإمارات: رعونة وفوقية، ورفض لقاء السيسي!

الدولة السلمانية الآفلة

عبدالحميد قدس

كأنّ زيارة الملك سلمان الى مصر التي مضى عليها عام واحد فقط لم تكن ولم تتم.

في ديسمبر ٢٠١٥ كانت الزيارة، وكانت الآمال، وكان الكثير من الوهم.

سنة واحدة مضت فانقلبت الأمور الى نقائضها. وكل ما تمّ الإتفاق بشأنه بين البلدين ضاع في زحمة الصراع والخلاف.

أيُعقل انه وبعد عام واحد، أن لا تعود جزيرتا تيران وصنافير الى السعودية؟ وأن تشطب المحكمة الدستورية المصرية بـ (لا) كبيرة على قرار الحكومة وتمنع أية امكانية لتسليم الرياض ما اعتبرته من أملاكها التاريخية؟!!

جسر السعودية الى مصر عبر الجزيرتين ومن ثمّ سيناء، كان في الأساس مجرد وهم، ومع ذلك اعتمده محمد بن سلمان أحد أعمدته الكاذبة في رؤيته العمياء ٢٠٣٠، وقال لنا أن البلاد ستكسب عشرات المليارات سنوياً من الجسر، الذي لا تمتلك الرياض في الوقت الراهن، حتى إمكانيات تشييده.

الحفاوة التي استقبل بها الملك السعودي في الإعلام المصري الرسمي والأهلي، انقلبت الى انتقادات وسخرية.

الأموال التي وعدت الرياض مصر بها، وهي مليارات الدولارات، لم تتسلّم مصر منها الا النزر القليل. والنفط المجاني لخمس سنوات، توقف بعد بضعة أشهر، فأوقع مصر في مأزق نفطي، ومالي، قبلت مصر بسبب ذلك شروط صندوق النقد الدولي في الإقراض: أن ترفع الدعم عن البنزين؛ وأن تعوّم الجنيه المصري، فأصبح الدولار الواحد يعادل نحو ١٨ جنيهاً.

استياء وتكاذب متبادل

المصريون مستاؤون من السعودية.

مستاؤون من الطريقة الإستعلائية الفوقية التي يتعامل بها الملك سلمان مع السيسي، وكأنه قد تمّ شراؤه وشراء دولته ببضع ريالات.

مصر شديدة الإستياء من أن الرياض تراها رخيصة قد اشتُريت لتنفيذ ما يريده أمراء آل سعود وملوكهم.

ومصر مستاءة من ان لا مبررات تدفع الرياض للغضب من القاهرة، فتوقف الدعم المالي، كما الدعم النفطي.

ومصر مستاءة من الحملات السعودية الاعلامية المنظمة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الصحافة الرسمية، ضدها وضد رئيسها وشعبها.

ومصر أيضاً انزعجت من تصريحات رسمية سعودية، كممثل السعودية في الامم المتحدة عبدالله العلمي، وكأمين عام رابطة العالم الاسلامي، اياد مدني، الذي سخر من السيسي و(ثلاجته).

لكن الرياض مستاءة أكثر.

الرياض توقعت انحناءة مصرية أكبر، وتنازلاً عن مواقف سياسية تتعلق بسوريا وإيران وحلفائهما.

توقعت الرياض دعماً مصرياً لها أكثر من الإعلام في حربها على اليمن؛ واصطفافاً ازهرياً يمنع الاستفراد بالأيديولوجية الوهابية من قبل بقية المسلمين، لا العكس.

وتوقعت الرياض ان تضبط مصر لسان اعلامييها المتكرر في النقد لآل سعود وسياساتهم.

ولو اردنا اختصار المشهد وأسباب المشكلة، لكان التالي:

السعودية ظنّت أنها اشترت مصر، وأن لها اليد العليا عليها، وأنها تستطيع ان تعاقبها بالمنع، وتكافئ بالمنح، وأن النظام المصري صار في قبضتها، وعليه ان ينتظر فتاتها ويأتمر بأوامرها.

مصر من جانبها، ظنّت انها ضحكت على ال سعود، وانها اخذت أموالهم ونفطهم، بقليل من الاحتفائية بالملك سلمان، وببضع تصريحات حول أمن الخليج، والشقيقة المملكة السعودية. وكان المسؤولون المصريون يظنّون بأن لهم هم اليد العليا، وإن كانوا يتلقون الدعم، وأنهم هم من يستطيع أن يلوي ذراع الرياض إن توقّفت عن الدفع.

تفجّرت الأزمة حينما عُرض مشروعان حول الملف السوري في مجلس الأمن، أحدهما روسي والآخر فرنسي، وافقت عليهما مصر رغم اختلافهما، ورغم انهما يمثلان وجهتي نظري اطراف الأزمة. بعدها تم الاعلان عن إيقاف

المشتقات النفطية السعودية الى مصر؛ ودخلت دول اخرى على خط الأزمة محاولة الإستفادة منها كإيران التي أراد المصريون ايضاً التلويح بورقتها للسعوديين (إعادة العلاقة معها) في حال تطورت الأمور الى الأسوأ.

خطأ الرياض انها اعتقدت بأن معدتها الضيّقة يمكن أن تهضم بلداً عميقاً في حضارته، ضخماً في سكانه وتراثه السياسي والتاريخي. معدة السعوديين أضعف من أن تبتلع مصر. لكن أوهام الرياض كثيرة، وهذه إحداها.

والرياض لم تنظر الى حقيقة انها بحاجة الى مصر، بشكل يعادل حاجة مصر المادية اليها، ولربما أكثر. هي نظرت الى ان مصر بحاجة الى اموالها، ولم تنظر الى أنها هي ـ أي السعودية ـ بدون مصر، لا يتبقى لها من مكانة او نفوذ، وستصبح دولة معزولة بشكل شبه تام، وفي خطر داهم.

الرياض نظرت الى الأوراق التي بيدها والتي يمكن لها أن تعاقب من خلالها مصر: المال، والنفط، والتيارات السلفية الوهابية القاعدية والداعشية وغيرها. لكنها لم ترَ، ولا تريد ان ترى، ماذا بيد مصر من أسلحة يمكن توجيهها عليها.

ماذا لو أعادت مصر علاقاتها مع ايران، والأخيرة توّاقة الى ذلك، وتقدّم المغريات: نفطاً وخبرة واستثماراً ومساحة هائلة من النفوذ تعيد لمصر بعض دورها المنسيّ في المنطقة؟

ألم يلتفت ال سعود الى أن ايران رفضت حضور اجتماع باريس الذي يبحث مستقبل سوريا، إن لم تحضر العراق ومصر؟ الا يعني هذا ان ايران تريد لمصر دوراً أكبر في شؤون المنطقة، في حين ان الرياض تقوم بعكس ذلك تماماً، فهي تريد مصر مجرد معين لدور سعودي، وأداة في السياسة الخارجية السعودية؟

المدهش ان الرياض لا تدرك كثيراً حتى الآن معنى خسارة مصر.

حاولت الإمارات هذا الشهر (ديسمبر) ان تجمع السيسي وسلمان في أبو ظبي.

تمّ ترتيب زيارة السيسي لأبو ظبي، فيلتحق به سلمان ويلتقيا برعاية محمد بن زايد.

الى اللحظات الأخيرة كان السيسي ينتظر في العاصمة الاماراتية، ولمّا تبيّن ان الملك لا يريد ولا يرغب في لقائه، حزم أمتعته وغادر الامارات قبل ساعتين فقط من وصول الملك سلمان الى ابو ظبي.

مستقبل معتم وخسائر قادمة

اذا كانت السياسة الخارجية السعودية أسيرة الوهم والغرور والفوقية، وهي جميعاً تحمل معنى واحداً هو: (الجهل)..

وإذا كان الأمراء ـ وكما كتبنا في هذه المجلة مراراً ـ أسرى ردود الأفعال، وغياب التخطيط، وافتقاد الدراسات الاستراتيجية.

فإن هذا يقودنا الى قضية أكبر، تبيّن كم هي الرياض مخطئة، الى حدّ الغباء والرعونة.

ذلك أن أيّ قراءة مستقبلية لوضع البلاد السياسي وغيره، توضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك خسائر قادمة لآل سعود.

وعليه في حال كهذا، خاصة وان تلك الخسائر وشيكة الوقوع، لماذا المجازفة بصراعات جديدة خاصة مع دول ينظر اليها على انها حليفة او صديقة، كمصر؟

هذا أولاً. وثانياً، فإن أي سياسي يدرك أنه بصدد مصاعب قادمة، لماذا لا يعمل منذ الآن على تخفيف الأحمال، وتغيير الاستراتيجيات، والتحلل من بعض الصراعات، لصالح مواجهة مشاكل مستقبلية، ستكون بدون شك، أكثر خطراً على نظام الحكم السعودي؟

بكلام مباشر، اذا اعتقدت الرياض انها قد أكلت خازوقاً من السيسي، فإن عليها أن تستعد لخوازيق كثيرة، غير تلك التي أكلتها!

هناك خسارة سياسية كبيرة قادمة للسعودية من سوريا. فمشروعها السياسي يترنّح. ليس هذا هو الأمر الأكثر أهمية؛ بل أن الرابط الأقوى الذي جمع اردوغان وآل سعود، هو الشأنين السوري والعراقي. والآن، يبدو واضحاً ان أردوغان، الذي تأتي عبر اراضيه الأموال والأسلحة القطرية والسعودية والخليجية عامة والغربية الى المسلحين، بصدد تغيير في سياسته بشكل سيزعج الرياض. هناك تغيير في سياسة اردوغان السورية، وهذا يُترجم اوتوماتيكياً الى علاقة أقوى بين أردوغان وأعداء السعودية، خاصة ايران وروسيا، ومَن يدري، فلربما أعاد اردوغان علاقاته مع سوريا.

وفي الشأن العراقي، وفيما تنتظر داعش أسابيعها الأخيرة في الموصل، وفيما وعدت تركيا سحب قواتها من الأراضي العراقية بعد تحرير الموصل؛ ما يشير الى عودة بعض الدفء في العلاقات العراقية التركية، فإن ترجمة هذا يعني ان محور السعودية ومعسكرها، ليس فقط قد هُزم، بل تفتت تفتيتاً شديداً. وفي الحقيقة فإنه يمكن قياس خسارة الرياض سياسياً من خلال معرفة ما إذا كانت القاعدة وداعش في سوريا والعراق قد نجحتا ام فشلتا. فالمشروع السعودي ليس فقط مرتبطاً بالمشروع القاعدي الداعشي، بل مشروعها في الأصل داعشي تدميري، يحرق الأخضر واليابس.

ومن الخوازيق التي تنتظرها السعودية، ما سيأتي من واشنطن، من ترامب الذي لا يريد استيراد قطرة نفط من السعودية، ومن قانون جاستا؛ ومن تدفيع آل سعود ثمن حماية عرشهم. ستكون الرياض كما عواصم عالمية اخرى، عرضة للإبتزاز الأمريكي الترامبي، ولكن الرياض هشّة وضعيفة اكثر من غيرها، أمام ترامب وفريقه الجديد.

ومع ان هناك صفعتين قد تلقتهما الرياض خلال الشهر الماضي، وهما وصول الجنرال عون الى رئاسة لبنان، رغماً عن أنف السعودية المتراجعة؛ والثاني: قبول الرياض بتخفيض انتاجها النفطي بمقدار يقترب من نصف مليون برميل يومياً، بعد أن وجدت نفسها الخاسر الأكبر من جريمة إغراق السوق بالنفط الرخيص.. مع هذا، فإن خسارة الرياض الكبرى، ستكون في اليمن. حتى الآن فإن الرياض لم تحقق أهدافها، ويمكن اعتبار ذلك بحد ذاته هزيمة سياسية وعسكرية وأخلاقية (بسبب جرائم الحرب التي ترتكبها). لكن الهزيمة الحقيقية التي تخشاها الرياض، أن تضطر الى وقف الحرب تحت وطأة توغل القوات اليمنية في الأراضي السعودية، واسقاط مدن كبرى، وليس قرى صغيرة محدودة.

بقي ان نقول أن الرياض ـ ربما لأول مرة في تاريخها ـ تشعر بالغربة والإغتراب، وبالوحدة والعزلة، وأنها بلا أصدقاء ولا حلفاء يعتدّ بهم. بعض الحلفاء الحماة لم يعودوا كذلك (امريكا). بعض آخر انتهازي وهو راحل عما قريب (هولاند ـ فرنسا)؛ بعض ثالث يريد التصيّد ويزعم أنه الحامي الجديد (تيريزا ماي ـ بريطانيا).

وفوق هذا، فإن الرياض الطاردة للحلفاء والأصدقاء، لم تستثمر لا المال ولا الجهد في بناء تحالفات جديدة، تقيها شر الارتماء الكامل بحضن الغرب. فحتى الآن لا علاقة لها ذات قيمة مع روسيا؛ وعلاقتها بالصين تجارية محضة؛ في حين خسرت أكبر الدول العربية (من الجزائر الى العراق الى سوريا الى مصر)؛ ولم تقف مع الرياض أكبر الدول الاسلامية: لا اندونيسيا ولا نيجيريا ولا حتى الباكستان، الدولة الأثيرة بالمساعدة والدعم السعوديين.

الشعور بالقلق الناجم عن هذا كله، هو الذي قاد الملك سلمان الى جولته الخليجية، بحثاً عن قدر من الإطمئنان من حلفاء صغار، لا قيمة استراتيجية لهم، وهناك قلق سعودي من أن ينفضّ سامري هؤلاء أيضاً، كما حدث ذات مرة مع قطر، وكما يحدث الآن مع سلطنة عمان.

الرياض تجني ثمن اخطائها، وثمن جهلها، وثمن رعونة حكامها وفوقيتهم.

نحن ـ أيها السادة ـ أمام دولة آفلة.

(قمة الفشل) السعودي في البحرين

قراءة تحليلية لبيان قمة مجلس التعاون الخليجي

خالد شبكشي

ما يمكن ملاحظته من متابعة الاعلام السعودي، وحملة التعبئة التي نشط فيها، قبل انعقاد القمة الخليجية وبعدها، انه يتعامل مع قضايا لا تجد طريقها الى المداولات الفعلية في الاجتماعات الرسمية لقادة دول مجلس التعاون.. ولا تعبر عنها البيانات الختامية، وخصوصا ما صدر عن قمة مجلس التعاون الخليجي الاخيرة المنعقدة في المنامة.

ولكي نفهم هذه الظاهرة نجد انفسنا امام احتمالين: اما ان المسار الذي تجري فيه التطورات داخل الهيئات القيادية في مجلس التعاون، لا يسير في خط واضح، بناء على خطط مدروسة واستراتيجيات معروفة، بحيث تبقى القرارات ـ كما يقول البعض ـ مجرد مبادرات وهبّات يجري التعامل معها بتلقائية وخبط عشواء. او ان هناك عقبات كأداء، لا يقدّرها القادة ومستشاروهم بدقة، تجعلهم عاجزين عن الانجاز، او متابعة الملفات التي يطرحونها عبر الاعلام، ويسعون للحشد الشعبي من خلالها.

فبينما ترتفع نسبة التوقعات والتعبئة السياسية والاعلامية تجاه قضية ما، سرعان ما تختفي فجأة من جدول التداول وكأنها لم تكن.. ما يدفع الى التساؤل عن سبب هذا الانفصام بين ما يجري فعلا في قاعات المؤتمرات، وما تقوم أجهزة الانظمة الخليجية بتعبئة الرأي العام به؟ وما هي النتائج الفعلية للقمة الخليجية الاخيرة، على صعيد تحقيق اهداف المجلس؟ وهل استطاعت القمة الارتقاء الى مستوى التطلعات والتحديات، كما جاء عشرات المرات في وسائل الاعلام السعودية؟

الإتحاد الخليجي

المسألة الاولى التي تصدم المتابع للاوضاع الخليجية، تأتي تحت عنوان: (الاتحاد الخليجي).. بكل ما يتضمنه الشعار من مضامين سياسية واقتصادية وعسكرية، وبكل ما يرتبط به من مفاهيم تؤكد، او تنفي النية في احداث نقلة فعلية، في اطار العلاقات الخليجية ـ الخليجية، وتطوير مؤسسات العمل الخليجي المشترك بعد ستة وثلاثين عاما من انشاء مجلس التعاون؛ كما تعبر عن ذلك باستمرار الادبيات السياسية والاعلامية السعودية.

وفي قراءة لما صدر عن القمة الخليجية الاخيرة التي عقدت في المنامة، يمكن تلمس حالة الاحباط التي اصيب بها الخليجيون وهم يرون الاداء الباهت لزعمائهم، وعجزهم عن التقدم خطوة واحدة ـ ولو صغيرة ـ في الاتجاه الصحيح.

ولقد عبر عدد من الكتاب السعوديين والخليجيين عن حالة الفشل هذه، وكان من بينهم الدكتور احسان ابو حليقة في مقاله المنشور في صحيفة اليوم في الثامن من ديسمبر الجاري، والذي ترجم رأي الشارع السعودي بشكل عام، بعد ان استخدم كل اساليب التحوط والحذر، حتى لا يثير غضب حراس النظام، الذين لا يستطيعون تحمل اي رأي يخالف ارادتهم ورغباتهم.

كتب ابو حليقة، وهو خبير اقتصادي ومتخصص في المعلوماتية، ان من المتفق عليه: "أن الآمال المعقودة أكبر مما تحقق بالفعل، إذ إن النظام الأساسي كُتب بحبرِ التدرج والتطور، وهذا بديهي، انطلاقاً من أن المؤمل كان منظمة إقليمية حيوية تتقدم كل يوم، وتتقارب دولها على الدوام، ويتواصل انصهار اقتصاداتها لتصبح كماً واحداً. أي نعم تتدرج بتؤدة، لكنها تتحرك دائماً للأمام دونما توقف ولا تقهقر. وفي ظني، فالأمر في منظمتنا العتيدة ليس كذلك".

وبنى ابو حليقة رأيه على أساس ما جاء في النظام الاساسي للمجلس، الذي يقول انه لم يكتب لكي يُنفذ بعد قرون بل في المستقبل المنظور. وهذه الحقيقة هي ما فهمها الحس الشعبي والرأي العام في دول الخليج، الذي بعفويته يرفع من سقف توقعاته مع كل قمة لملوكه وامرائه.. ليعود فيسقط الى هوة اليأس والخيبة جراء أدائهم الفعلي.

ورفع سقف التوقعات لا يأتي من تمنيات او توقعات حالمة، بل من حقيقة انه آن الاوان لوضع ما وعدت به بنود النظام الاساسي، وقرارات القمم المتتالية، موضع التنفيذ، خاصة بعد ان تحولت الحاجة اليها الى بديهية مسلم بها في اي خطاب اعلامي او في تصريحات المسؤولين السعوديين.

> **نجحت السعودية في نقل توترها الداخلي وهواجس امرائها الى دول الخليج الأخرى، وكانت القمة ميداناً لنفس طائفي غير مسبوق**

وقد ساهم الاعلام السعودي خصوصا، والخليجي عموما، في تحريض الخيال الشعبي على تصديق فرضية ان زمن الانجازات قد حل، وان حكام الخليج آن لهم ان يتجاوزوا عقدهم وخلافاتهم، لكي يقدموا منجزا واحدا ذا قيمة لمواطنيهم، بعد ستة وثلاثين عاما من الإنتظار.

هذا وقد شن الاعلام السعودي حملة منسقة قبل ايام من انعقاد القمة، للترويج لشعار (الاتحاد الخليجي)، واهميته، والمبررات التي تجعله في اولويات الاهتمام السياسي والاعلامي. ونقل هذا الاعلام تصريحات وتسريبات تؤكد المضي قدما في هذا الخيار، حتى وان كان ذلك على حساب تضامن دول الخليج، واستثناء بعضها، اذا ما شعرت انها غير جاهزة للانضمام الى الخطوة الوحدوية.

وكان المقصود بذلك صراحة ودون مواربة (سلطنة عمان).. بل ان العديد من

المقالات التي نشرتها الصحف السعودية، تؤكد هذه المقولة، مشيرة الى امكانية اعلان الاتحاد الخليجي بمن حضر، في قمة المنامة.

وحتى قبل ساعات قليلة من انعقاد القمة، كانت وسائل الاعلام السعودية، التي لا يتهمها احد بالاستقلالية، ولا يشك احد بأنها تعبر عن رغبات امراء المملكة، تبشر بقرب الاعلان التاريخي عن ولادة (الاتحاد الخليجي)، او في اقل تقدير جوانب من الاتحاد بين ممالك الخليج ومشيخاته ودوله، تتعلق بالجوانب العسكرية والاقتصادية.

الا ان ما سمعناه في البيان الختامي للقمة الخليجية كان بعيدا كل البعد عن هذه التوقعات او التهيوءات التي بشرت بها وسائل الاعلام السعودية، واكتفى البيان الختامي بتكرار الكليشيهات، والبنود التي لا تتجاوز الرغبة في الالتفاف على الهدف المنوي انجازه، والتعويض عن ذلك بالوعود الانشائية، والعموميات الفارغة من اي مضمون عملي.

وبالعودة الى البيان الختامي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

فقد ورد في البيان ثلاثة وثلاثون بندا تتعلق بالشأن الداخلي.

وبإعادة قراءة كل هذه البنود يلاحظ انها تبدأ بتعابير مثل: هنأ المجلس، عبر عن بالغ تقديره، اعرب عن تعازيه، ثمّن ما صدر، اشاد باللقاء مع تيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية، تابع بقلق، هنأ بانتخاب ترامب بالرئاسة الاميركية؛ وغوتيريس بالامانة العامة للامم المتحدة؛ وهنأ السعودية باختيارها عضوا في مجلس حقوق الانسان.. وهكذا.

بعد ان استعرض جدول الأعمال عاد المجلس الى: اعرب عن تقديره لما تم انجازه، وتدارس سير العمل، واطلع على ما وصلت اليه المشاورات، واكد على اهمية رؤية السعودية ٢٠٣٠، واشاد بتوقيع اتفاقية ثنائية، واستعرض، واطلع، ووافق على نظام مكافحة الغش التجاري، واكد على اهمية... وبارك، وعبر عن ارتياحه، وأدان، وأعرب عن قلقه.

قمة الفشل

وهكذا حصراً تسير مقررات القمة في اطار التمنيات والمجاملات، التي لا ترقى الى مستوى اجتماع قمة، في مرحلة مصيرية، وفي قضايا ملحة واستراتيجية ـ كما يقول الاعلام السعودي، وكما جرى تحضير الرأي العام له.

لم نقرأ بنودا تقرر؛ او تقرّ؛ او تعلن الاقدام على خطوة الى الامام، وخصوصا في مجال التعاون بين الدول الاعضاء، وهو الاساس الذي انشئ على اساسه هذا المجلس؛ وهو ما يعادل الفشل الصريح وللعام السابع والثلاثين على التوالي.

قمة مجلس التعاون هي قمة الفشل على مستوى البيت الداخلي، ومواصلة التوتير اقليميا، وطلب الحماية دوليا

وهنا، بات من المهم السؤال عن سبب هذا الفشل، الذي بات عنوانا لهذه القمة على الصعيد الداخلي، وهو ما كرره المواطنون الخليجيون بتوصيف القمة بأنها (قمة الفشل).

ومرد ذلك يعود الى الاسباب التالية:

أولاً ـ انعدام الرؤية الاستراتيجية لدى القيادة السعودية؛ ونخص هذه القيادة بالاتهام، لانها تبنت علنا طرح مسألة الاتحاد الخليجي، بشكل رسمي منذ العام ٢٠١٣؛ واعلاميا عبر تكثيف الحملة للضغط على دول الخليج الاخرى، والتي وصلت الى حد اتهام من يعترض او يناقش الجدوى بأسوأ الاتهامات.

فهذه القيادة منذ ان طرحت الفكرة ضغطت باتجاه التنفيذ الفوري، وبدأت عملية احصاء المؤيدين، دون ان تكون لديها اي صورة واضحة او استراتيجية لهذه الخطوة الوحدوية.

التجارب الاقليمية والدولية ليس قليلة حول صيغ التعاون الوحدوية، وهي تنطلق من تصورات وضرورات: اقتصادية، او سياسية، او عسكرية.. او كل هذه مجتمعة. وما نجده في الحالة السعودية لا يتعدى الرغبات ذات المضمون العاطفي، المؤسسة على قاعدة الخوف والقلق الذي ينتاب هذه المملكة.

وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات على طرح الفكرة بشكل فعلي، اذا استثنينا انها مطروحة منذ انشاء المجلس كهدف نهائي للتعاون بين كيانات هذه المنطقة، لم نقرأ عن دراسة واحدة حول اهداف عسكرية للاتحاد الخليجي، تتضمن تحديدا


The Economist | World politics | Business & finance | Economics | Science & technology | Culture

Outpaced by Iran

After a year of boldness, Saudi Arabia is in retreat

The kingdom has experienced diplomatic reverses on all fronts

Dec 10th 2016 | RIYADH

Nothing but bad news

IN JANUARY this year Muhammad bin Salman, the young deputy crown prince who in effect runs Saudi Arabia, declared an end to his country's "comatose" foreign policy and a determination to push back against Iran. The Syrian rebels he supported looked unbeatable in Aleppo. His generals spoke of the imminent capture of Sana'a, Yemen's capital, from the Houthi rebels who had seized it. He kept Iran and its client militia, Hizbullah, from imposing their choice of president in Lebanon. Officials spoke of bankrupting Iran by saturating the market with oil, regardless of the wishes of OPEC partners. A Saudi ambassador even went back to Baghdad, for the first time in 25 years.

لحاجات وقدرات دول الخليج العربية وكيفية تجميعها، بهدف ضمان الامن والاستغناء عن الحماية والقواعد الاجنبية.

وبنفس القدر من السطحية والتبسيط يجري الحديث على المستويين السياسي والاقتصادي.. فما هي الضرورة الاقتصادية مثلا لاقامة هذا الاتحاد؟ وهل هناك خطة لدى دوله لتوسيع دائرة الانتاج وتأمين حاجاته الزراعية والصناعية، والاستفادة من المكانة المادية والقاعدة المالية، والتوسع في التعليم، وما نتج عنه من طبقة واسعة من الكوادر الخليجية المتخصصة في مختلف مجالات التعليم؟

كل هذه الدراسات الاستراتيجية غائبة تماما عن صاحب القرار السعودي، وهي لم تكن موجودة ولم يجر التطرق لها، بما يوحي بعدم جدية الطرح، او، وهذا هو الارجح انه يهدف الى خدمة اغراض اخرى غير ما يدعو اليه في العلن.

ثانياً ـ القاطرة السعودية باتت عاجزة عن تحقيق انجاز استراتيجي في ظل عدم الثقة بقيادة المملكة عامة في كل دول مجلس التعاون الخليجي، رغم مظاهر الاحتفاء الاعلامي التي لا تتعدى اطار المجاملات القبلية، والتي لا ترقى الى مستوى الارادة الجادة في احداث التغيير المنشود.

ثالثاً ـ ويلفت المراقبون الى الطبيعة الدكتاتورية للنظام السعودي، والتي

تتنافى مع الايمـان بالعمل المشترك، بكل ما يقتضيه من الشعور بالمساواة او اعتبار الاخر ندا مكافئا، حتى بوجود الفوارق في الاحجام والامكانات.. فالمسألة هنا تتعلق بالارادة السياسية التي يفترض ان تضمن الاحترام المتبادل، وبما يشجع على التسليم بالقيادة الجماعية للاتحاد المنشود. ومن الطبيعي بعد ذلك ان تتمثل كل دولة بحجمها وقوتها الاقتصادية والاجتماعية، بعد ازالة مشاعر الاستقواء والهيمنة وتغول الكبير على الصغير.

السلوك السعودي لا يوحي بذلك، فهو لا يكاد يتصالح مع جهة حتى يعادي جهة اخرى، ولعل فشله حتى الان في اقامة تحالف حقيقي، تعبير عن طبيعته الاستعلائية وسعيه للهيمنة واستتباع الاخرين، لا الشراكة معهم.

وهنا لا بد من ملاحظة ان النظام السعودي يزداد عزلة في محيطه العربي والاسلامي.. وربما كانت اندفاعته الاعلامية والدبلوماسية نحو دول الخليج الاخرى، محاولة لفك طوق العزلة، والتمسك بآخر قشة تشعره بالقوة، قبل السقوط الكبير.

رابعاً ـ وفي هذا الاطار تأتي دكتاتورية النظام الداخلية، وعداؤه لأي نوع من الحرية، وتوسيع فضاء التعبير ونشاط المجتمع المدني في الدول المعاصرة، واغراقه في ماضوية متخلفة، سواء على صعيد القيم الاجتماعية المدعومة بالفكر المذهبي الذي يتبناه، او رفضه اي نوع من المشاركة الشعبية في السلطة والديمقراطية وانتخاب المؤسسات السياسية.

القاطرة السعودية باتت عاجزة عن تحقيق اي انجاز استراتيجي، وعدم الثقة بقيادة المملكة رغم مظاهر الاحتفاء الاعلامي يتصاعد

وهنا لا بد من الوقوف على حقيقة ان السعودية استقبلت العام ٢٠١٦ بإعدام الشيخ الشهيد نمر باقر النمر مع سبعة واربعين مواطنا اخرين، في اوسع حفلة قتل جماعي، بتهم سياسية لا شك فيها، وودعته بقرار الاعدام لخمسة عشر شخصية شيعية من الكوادر المثقفة والمتعلمة، عبر محاكمات لا تمت الى القضاء العادل بصلة، وفي محاكم تحكمها وزارة الداخلية، ولا تعتمد قانونا مكتوبا يمكن الاعتداد به بحسب المعايير الدولية.

ولا تزال المملكة السعودية تتصدر قوائم الدول المنتهكة لحقوق الانسان، والدولة الاولى في عدد الاعدامات التي تنفذها بحق مواطنيها والمقيمين فيها، وخصوصا تلك المتعلقة بحرية التعبير والمطالبة بالحقوق والمساواة.

الهيمنة لا الإتحاد

لكل هذه الاسباب لا تبدو السعودية مهيأة للقيام بدور قيادي لتوحيد الخليج، بل هي ترغب في الهيمنة على الاخرين، واحاطة نفسها بعدد من الحلفاء، بناء على رؤيتها ومشروعها، وليس بحسب ما تقتضيه المصلحة المشتركة للحلفاء. وهذا ما تدركه القيادات الخليجية، وتتوجس منه، وتعبر عنه اما بشكل صريح كما تفعل سلطنة عمان، او بأشكال اخرى غير مباشرة، بالترحيب العلني بالمشروع السعودي لتوحيد دول الخليج، ورفضه في الاجتماعات المغلقة، او بوضع العراقيل امامه، بما يجعل الحديث عنه مجرد قنابل دخانية للخداع والتضليل الاعلامي.

فالعلاقات بين دول مجلس التعاون لم تصل بعد الى حد ازالة الشكوك والاحقاد بين العوائل الحاكمة، وارتفاع درجة الحساسية التي تؤدي الى القطيعة امام قضايا تبدو ثانوية.

فعلى الرغم من كل مظاهر الحفاوة التي عمد نظام البحرين اظهارها في استقباله لضيوفه، لم يتوان عن منع الذراع الاعلامية لامارة قطر، الجزيرة، من حضور القمة وتغطية فعالياتها، الا بعد انفضاح الأمر وفي اللحظات الأخيرة! فإذا كانت هذه الانظمة غير قادرة على تحمل الخلاف في الرأي والتعدد في منابر الاعلام، فكيف يمكننا ان نتصور علاقات وحدوية تلغي مؤسساتها السياسية والاقتصادية، لمصلحة مؤسسات الاتحاد الاكبر المنشودة؟.

ومع ذلك تواصل السعودية اثارة الضجيج حول مشروع الاتحاد، لأسباب داخلية، واشغال الرأي العام السعودي بقضايا وهمية، بعيدا عن همومه المتراكمة والمتزاحمة، امام ازمة النظام السياسية والاقتصادية والامنية.

وعلى هذه القاعدة يمعن الاعلام السعودي في الحديث عن رغبات وتمنيات الخليجيين ازاء مجلس التعاون، على غرار ما نقرأه في مقال للكاتب فهد الدغيثر في صحيفة الحياة حيث يقول:

(هذا لا يعني التوقف، فأمامنا كمنظومة دول مجلس التعاون الكثير مما يتوجب إكماله. على الصعيد السياسي أمامنا جهود كبيرة في التعامل مع إيران، التي وببالغ الأسف تجاوز ذكرها كعدو في وسائل الإعلام ذكر إسرائيل.. هناك أيضاً الخبر المنتظر حول قيام الاتحاد بين الدول الذي توقع البعض منا أن يتم إقراره في مؤتمر البحرين، وما زال ينتظر هذا الإعلان. هناك الحاجة إلى توحيد وتفعيل الأنظمة بين الدول كقوانين الأحوال الشخصية، وقوانين التنقل والتملك والرسوم أو الإعفاء منها، وحرية العمل والتعاون في خدمات النقل سواء الأرضي أم الجوي؛ وقوانين التحرش الجنسي؛ والوحدة الوطنية؛ وحرية المرأة في العمل؛ وتفعيل الاتحاد الجمركي؛ والسياسات النقدية؛ وقوانين الاستثمار؛ والاتفاق على تعريف المناطق الحرة. جميع هذه العناوين وغيرها تنتظر عرضها وإقرارها لتتحول إلى أنظمة، وإن كان هناك بالفعل تطور مشهود في عدد منها؛ لكنه يبقى أحياناً بين دولتين فقط).

والحقيقة فان مثل هذه الكتابات الترويجية تحولت الى باب للاستهجان والسخرية من قبل المواطنين الخليجيين.. الذين بات من حقهم ان يتساءلوا: والى متى الانتظار؟

واذا كان الحكومات والعائلات الحاكمة تدرك ان شعوب المنطقة تترقب الاخبار المنتظرة التي عددها الكاتب، فما الذي يمنعها اذن من اتخاذ القرار؟

واذا كان فعلا امامنا هذا الكم الهائل من القضايا والتحديات، فما هو الانجاز الذي يعتد به والذي انجزته القمة الخليجية؟

ان ردة الفعل الاولية تجاه سياسات مجلس التعاون، هي تلمس العجز لدى انظمة الخليج من ان تخطو خطوة واحدة لتحقيق انجاز حقيقي مما وعدت به، اما لانها لا تملك الوعي الكافي لاهمية تحقيق هذه الانجازات؛ واما لانها تخضع لضغوط ورغبات خارجية تمنعها من ذلك! وفي الحالتين على هذه الانظمة ان تكف عن المتاجرة بهذه الشعارات التي بات المطلوب تنفيذها وليس الاعلان عنها، بعد ان شبعت درسا ونقاشا في الصحافة ووسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

استراتيجية العداء لايران

ما يجب التوقف عنده، هو تلك التيمات التي يمررها الكتاب السعوديون بمناسبة وغير مناسبة، حول فكرة العداء لايران، وهي كما يبدو من بيانات مجلس التعاون ومواقف السلطات السعودية. انها سياسات مبرمجة على اكثر من صعيد، كما في مواقف الكتاب السعوديين الذين يمارسون عملية غسل ادمغة بشكل منظم للمواطنين السعوديين والخليجيين عموما! ولكن الاجدى والاجدر بهؤلاء ان يطرحوا الاسئلة الجدية حول ما تعنيه مقولة ان العداء لايران فاق العداء لاسرائيل، على مستوى الوعي الوطني والقومي للمواطن الخليجي، وعلى مستوى القضية القومية

المركزية للشعوب العربية والاسلامية طيلة العقود الماضية، وهي قضية الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وتهجير شعبها، والغاء هوية المقدسات الاسلامية، وممارساته الحثيثة لتهويد القدس، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وجعلها عاصمة للكيان الاسرائيلي، وانعكاسات ذلك سياسيا ودينيا وثقافيا.

كيف يمكن ان يسمح بهذه الجريمة التاريخية التي توازي احتلال فلسطين وتسليمها للعصابات الصهيونية قبل ثمانية وستين عاما؟ بحيث تعيد هذه السياسة الى الاذهان المقولات التي شاعت فترة من الزمن، حول التلازم بين اقامة الكيان الصهيوني فوق الارض العربية - وعلى حساب الحقوق التاريخية للعرب والمسلمين في فلسطين - وبين قيام بعض الانظمة في الجزيرة العربية بطريقة ملتبسة وبدعم صريح من الاستعمار الغربي يومها.

ومن الحري بالمعنيين ايضا، السؤال حول مغزى هذا التمادي في السياسات الفاشلة التي أوصلت الدول الخليجية ودول المنطقة، الى ما هي عليه اليوم من وضع مأساوي ومقلق، دون اي اعتبار او تبصر في عواقب هذه السياسات.. اذ ان المواطن السعودي يتساءل اليوم: ما هي مصلحتنا الحقيقية من هذا الصراع المكشوف مع دولة جارة هي بحكم التاريخ والجغرافيا شريك للمنطقة العربية بالثقافة والدين والمصالح والعلاقات الاجتماعية؟

واذا كان لا يوجد سبيل ولا احتمال لالغاء اي طرف الطرف الاخر، فأي مصلحة ترتجى من تصعيد هذا الصراع واعتباره يفوق اي صراع آخر؟! أوليس من الحكمة والمصلحة الركون الى لغة الحوار والتفاهم وحل الاشكالات والخلافات والالتباسات بالتفاوض والالتزام بالاحترام المتبادل؟

ومن حق المواطن الخليجي ان يسأل ايضا حكامه عما جنوه من الصدام مع ايران وتسعير الخلاف معها الى هذه الدرجة من الاسفاف والعداوة؟ والى متى سيبقى امراء السعودية يجرون المنطقة الى هذا الصراع العبثي فيدمرون اليمن بحجة ضرب النفوذ الايراني، ويشعلون سوريا بحرب ضروس، ويغرقونها بمئات الالاف من الارهابيين المستوردين من كل بقاع الارض، بذريعة قطع اليد الايرانية، ويسعرون نار فتنة مذهبية بغيضة في العراق، بعد تدميره مرارا، وفي حرب مستمرة منذ الثمانينات، بذريعة منعه من الوقوع في قبضة النفوذ الايراني!

الجهد السعودي انصب على تأمين التماسك الشكلي بالاستعانة بالمظلة البريطانية، رغم ان آل سعود لا زالوا يأملون باستمرار البقاء في الحضن الاميركي

النتيجة الفعلية والواقعية الوحيدة، هي ان بلاد العرب ودولهم تدمر، وابناؤهم يقتلون، واقتصادهم يتراجع ويتعرض للابتزاز والتشويه، بينما تتعزز الفرقة والبغضاء بين المسلمين.

ولعل هذا الواقع الذي ينكره امراء النظام السعودي، هو ما حاولت تنبيههم اليه مجلة الايكونومست البريطانية العريقة، والمعروفة بمصداقيتها في الاوساط الغربية خصوصا، فقد نشرت المجلة في عددها الاخير الصادر في العاشر من ديسمبر ٢٠١٦ تقريرا كشفت فيه ان الحكومة السعودية تواجه هزائم أمام ايران، على جميع الجبهات في اليمن وسورية ولبنان والعراق، وفي منظمة اوبك ايضا.

وقالت المجلة ان الامير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد ووزير الدفاع، الذي وصفته المجلة بأنه الحاكم الفعلي للبلاد، تعهد في بداية العام الحالي باستعادة صنعاء من الحوثيين، ومنع ايران من فرض الرئيس الذي تريده في لبنان، وافلاس اقتصادها بإغراق الاسواق النفطية بمليون برميل اضافي لدفع الاسعار نحو الانهيار.

ولكنه بعد عام من هذه السياسة العدائية والانتقامية، كان على الامير محمد بن سلمان ان يستعيد سفيره من العراق، مطرودا بضغط شعبي ورسمي، اثر استفزازاته المتمادية لايران، ومحاولاته زرع الفتنة بين الجارين! كما اصبح الجنرال ميشال عون حليف حزب الله وايران رئيسا للبنان، وصنعاء ما زالت في يد الحوثيين، حسب التعبير السعودي، والميليشيات التي كانت تدعمها السعودية في حلب تعرضت لهزيمة قوية، والاهم من ذلك ان ايران خرجت منتصرة من اتفاق الاوبك حول خفض الانتاج لرفع الاسعار، عندما رضخت السعودية لشروطها، وقبلت بأن تحتفظ بحصتها الانتاجية دون تخفيض، بل وزيادتها، وخفضت السعودية انتاجها بمقدار ٥٠٠ الف برميل يوميا.

وتضيف المجلة ان المأزق الذي تعيشه السعودية في المنطقة يتمثل بتناقص عدد اصدقائها بشكل متسارع، خاصة بعد خسارتها لقوتها الناعمة، اي سلاح المال، بفعل تراجع العائدات النفطية، وانكماش الاحتياطات المالية، هذا المأزق يعود للسياسات الخارجية المندفعة وغير المدروسة، على عكس ما عرفت به السعودية على مدى الثمانين عاما الماضية.



وتختم مجلة الايكونومست تقريرها بعنوان: السعودية في تراجع مستمر بعد عام من الجرأة والمغامرة.. المملكة شهدت انتكاسات دبلوماسية على كل الجبهات. ايران تخرج فائزة حتى الآن على الاقل، في السباق العسكري والسياسي، والحروب بالانابة الذي تجري بينها وبين السعودية.

جائزة ترضية

امام هذه الحقيقة تبدو جولة الملك سلمان الخليجية بمثابة جائزة ترضية، امام الاخفاق الفعلي في تحقيق اي منجز في استراتيجيته الاقليمية، منذ ان تولى السلطة، والتي يديرها ابنه الامير محمد بن سلمان بشكل فعلي، اضافة الى العجز والفشل عن تحقيق اهداف القمة الخليجية، التي تحولت بالفعل الى قمة الفشل على مستوى مجلس التعاون، وقمة التصعيد في التوتير المذهبي على الصعيدين الداخلي والاقليمي.

ويفسر احد المراقبين الاحتفاء الاعلامي ومظاهر الاستقبال التي لقيها الملك سلمان في بعض دول الخليج بثلاثة اسباب على الاقل:

السبب الاول: التضامن الاجتماعي والاعراف السائدة في دول الخليج، والرغبة في الحفاظ على العلاقات التي تأخذ فيها هذه المظاهر قيمة اكبر من العلاقات السياسية المعروفة.

السبب الثاني: ان الخليجيين يقدرون الظروف الصعبة التي يمر بها النظام السعودي، ويبدون حرصا على الحفاظ على وحدة السعودية واستقرارها، نظرا الى خطورة انهيارها على مستوى الاقليم، ودول الخليج بالذات. فهم يرغبون بالتضامن مع السعودية رغم رفضهم لسياسات نظامها المغامرة والفاشلة.. فلا يتعدى التضامن هذه الحدود ولا يرقى الى مستوى القبول باستراتيجيتها المغامرة.

السبب الثالث: ان بعض دول الخليج باتت تخشى فعلا من انتقام النظام السعودي الذي لا يعرف التسامح، والذي لا يزال يسيطر على ورقة التطرف والارهاب، والتي يمكنه فيها تهديد الانظمة والمجتمعات الخليجية الاخرى.

تعميم الخوف السعودي

ولكن ذلك لا يمنعنا من تسجيل نجاح النظام السعودي في القمة الاخيرة لدول

مجلس التعاون، في تعميم استراتيجية الخوف والخصومة مع ايران على الخطاب الاعلامي لمجلس التعاون ودوله. وبدرجة ما تمكن النظام السعودي من نقل توتره الداخلي وهواجس امرائه الى دول مجلس التعاون.

فقد تناول بيان مجلس التعاون ايران بعدد كبير من القرارات والبنود، حتى بدا وكأنه مؤتمر موجه ضد ايران وليس معنيا بكل القضايا التي تهم مواطني دول الخليج العربية.

وقد افرد البيان اكثر من عشرة بنود للتعامل مع ايران، بما يفوق كافة القضايا الاخرى، في حين لم يتناول الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين الا عرضا، وفي قرار تقليدي يتكرر منذ عدة سنوات.

ولا شك ان التأثير السعودي واضح في فرض هذه الاجندة السياسية على البيان الختامي والزام بقية دول الخليج بها، اذ ان الدول الخليجية الأخرى عدا البحرين، اما تتمتع بعلاقات جيدة مع طهران، أو لا تشكو بالضرورة من مشكلات معها، الا انها لا تجد بدا من مراعاة النفوذ السعودي، المتحمس لجعل ايران عدوا وحيدا له في المنطقة والعالم.

كاتب سعودي، هو عبد الرحمن الراشد، يعبّر عما ذكر أعلاه فيكتب في الشرق الاوسط في ١١ ديسمبر الجاري انه (وبعد أن انتهت كل من الجولة الملكية، والقمة الخليجية، فإن المشروع الأهم للرياض، أن تستمر في إقناع المجموعة الخليجية على العمل معًا من أجل مواجهة إيران التي تريد تغيير الجغرافيا السياسية، والهيمنة على شمال وشرق وجنوب شبه الجزيرة العربية، الذي عملياً سيهدد بقاء المجلس وسلامة دوله).

الحماية الأجنبية

ترى بعض الاوساط الخليجية ان بريطانيا شجعت على هذه الاستراتيجية السعودية المعادية لإيران، ووقفت خلف الموقف السعوي في تسعير الخلاف معها، ورفع حدة الخطاب الاعلامي ضدها، لأن ذلك يساعد في دفع دول الخليج الى الارتماء في احضانها، طلبا للحماية، والأهم تشجيعاً على شراء الأسلحة البريطانية. فالفزاعة الايرانية ضرورية لتوقيع اتفاقات الوصاية الاجنبية التي رشحت لها بريطانيا، بديلا للحماية الاميركية التي بدأ الحكام الخليجيون يتخوفون من تخليها عنهم.

ولكن، اذا كان اعتماد الحكام السعوديين على النفوذ الاميركي والعلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة قد اودى بهم الى ما هم عليه اليوم، فما الذي يتوقعونه من الحليف البريطاني الجديد؟ وما الذي تملكه السيدة تيريزا ماي لانقاذ السياسة السعودية المغامرة واستراتيجة الاحقاد والاحلام، ولم يكن متوفرا لدى الرؤساء الاميركيين المتعاقبين، بدءا من بيل كلينتون الى جورج بوش وانتهاء بباراك أوباما؟

وما هي ضمانتهم ان لا تتاجر بهم بريطانيا وفرنسا ردحا من الزمن، وتمتص ما تبقى من فائض الثروة البترولية، قبل ان تلقي بهم جانبا على هامش مصالحها ورؤيتها الاستراتيجية، كما فعل الاميركيون بتوقيع الاتفاق النووي مع ايران، رغم كل التعبئة والترويج لعكس ذلك؟

اسئلة من حق السعوديين والخليجيين ان يطرحوها على مخططي سياساتهم، ليس دفاعا عن ايران، وهي لا تحتاج لمن يدافع عنها، بل دفاعا عن المصالح الخليجية، والاستقرار في هذه المنطقة، التي تخصنا كما تخص الايرانيين بذات القدر والنسبة.

فقد انصب الجهد السعودي على تأمين التماسك الشكلي لمجلس التعاون بالاستعانة بالمظلة البريطانية التي دفعت للتخويف من ايران ومنع اعلان الاتحاد الخليجي، لانها تفضل ان تتعامل مع ست دول منفصلة، على ان تتعاون مع دولة واحدة قد تتوفر لها امكانات الحد من الحماية الذاتية.

الا ان المرجح ان النظام السعودي، وهو يرتمي في احضان الحامي البريطاني، لا يزال يحلم بالبقاء في الحضن الاميركي، اذا بعث برسائل عدة حتى الان لاسترضاء الرئيس الاميركي دونالد ترامب، ودعوته لمواصلة العلاقة معه.

وهذه السياسات هي المحور الوحيد المتبقي لدى النظام السعودي، والتي يسعى الى التركيز عليها لصرف انظار مواطنيه عن الاسباب الحقيقية لفشله في الوصول الى الاهداف التي يضعها لنفسه، وينفق من اجلها الكثير ماديا وسياسيا.

ويقر السفير حمد أحمد عبد العزيز العامر في سلسلة مقالات نشرها في عكاظ، بأن العلاقات مع واشنطن تقف أمام مفترق طرق وتتعرّض لحالة غير مسبوقة من التوتر وانعدام الثقة.. ويعيد الاسباب الى:

السياسات الأميركية المتباينة وغير الواضحة، وخصوصا في ما يتعلق بإعطاء إيران دورا إقليميا، على حساب الأمن القومي الخليجي والعربي؛ وخضوع السياسة الأميركية للمرتكزات الأساسية التي أقرها الكونغرس للعلاقات مع الخارج وعلى وجه الخصوص مع دول مجلس التعاون، والتي يعتمد نجاحها على مدى احترام دول المجلس لمبادئ حقوق الإنسان، وتمادي الإدارة الأميركية في فرض المزيد من الضغوط السياسية على السعودية، وتتويجها بإقرار (قانون جاستا).

وبدورها تؤكد راغدة درغام في صحيفة الحياة ان: هذا (اي طلب الحماية البريطانية) لا يعني أن البحرين أو دول مجلس التعاون الخليجي قررت الاستغناء عن العلاقات الأمنية التاريخية مع الولايات المتحدة، أو استبدال الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بالشراكة مع بريطانيا حصراً. ثم إن البيان الختامي لقمة المنامة تضمن التطلع إلى تعزيز العلاقات التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وتضيف درغام ان: (هذا لا ينفي واقعاً واضحاً على رغم أمل الدول الخليجية بتجديد الاهتمام الأميركي التقليدي بها، وهو أن بريطانيا اتخذت قرار عدم انتظار وضوح السياسات الأميركية المجهولة نحو منطقة الخليج).

الحريات والمشاركة السياسية

لا بد لنا في اطار استعراض اهم ما توقف عنده قادة دول مجلس للتعاون، من تسجيل الملف الغائب عن اهتمامهم، والذي يرفض النظام السعودي خصوصا اي مقاربة له من قريب او بعيد، وهو ملف الحريات العامة والمشاركة السياسية للشعوب، عبر انتخابات لاختيار مجالس تشريعية حقيقية، تملك صلاحيات فعلية، وتقوم بتمثيل مصالح المواطنين بمختلف شرائحهم ومراقبة اعمال الحكومات.

ملف الحريات والمشاركة السياسية، هو الغائب الاكبر عن اهتمام قادة مجلس التعاون، وخيبة أمل كبيرة لدى شعوب الخليج من القمة

ان دور المجالس التشريعية لم يعد ترفا سياسيا، بعد التطورات الحاصلة في المنطقة والتي طرحت مسألة الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، على اوسع نطاق، والتي شارك فيها السعوديون اكثر من غيرهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ومثل ذلك الفشل المتواصل للأجهزة الحكومية، وعلى مدار السنوات الماضية في التصدي لمهمة التنمية والتطوير الحقيقي لقطاعات التعليم والانتاج، وتوفير فرص العمل للقوى الوافدة الى سوق العمل وهي اجيال بكاملها، اضافة الى محاربة الفساد المستشري، وتبديد المال العام والسياسات المغامرة.

ان هذا الملف بات اكثر من ضروري اليوم خصوصا مع وجود بعض الدول الخليجية التي تمارس حق الانتخاب واعطت لشعبها هذه الفرصة في التعبير عن خياراته السياسية، بما لم يعد مقبولا ما تتذرع به السعودية دون غيرها، من عدم استعداد المجتمع لتقبل هذه الخطوة، وبات الامر مكشوفا في محاولة الاسرة السعودية الحاكمة احتكار السلطة وممارسة الديكتاتورية المقنعة بالذرائع الواهية.

المرأة السعودية .. ذلك الكائن المضطهد والمثير للفتنة!

محمدالسباعي

لا مكان مثل (تويتر) يمكن من خلاله قراءة الرأي العام الشعبي في مملكة آل سعود. فقد أصبح تويتر الوسيلة الشعبية الأولى في التعبير عن الهموم والآراء، وفي البحث عن التحولات في الإتجاهات السياسية والفكرية والنفسية للمواطنين. لا عجب أن تجد مثقفي البلاد وناشطيها وحتى مسؤوليها لهم مواقعهم على خارطة هذا الوافد الجديد في صحراء الاستبداد. المملكة من الخارج شيء مختلف، تصنعه الدعاية الرسمية الحكومية، أما في الداخل فهناك عالم متلاطم من الأفكار والنشاطات والإبداعات ترسم صورة أخرى لها ولشعبها ولنظام الحكم فيها.

#أوقفوا الاختلاط في المستشفيات

(أوقفوا الإختلاط في المستشفيات): هاشتاق وضعه السلفيون، بغرض تأسيس مستشفيات خاصة بالنساء، وأخرى بالرجال، وهو أمرٌ لم يحدث في أي دولة بالعالم. ومثله هاشتاق ظهر في نفس الوقت: (كفى نقاشاً.. أوقفوا الإختلاط). وحجة هؤلاء، ان هناك اختلاطاً بين الرجال والنساء في المستشفيات، وأن تصرفات غير لائقة تحدث، وغير ذلك.

وقد يبدو الموضوع ثانوياً، ولكنه في كل الأحوال جزء من عملية التعمية عن القضايا الأساسية الأخرى في البلاد. لا بدّ من تضخيم قضايا على حساب أخرى لا تريد العائلة المالكة المواطنين الإنشغال بها.

لكن الهاشتاق هذا وغيره، يعكس الضحالة في بعض المجتمعات السعودية، ونقصد بالخصوص المجتمع النجدي السلفي الوهابي، كما يعكس الإيغال في التطرف والتشدد بلا ضوابط لا دينية ولا عقلية حتى.

ابتداءً يتحفنا الداعية احمد القرني بتغريدة متطرفة تقول: (سيدخل هذا الوسم، بغالٌ يحرّفون المقصد الى ان الصحابيات كنّ يعالجن الجرحى. هذا صدق، ولكن بدون عطر، واستعراض مفاتن وسفور). والقصيمي يقول بأن المطالبة بوقف الاختلاط في المستشفيات: (مطلب ديني شعبي، أتمنّى أن أراه). وعمر يؤيد الفكرة ويقول انها ممتازة: (قسّموا أيام الأسبوع أربعة ايام للعوائل، لأنهم يمرضون اكثر، وثلاثة أيام للشباب). والمسعود يؤيد الفكرة: (نستطيع فصل الجنسين في كل مستشفى. يوجد ما يكفي من الكوادر الجيدة للجنسين، ما يجعلها لا تحتاج الجنس الآخر في الحالات الحرجة).



فرحان العَنزي يقول ان (العمل بالمستشفيات من أكبر الفتن. ثمان ساعات يومياً بعض الموظفات تقول رايحة قاعة زواج مو عمل). وحجة خالد ابراهيم العباس واضحة: (بنينا مدارس خاصة للبنات، وجامعات خاصة للبنات، وأقساماً نسائية في الوزارات، فلماذا لا نبني مستشفيات خاصة للنساء؟). اما الشيخ عبدالكريم العجيري فيهتف: (كفى نقاشاً، اوقفوا الاختلاط، فهو مخالف للشريعة، مُصادمٌ للقيم والمبادئ، مُفسدٌ للقلوب والأخلاق). ولهذا تتبرأ عبارة سبيل من العمل في هكذا بيئة كافرة: (أنا لستُ كافرة لأعمل وسط الرجال في مكان مختلط. من حقي كمسلمة توفير مكان للعمل بعيد عن الرجال يحفظ كرامتي ويصون عرضي).

الفيلسوف يقول ان الحرام في الخلوة وليس في الاختلاط، فـ (أكبر مكان اختلاط يوجد عند الكعبة. هل نعبد الله بالحرام؟ طبعاً لا). والمغرد عادل يرد بأن لدينا في المجتمع فوبيا من المرأة؛ لكن من يخاف الله من الجنسين لا يضرّه الإختلاط، ثم إن فصل المستشفيات نسائية ورجالية صعبٌ ومكلف. ومثله يقول هشام، فـ (الحَـرَمُ مختلط. السوق مختلط. المطار مختلط. المستشفيات مختلطة. القضية في سلامة القلوب لا في الإختلاط).



ويعتقد فيصل الشنيفي ان السبب في كل هذا بدأ من الشيخ سعيد بن فروة القحطاني الذي طعن في اعراض حتى اولئك اللاتي يدرسن الطب والصيدلة.

وتسخر الطبيبة ريما فتقول: (ست سنوات جامعة، وسنة امتياز، وبين اربع الى ست سنوات تخصص زمالة، وسنتين الى ثلاث تخصص دقيق، عشان آخرتها يقولوا انها خاقّةْ على التّيْسِ الأرْبَدْ)؟. وبالنسبة لسطام، فإن اصحاب الهاشتاق دواعش: (لو أنا مسؤول ولي سلطة، لحوّلت أغلب المشاركين بالهاشتاق للمناصحة). واخيراً تخاطب مغردة المعترضين: (لا تروحون المستشفيات المختلطة. روحوا لشيخ يتفل بوجيهكم وتصيرون بخير).

#الحرية لملاك الشهري

خرجت ملاك الشهري بدون عباءة، فطالبوا بقتلها.

التحريض عادة ما يكون من قبل موظفي المباحث، الذين يتلقون الأوامر العليا بالتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، وليتم لاحقاً اعتقال الشخص، ليظهر ان ما تقوم به وزارة الداخلية، وكأنه جاء استجابة لمطالب شعبية!

وفعلاً اعتقلت السلطات ملاك الشهري، لأن خروجها بلا عباءة يحمل تحدياً للسلطات، وليس للدين بالضرورة كما يعتقد البعض.

ملاك الشهري، التي نزلت الشارع لدقائق ربما ثم عادت الى منزلها وأعلنت ذلك في حسابها بتويتر، قالت ان خروجها بهذه الحال لمجرد تغيير الروتين. هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تقدمت ببلاغ للشرطة في أمارة مكة من اجل اعتقالها، حسب جريدة عكاظ. متحمسون قالوا: اقتلوها وارموا جثتها للكلاب. فالقبض عليها وسجنها قد لا يكون كافياً (اذا في امكانية تقصّونها بَعَدْ... لا

تقصّرون.. عشان تبيّنوا للعالم كيف تُعامل المرأة السعودية كملكة)، تسخر العنود الحربي.

وبسبب التهديد بالقتل، صار موضوع ملاك الشهري قصة من قصص الصحافة الغربية. واستغرب احد المغردين من هكذا دعوات للقتل والاعتقال فعلق: (وِشْ ذا الشعب، اللي أكبر همومه ان يسجن مواطن لأسباب تافهة. صارت المطالبة بالسجن أسهل من شَرْبَةْ ماء. هَزُلَتْ!). آخر قال بأنه في كل يوم يتأكد من أن مقولة الصحفي قينان الغامدي بأن في كل بيت سعودي داعشي، صحيح، واضاف بأن دعشنة السعودية تظهر بعنف في الهاشتاقات.

أحد المشايخ، ويحمل دكتوراة من جامعة وهابية سعودية وصف ملاك الشهرية بالسافلة، وقال انه تم الإبلاغ عنها. ولاحظ المغرد ثامر أن المرأة التي لا تلبس العباءة، تتهشّتَق، ويتم تهكير حسابها، وتُسَبّ، وتُقذف، شرط ان تكون سعودية فقط. اما المرأة العربية الأخرى فعادي ان تظهر بدون عباءة او حجاب. وهذه ذات الملاحظة لدى مون لايت: (حيلكم فيها، لأنها سعودية. بس الأجنبية تمشي من جنبها، وما تسمع منك نَفَس. ناس و ناس).

ابو احمد القرني علق: (تخيّل فقط انك نمت، ثم استيقظت على مطالبات الناس بالقبض عليك، فقط لأنك غيّرت ملابسك)؛ او بتهمة عدم ارتداء عباية. هل هذا اثبات ان الشعب متطرف ودموي، كما تصفه العنود التميمي.

Guardian news @guardiannews

'Rebel' Saudi Arabia woman who posted photo without head scarf is arrested

theguardian

'Rebel' Saudi Arabia woman who posted photo without head scarf is a...

theguardian.com

ويقول فواز الزامل: (انهم لا يتذكرون العيب والقانون إلا في شؤون المرأة. لكنهم يصمتون عن: الربا، والفساد، والتحرّش، وظلم اليتيم، واغتصاب ذوي القربى، واللواط). ويرى أيمن الدريس في اعتقال ملاك الشهري رسالة للنساء بأن أجسادهن ملك للدولة المسعودة؛ ورأت هدى ما جرى نوع من (الإستعباد السعودي)؛ وتدعو الى دراسة القمع والإستعباد القائم وكيف وصل الى هذا الحدّ. وتالين دعت: (اللهم اخرجنا منها فإنْ عُدنا فإنّا ظالمون)؛ وتقصد الخروج من المملكة التي صارت اقرب ما تكون الى (مَهْلَكَةْ).

هزُلت، تعلق ريم، وتضيف لم يبق من المجرمين والمفسدين سوى فتاة العباءة؛ والمغردة ورد، ترى ان ملاك ان خرجت من سجنها فستخرج الى السجن الكبير، وخاطبت المواطنين: (اطلبوا الحرية لكم، فكلكم سجناء في السعودية). وتابعت: (اسم السعودية بذاته عار على الحرية. اطلبوها فكلكم يفتقدها هنا). ووجد مغرد مفارقة ملفتة: بنت تخرج بدون عباءة يُقبض عليها، لكن أحداً لم يسأل عن اختفاء اكثر من تريليون ريال من الميزانية.

مغردة اماراتية تسأل: (مِتْخَيْلين دولة شُكُبْرُها تلاحق بنت لانها ما لبست العباية؟). وندى التاروتي تتعجّب: (الأجنبيّات يمشون قدّامنا بدون حجاب، والوضع طبيعي، ولا سمعنا صياح ولا شرطة سجنتهم). وفي حين وصف ناصر قرار اعتقال ملاك بأنه (قرار مبارك)؛ ودعا الى (ضرب عنقها) اي اعدامها؛ جاء امير وهو خالد آل سعود ليزايد على المواطنين في دينهم في حين انه لم ينبس ببنت شفة ازاء فضايح امراء وأميرات آل سعود.

عبدالله القرني، افتخر باعتقال ملاك ورأى ان ذلك تطبيقٌ للشرع؛ ومثله الداعية نايف الصحفي الذي حذر من ان عدم احترام النظام يستدعي الفوضى وتأجيج الرأي العام؛ كذلك الهاجس يرى ان ملاك لا بد ان تُسجن وفقاً لقانون الدولة ودستورها. لكن عبدالعزيز يرد: (اللي شايفين ان اعتقال ملاك يمثل انتصاراً للدين، تعالوا شوفوا شيخكم، وشْ يقول). شيخكم عبدالعزيز الطريفي المعتقل ايضاً يقول: (التساهل في سجن النساء ليس من هدي الإسلام ولا العرب؛ ولم يفعله النبي بامرأة قط، حتى اليهودية التي سمّمته، والمرأة الجاسوس التي بعثها حاطِبْ، تركها النبي).

هل لازلنا في القرن الجاهلي، كما تقول مها؛ ام هي الثقافة الصحراوية، كما ترى روان؟ اليس صحيحاً بنسبة كبيرة على الأقل، ما تقوله جلالة المواطنة روان، من أن (السعودية هي البلد الوحيد، اللي ما راح تتأثر الحياة فيه لو دخلته داعش. الناس ما راح تحسّ بفرق، ويمكن ما تدري أصلاً) بسيطرة داعش.

#عضو شورى يدعو لترشيد الإستحمام

في هاشتاق يمكن قراءته من عنوانه: (عضو شورى يدعو لترشيد الإستحمام)، مع ان الماء ليس مجاناً، وصارت تكلفته أعلى بسبب الرسوم الجديدة. كتب مغردون التالي:

عادل الكلباني @abuabdelelah Following

إغلاق (المجلس) أعظم ترشيدا #عضو_شوري_يدعو_لترشيد_الاستحمام

الشيخ عادل الكلباني قال: (إغلاق مجلس الشورى أعظم ترشيداً)؛ والصحفي المهندس خالد العلكمي علق: (نحتاج ترشيد التصريحات)؛ وفلاح بن عريج اقترح مناقشة البطالة، ودعا الى تدريب الشباب على السلاح لمواجهة ايران الذي لا بد ان تكون حاضرة في كل هاشتاق. وسخر الأحيدب مفسراً الدعوة لترشيد الاستحمام، بأنها (قد تكون دعوة خجولة للحدّ من الإنجاب).

ومن جانبه قال بدر العتيبي بأن اعضاء الشورى يتجاهلون الأهم، ويتكلمون في شيء لا يعنيهم. ووصف مغرد اعضاء الشورى بأنهم (فاضين ماعندهم شغل) وأن وجودهم هو الإسراف بعينه.

#وفاة المعنّفة سارة العتيبي

هاشتاق (وفاة المُعَنّفَة سارة العتيبي)؛ وهو يحكي قصة طفلة انفصل والداها، وعاشت مع جدتها، ثم أصرّت زوجة الأب ان تعيش مع أبيها، وقد عاشت

جمعان الوقداني @wagdany Follow



الطفلة التي اصبح عمرها ١٤ سنة، حياة صعبة وعنيفة الى أن قامت زوجة الأب بشنقها، وقالت انها هي من شنق نفسها. الجدّة طالبت بمعاقبة الأب وزوجته.

عمر عبدالعزيز يخاطب المواطنين: (قبلِ ان تفكروا بالنصر على عدوكم الخارجي، انصروا مستضعفيكم بالداخل، وإلا فارتقبوا العقوبة الإلهية). وألقى عبدالله المعلمي المسؤولية على مجلس الشورى المُعيّن لفشله في سن قانون يجرّم العنف الأسري، وآخر يتعلق بأحقية الأم في الحضانة. وتساءلت مريم العتيبي: (من أفهَمَ هؤلاء الرعاع، أن أطفالهم أملاك شخصية، يستطيعون العبث بأرواحهم وأجسادهم)؟ فيما أكد ماهر منصور بأن الكثير من المعنّفات لا يُعلم عنهن شيئاً إلا إذا بلغت الروح التراقي او أصبحت خبراً في صفحة الوفيات.

لهذا تندب أمل حظ هذا المجتمع فتقول: (كم من سارة بيننا؟، وكم من أم سارة بيننا؟ وكم ستبصق السماء على مجتمع لم ينصفهم؟، وعند الله تلتقي الخصوم). وأخيراً خاطب جمعان الوقداني قبيلة عتيبة فقال: (بالأمس تناديتم لجمع ثلاثين مليون ريال لعتق رقبة قاتل من أبنائكم. اليوم ابنتكم ماتت مُعنفة. هل نرى شعراء القبيلة وشيوخها يطلبون بحقها؟).

#لا ضرائب بلا تمثيل سياسي

الدعوات الى انتخاب مجلس للشورى يقوم بدور التشريع والمحاسبة والمراقبة لتصرفات الأمراء، مازالت مستمرة وتتصاعد كلما فرضت الحكومة ضريبة جديدة، او تحدثت عن دراسة فرض ضريبة جديدة.

كتب المعارض خالد الجهني: (في كل الدنيا يعرف دافع الضرائب أين تُصرف، ويشارك في الحكم، وفي بلادي يدفع المواطن الضرائب، وهو يعرف ان مصيرها الى كُرُوشْ آل سعود). وشبهت المغردة اماني دفع الضرائب بدون تمثيل سياسي (زيّ إنك تدخل مطعم وتحاسب، وتطلع مِنْ دون ما تطلب شي). وجمال يستفزه من اسماهم بالأغبياء الذين (يعتقدون بأن رواتبنا الشهرية هبات من آل سعود، وليست مقابل عملنا وكدحنا اليومي)، وبالتالي يحق لهم تخفيضها وخصم ثلثها او اكثر. أما المغردة مُزُون، فتخاطب آل سعود: (ثروات ارضنا من بترول وسياحة دينية نهبتوها وسكتنا. والآن ستنهبون مال عملنا اليومي، وتطلبون منّا السكوت والرضا؟)!

#الشورى يرفض قيادة المرأة

لا يبدو ان الجدل سينتهي بشأن حظر قيادة المرأة للسيارة. على الأرجح سيستمر هذا الموضوع لسنوات قادمة، ولا يمكن إلا أن يتم إقراره في النهاية. آل سعود يخشون من تمكين المرأة، ومثلهم مشايخ الوهابية، وحجج الطرفين ضعيفة دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في حضور ملايين من السواقين الأجانب. لكن ال سعود ليس فقط يخشون المرأة وتعاظم دورها، وإنما يخشون ايضاً المشايخ الذين لديهم حساسية غير اعتيادية في كل أمر له علاقة بها. فهو تنازل من السلطة لصالح بقاء تحالف آل سعود مع مشايخ الوهابية.

الشيخ سليمان الطريفي علق على رفض مجلس الشورى برفض مجرد النقاش في موضوعِ قيادة المرأة للسيارة، فقال: (إقرار الحقوق الطبيعية يجب ان لا يكونَ مِنّةً نتفضل بها، ويتحكم فيها الرجل القوي في موقفه، تخميشاً لمن ضعُف موقفه). وعلق الكاتب المفكر محمد علي المحمود: (بعد هذه التوصية من مجلس الشورى، لا أدري، هل يضحك العالم علينا، أم يبكي لنا؟!). واعتبر الشيخ عادل الكلباني عرض الموضوع على الشورى ورفضه لتوصية سواقة المرأة مجرد (ورقة إشغال للمجتمع عن قضاياه المتكررة). يعني كأنها جاءت في وقت تخفيض الرواتب وثورة المواطنين غضباً على محمد بن سلمان. وهذا ما أكدته المغردة تالين التي تقول ان رفض الشورى جاء (عشان المواطن ينسى موضوع الضريبة، ويفرح ان دولته مسلمة)!

اما الناشطة عزيزة اليوسف فلا يهمها رأي مجلس الشورى المعيّن، وتريد أن ترى مرسوماً ملكياً حاسماً بالرفض او الإيجاب. فلطالما تجاوز آل سعود قرار الشورى حينما يريدون. ولذا قال همّام: (الشورى المطاوعة لاذنب لهم بتاتاً. فالحكومة حين لا تريد شيئاً ترميه عليهم، وحين تريد تقرر وتنفذ: مثل البدلات وغيرها).

ومن التعليقات الطريفة على رفض مجلس الشورى قيادة المرأة، لعبدالرحمن اللاحم، المحامي والصحفي، حيث غرد فقال: (مبروك لكومار وإخوانه) وكومار اسم هندي، واخوانه هنود، هم الذين يعملون كسائقين بالملايين في السعودية.

حجّة الحكومة بمنع المرأة من قيادة السيارة أن المجتمع غير جاهز، فتجيب إحداهن: (على أساس كنّا جاهزين لخصم الرواتب، وتحديد النت، والضرائب، والحَجْبْ)! يعني حجة باطلة غرضها المماطلة. وهذا هو رأي أبو طلال، فلماذا لا تجعل الحكومة المجتمع جاهزاً لقيادة المرأة سيارتها؟ ثم (لا يوجد تجهيز دون ممارسة. كيف يريدونك جاهزاً للسباحة، وهم يحرّمون عليك الإقتراب من الماء؟)، يقول ابو طلال.

آلاف السعوديات لديهن رخص قيادة السيارة من دول الخليج وغيرها.

والسؤال لماذا اصبحت النساء والفتيات السعوديات جاهزات لقيادة السيارة خارج مملكة آل سعود وليس داخلها.

الناشطة سعاد الشمري، تطمئن زميلاتها من النساء، بأن قيادة السيارة ستكون حتمية، والسبب هو (الإقتصاد). كل شيء سيتغير، كما تقول. وهي تشير الى ان الأزمة الإقتصادية ستجبر الناس على التخلي عن السائقين، وسيزداد الضغط على ال سعود ليزيلوا الحظر على قيادة النساء، وهذا رأي الكثيرين.

#السجن لمغتصبي امرأة امام زوجها وابنتها

يبدو أن تغريدة الشيخ عيسى غيث، القاضي السابق وعضو الشورى، دخلت التاريخ مثل قصيدة عبدالمحسن الحليت في فساد القضاء السعودي. قال الغيث شهادة زور: (شهادة لله: قضاؤنا هو الأنزَهْ عالمياً)!

هذه التغريدة وتلك القصيدة، تذكرها المواطنون مراراً، فحين برّأ قضاء آل سعود والد الطفلة لمى، فيحان الغامدي، الذي اعتدى عليها وقتلها، واعتبر كل ما جرى إسراف في التأديب!

وتذكرهما المواطنون حين أُلغي حدّ الحرابة على سائق اغتصب شاباً من ذوي الاحتياجات الخاصة، وسجن عامين فقط.

وتذكرهما المواطنون حين تمت تبرئة كاتب عدل زوّر صكاً بقيمة ستة مليارات ريال فقط.

وتذكرهما المواطنون، حين تم العفو عن مجرمين حاولوا الاعتداء على امرأة بحضور زوجها المريض وفي بيتها.

الآن جاءنا شيء جديد من القضاء السعودي النزيه. فقد رفضت المحكمة تطبيق حد الحرابة على اربعة متهمين باغتصاب امرأة أمام زوجها وابنتها واكتفت بالسجن.

غضب المواطنون من القضاء السعودي النزيه، وعبروا عن رأيهم في هاشتاق بالمناسبة.

قال حماد الشمري: (اذا هذا الحُكمْ مو إفساد في الارض، وغُبْنْ، وقَهَر، أجلْ وَيْش نسمّيه؟ وينْ شلّةْ: «تِقْبَلْ على اختك وأمّك وبنتك»؟ وراهُمْ سِكْتُمْ بِكْتُمْ؟). والمغرد عبدالعزيز يعلق: (ما يحتاج المحرضون تشويه سمعة القضاء السعودي. يكفي أن ينقلوا أحكامه). مغردة تسأل انْ كان قد فعل الجناة ما فعلوا في حضرة الزوج (أجلْ إذا ما معها زوجها، وِشْ بيصير؟). وهي هنا تسخر من مزاعم الأمن والأمان في مملكة آل سعود.

اما المغردة عائشة فتعطينا صورة للقضاء العجيب فتقول: (الآن ننتظر تنفيذ حكم القصاص في شاب من قريتنا، دافعَ عن نفسه من الإغتصاب، وقتل المعتدي بسكين كان يهدده المعتدي بها). وسأل أبو زاكي ما إذا كان تنفيذ عقوبة الزنا، وهو بالتراضي، يشمل الرجم ان كان الزاني مُحْصَناً (فما بال المغتصبين، وقد شهدوا على ذلك بأنفسهم؟). المغرد ماجد فَتيْني يخاطب المعتدى عليها: (أيها المظلومة: صوتكِ مسموع، وحقّكِ محفوظ، وقَصاصكِ مأخوذ، وربُّكِ يُمْهِلْ ولا يُهْمِل: ألا لعنةُ الله على الظالمين).

مظلومة قاضي بريدة تهرب الى الكفار!

بريدة مدينة في منطقة القصيم، وهي معقل المذهب الرسمي الوهابي، وهي بالتالي بؤرة التشدد والدعشنة؛ كما انها في نفس الوقت بؤرة الولاء لآل سعود، فبرجالها يحكم ويبطش ويضلّل أيضاً. والى بريدة ينتمي أشهر التجار وكبار المسؤولين في شتى المجالات، وكذلك اكثر المشايخ وكبار العلماء الرسميين.

عائشة المرزوقي، امرأة من بريدة، تزوجت مرتين وانجبت ابنتين، ومضى على طلاقها الأخير سبع سنوات، تحاول فيها الحصول على نفقة لابنتيها، وعلى إقرار بحق حضانتهما، فأراد القاضي ابراهيم المزيني ان يبتزها، ما لم تقبل ان تتزوجه زواج المسيار، ولما لم يجد استجابة، وقف الى جانب الزوجين، وعطّل حقوقها، وعمل على تجميد حسابها البنكي الذي تنفق منه على ابنتيها.

لجأت الى مجلس القضاء، والى الديوان الملكي، حتى كادت ان ترابط هناك. ولكن لا فائدة.

ظهرت قضية عائشة المرزوق المعروفة باسم (مظلومة قاضي بريدة) مراراً على مواقع التواصل الاجتماعي، بل أن إحدى القنوات السعودية استضافتها.

بعد سبع سنوات، ولما وجدت أنها غير قادرة على تغيير وضعها، أخذت عائلتها الصغيرة، وهربت الى خارج المملكة، ولجأت الى إحدى الدول الغربية.

وهنا انفتح الملف مرّة أخرى.

من منفاها الاضطراري، تصرّ عائشة المرزوق على متابعة القضية. واستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لشرح قضيتها وبحرية هذه المرة. وارسلت عدة رسائل عبر اليوتيوب.

في حسابها على تويتر، خاطبت القاضي ابراهيم المزيني بقولها: (تركتُ لك السعودية، ورحتْ عند الكفار، أبشّرك: اعطوني حقي)، وخاطبت الجمهور: (نعم يا سادة، انا مظلومة قاضي بريدة، هربت برّا السعودية من لوبي المطاوعة اللي اتحدوا لسجني لمجرد طلبي حقوقي بناتي). واضافت: (نعم يا سادة انا مظلومة قاضي بريدة، ومنذ سبع سنوات ومعاناتي مع هذا القاضي الذي حرّض آباء بناتي على التمرد على الأحكام، لأني رفضتُ زواج المسيار منه).

ونشرت عائشة جملة من وثائق قضيتها، والمراسلات والأحكام الصادرة فيما يتعلق بحقها في حضانة بناتها. واكملت: (عمري اربع وثلاثون سنة، ويريدون مَحْرَماً. مادمت قاصرة بنظرهم، فلماذا يقفلون حسابي البنكي، ولماذا يستدعوني بهيئة التحقيق. لمَ لم يحاسبوا المَحْرَم اذن؟). وفي حين طالب الدكتور خالد جزاء الحربي برد من وزارة العدل على ما تقوله عائشة، قالت عائشة نفسها بأن الوزارة تتهرب من قضيتها، وتساءلت: (هل القاضي المزيني، لديه نفوذاً لدرجة انه لم يلقَ من يُوقفهُ عند حدّه؟). وهددت عائشة وزير العدل بأنها لم تُظهر ما لديها من وثائق وسألت بالعامية: (هل لكم نيّة في حسم قضيتي مع قاضيكم، أو أكُبّ العشا). يعني تحلوا القضية او أكسر الجرّة، وأخرج المستور كلّه؟ وتشرح بأنها حاولت مع المسؤولين ولكن احداً منهم لم يقبل بأن يحل الأمر، وأن الحل لديهم هو: (اسجنوا الأم لا تفضحنا قدّام العالم، وخذوا بناتها منها).

٨٠٠ مليون من السعودية لتونس

هذا زمن التقشّف، لأن البلاد كانت قاب عامين أو أدنى من الإفلاس، حسب وزير التخطيط السعودي.

وهذا زمن الضرائب والرسوم، لإن الحرب في اليمن أثقلت كاهل الميزانية.

وهذا زمن خفض الرواتب، لأن فساد الأمراء ابتلع التريليونات من الريالات.

لكن كما يقول الأمراء، أصحاب رؤية ٢٠٣٠، فهي أزمة (وتْعَدّي). ويرجع وضع البلاد كما كان سابقاً.

متى؟

هذا في علم الغيب، ولكن آل سعود يقولون انتظروا حتى نهاية الرؤية، اي حتى عام ٢٠٣٠، وان شاء الله تلقون خيرا!

لكن الشعوب ليس لديها القدرة ان تنتظر كل هذه المدة في معاناة، سبّبَها من يزعم انه يريد اصلاح الإقتصاد.

ثم إن الكتاب يُقرأ من عنوانه.

والرؤية بدايتها أزمة، وليست مجرد صعوبات عادية.

وبالقطع فإن نهايتها مأساة. لأن كامل الرؤية تم تأسيسها على أحلام وأوهام وليس على معطيات علمية.

ولأن الكتاب يُقرأ من عنوانه، رأينا هدراً في شراء يخت لصاحب الرؤية محمد بن سلمان قيمته تزيد على ملياري ريال فقط!

ورأينا أيضاً، اختفاء أكثر من تريليون ريال من إيرادات الدولة، هكذا اعتباطاً.

ورأينا نفس الممارسات تتكرر، ونفس الهدر، ونفس العقلية تدير البلاد. وكأننا لسنا في حرب ولا تقشف ولا ضرائب.

وهذا ما يجعل المواطن ينفجر مما يراه ويعاني منه.

آخر الأخبار التي فجّرت طوفانا من الغضب والسخرية معاً، إقراض وتبرع السعودية لتونس بمبلغ ثمانمائة مليون دولار.



وزير الشؤون الدينية التونسي: انتقد الوهابية فأقالوه تحببا للمال السعودي

حين أعلن الخبر العاجل، تذكر المواطنون أن وزير الشؤون الدينية التونسي، ورئيس جامعة الزيتونة، عبدالجليل بن سالم، قد تمّت إقالته قبل بضعة أسابيع، لأنه قال بأن أزمة تونس والعالم الإسلامي جاءت من السعودية ووهابيتها، ما دفع برئيس الوزراء التونسي لإقالته، خشية على طبخة القروض والمساعدات السعودية والخليجية.

قال وزير الشؤون الدينية التونسي وأمام البرلمان التونسي، ما نصّه:

(المدرسة الدينية الوهابية هي سبب التكفير والإرهاب في العالم الإسلامي اليوم، وسكان تونس إجمالا هم من السنة المنتمين إلى المذهب الأشعري. قلت هذا للسعوديين، قلت لسفيرهم بكل جرأة، وقلت لأمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب وهو سعودي، قلت لهم: أصلحوا مدرستكم، فالإرهاب تاريخيا متخرّج منكم، أقول لكم هذا بكل محبة وبكل تواضع، ليس لي شأن سياسي معكم أو عداوة سياسية، أقول لكم ذلك كعالم ومفكر. التكفير لم يصدر عن أي مدرسة أخرى من مدارس الإسلام، لم يصدر التكفير والتشدد إلا من المدرسة الحنبلية ومن المدرسة الوهابية، فأصلحوا عقولكم، التشدد والإرهاب في العالم الإسلامي راجع إلى هذه المدرسة، سواء كانوا على حسن نية أو كانوا على سوء نية).

بعض السعوديين الوهابيين تداولوا على مواقع التواصل الاجتماعي، كلاماً لأحد السياسيين التونسيين ينسب العنف الى الوهابية وآل سعود، وقالوا: لماذا تدعموا تونس إذن؟

أما تعليقات المواطنين على الهبة والقرض لتونس، فكانت في هاشتاق حمل عنوان ٨٠٠(مليون من السعودية لتونس).

مغرد من المباحث يقول بأن (المعارضين لما ينفقه الملك، ليسوا إلاّ طَرْشْ بَحرْ ومنافقين وحاقدين)؛ وطرش بحر تشير بشكل مهين الى المواطنين الحجازيين.

الاعلامي مدلول الشمري يذكر بأن تونس لا تسمح للسعودي بدخولها الا بفيزا وتمنى لو ان تلغى الفيزا مقابل الثمانمائة مليون دولار!.

المطر يهين أرامكو والملك ويفضح الفساد

كما في كل عام، زخّات من المطر، تفضح المستور، بأن الفساد معشعش في مملكة الفساد.

زخات مطر، وتغرق السيارات، والحيوانات، وحتى البشر أيضاً. وفي كل عام تتلف الأنفس، ويتذرع الأمراء بحجج واهية، وبوعود محاسبة للفاسدين، وهم أكبر الفاسدين.

زخات قليلة من المطر، تغرق معها الشوارع، والأسواق، والمطارات، والمنازل، وتتعطل الحياة العامة.

قليل من المطر فقط، ولو لساعات، حتى تأتيك الإنذارات، بأن المدارس قد عُطلت، وحين لا يأخذ مدراء المدارس بهذه التهديدات ويصرون على الدراسة، تنقلب حياة الجميع الى جحيم، داخل وخارج المدرسة، ويصبح قلق الأهالي سيد الموقف.

تتوقف الحياة العامة، ويخاف الناس على المسافرين في الصحارى، حيث تنقطع الحياة بأشكالها المختلفة. ومن يجازف قد يلقى مصيراً أسوداً، يتعدّى خسارة سيارته. كما كاد يحدث لألماني في الباحة.

بعض المناطق أصبحت كمدينة البندقية، ولم يسلم المواطنون حتى في منازلهم.

هذا العام، حدث فيه شيء جديد. فقد كان الملك سلمان في زيارة للمنطقة الشرقية، وكان حظّه أسوداً هذه المرّة!

جاء الملك لافتتاح مركز ثقافي تكفلت ببنائه أرامكو، وسلمته لسعد الحريري وشركته سعودي اوجيه من أجل تشييده.

في يوم الإفتتاح للمبنى الذي كلّفته ثمانمائة مليون دولار، أي ثلاثة مليارات ريال فقط، نصفه على الأقل ذهب بالطبع للنهب من قبل الأمراء.. وفيما كان الجميع ينتظر قدوم الملك سلمان لافتتاح المبنى حدثت المعجزة، فقد امتلأ المبنى بالماء خارجاً وداخلاً، وكأن الله أراد أن يفضح الظالمين الفاسدين جميعاً.

تأجل الإفتتاح، واعتذر وزير النفط، لكن مكانة ارامكو ـ شركة النفط، اصبحت في الحضيض، فقد نخرها هي الأخرى الفساد.

الدكتور تركي الحمد علّق: (الغارقون في الفساد أصبحوا يضعون أيديهم على قلوبهم مع قدوم الشتاء وموسم الأمطار، ولسان حالهم يقول: رجعت الشتويّة.. الله يعدّيها على خير). لكن آخرين قالوا بأن كلام الحمد غير صحيح؛ فما عاد الفاسدون يقلقون او يخشون على انفسهم. لم يُجرَّم فاسد واحد، ولا أدلّك على ذلك سيول جدّة. الفساد لم يعد جريمة في مملكة الفساد.



عمل المرأة في المستشفيات حرام

مجالان اساسيان مسموح للمرأة السعودية العمل فيهما: التعليم، والصحّة. وكنا قد توقعنا ان مسألة عمل المرأة كطبيبة او ممرضة قد انتهى النقاش بشأنها، وضرورتها، وبدل أن يزداد فضاء عمل المرأة، حيث الأكثرية عاطلات عن العمل.. ظهر لنا أحد المشايخ ليعيدنا الى المربع الأول، وليفتي بحُرمة عمل المرأة في المستشفيات.

الشيخ عبدالرحمن العبدالكريم، عضو الجمعية الفقهية، قال بما نصّه: (عمل المرأة بالمستشفيات حرام) وأضاف بجهالة: (كيف لرجل عاقل أن يتخصص بـ "الولادة"). وطالب الشيخ بمستشفيات خاصة بالنساء، وأخرى للرجال، وقال أنه من الخطأ أن يكون النساء والرجال في مستشفى واحد، لأنه سبيل للفتنة.

الشيخ العبدالكريم: عمل المرأة في المستشفيات حرام!

الصحفية هيلة المشوح تسأل: اذا كان عمل المرأة في المستشفيات حرام: (طيّب مَنْ سيولّد حريمكم؟).

رائدة السبع التي تعمل في المستشفى (طبيبة او ممرضة لا نعلم) تعلّق: (أفتخرُ بعملي في المستشفى، وتبّاً لعقولكم التي لو استُبدلَتْ بعُلْبَة بيبسي، ما فَرَقْ مَعْكُمْ). وهي هنا تقصد مشايخ الوهابية. وشرح الصحفي خلف الحربي فتوى المشايخ بأن (قصدهم إذا كانت العاملة سعودية فحرام، أما الباقي فحلال. مفصّلين دينهم على كيفهم، وعايشين جوّهُم).

اما الطبيب المعارض في المنفى ماجد الماجد فيكتب متألماً: (السعودية قصة حزينة طويلة. حكومةٌ ديكتاتوريةٌ، وشعبٌ مُستعبَدٌ طوعياً. من الصعب العيش معهم).

ورداً على سؤال الشيخ العبدالكريم: هل هناك رجل عاقل يتخصص بالولادة، أجابته إحداهن: (نعم يوجد رجل عاقل يتخصص بالولادة، وبالذات توليد الثيران والجهلة والمتطرفين والدواعش). وأخرى أجابت: (لا.. لا يوجد رجل عاقل يتخصص بالولادة. لكن عادي يتخصص في تفخيخ المؤخرات)، في اشارة الى ما يفعله بعض الدواعش السعوديين، كذاك الذي حاول اغتيال وزير الداخلية.

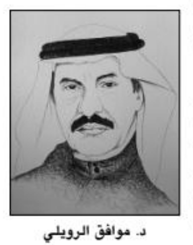
محاكمة موافق الرويلي

السعودية بلد الشهادات المزوّرة!

لا يضاهيها في ذلك بلدٌ آخر في العالم.

قد يكون السبب معضلة ثقافية، وشعور بالدونيّة، خاصة لأولئك المتخمين بالمال فارغي الرأس، الذين بفضلهم انتشت جامعات وهمية في كل بلدان العالم، سوقها الرئيس هو الخليج، يغرف منه كثيرون شهادات الماجستير والدكتوراة، التي تُشترى ببضع مئات أو آلاف من الدولارات.

في مؤسسات الدولة العليا، يوجد مسؤولون كبار، وحتى وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامون، وصلوا الى مناصبهم بشهادات مزورة، او كتبها لهم بائعو الضمير.



د. موافق الرويلي

مهندسون، أطباء، صيادلة، أساتذة جامعات، مثقفون، وكتاب، ومشايخ ودعاة، مواطنون وأجانب، يحملون شهادات مزوّرة. فتخيلوا كيف هو شكل الدولة السعودية وأجهزتها في الجوهر، ولماذا هي في إعاقة شبه دائمة، ولا تستطيع النهوض، ومثل هؤلاء المزورين يحتلون كل مواقع التأثير والسيطرة؟.

انبرى الدكتور موافق الرويلي لهم، فكشف المئات منهم، واستخدم تويتر لفضحهم، في هاشتاق متواصل عنوانه (هلكوني)!

المتضررون الكثر من تخصص الدكتور موافق في فضح لصوصياتهم وعبثهم من حملة الشهادات المزوّرة، يبحثون عن وسيلة للإنتقام لذواتهم، فأرادوا محاكمة خصمهم، هكذا عبثاً. وما كانوا ليتجرّأوا على فعل ذلك، لو لم يكن المزورون متواجدين في كل مواقع المسؤولية حتى القضاء نفسه!

ظهرت مطالبة على مواقع التواصل تطالب بمحاكمة موافق الرويلي، فقابلها مواطنون شرفاء يطالبون بتكريم موافق الرويلي، وكلا الدعوتين تتحدثان في الجوهر عن مأساة هذا البلد المسعود المنكوب، بالمزورين واللصوص والفاسدين.

الأكاديمي الدكتور عبدالمحسن هلال قال إن (من علامات فساد الأمم والشعوب، أن يُحاكم الإصلاحي، ويُترك الفاسد، حتى يصبح الفسادُ عُرفاً؛ ويصبح الإصلاحُ مُنكَراً). وخالد الشغدلي رأى أن (أشياء كثيرة تثبت لنا ان محاربة الفساد كذبة كبيرة. والصحيح أن كل شيء حولنا يقول بأننا أقرب الى محاربة الإصلاح والمصلحين). والناشط في الشأن العام عقل الباهلي يذكّر بفضل الدكتور موافق، ويسأل عماذا حدث لمن تم كشف تزويره، فيقول: (كم شخصاً ساهم الدكتور موافق في كشف زيفه، وقد تمت محاكمته، أو حتى تمّ تجريده من فائدة الشهادة المزوّرة، أو ألغي ترفيعه؟). بمعنى ان الفساد محمي حتى مع كشف المزورين.

ورأت الناشطة عزيزة اليوسف ان الشكوى ضد الرويلي كيدية، وأن هدفها (تكميم الأفواه عن كشف الفساد)؛ والدكتور عمر اليمني مندهش ويسأل: (هل أصبح لدينا من يدافع عن الفساد، وسرقة الشهادات الوهمية علناً، حتى نطالب بمحاكمة من يكشفهم ويعرّيهم؟).



الملك فهد أغرق سوق النفط عام ١٩٨٦ لأغراض سياسية وكذلك فعل شقيقه سلمان، فكانا من الخاسرين



غروب الاقتصاد السعودي، وخسارة الحرب ضد روسيا وإيران!

إقتصاد سعودي مريض، أم دولة تحتضر؟

محمد شمس

إعتماد الاقتصاد السعودي على النفط كمصدر رئيس للدخل، يترك انخفاض سعره تأثيرات مباشرة على الأداء الاقتصادي العام للدولة. ثمة دروس قاسية من تجارب انخفاض أسعار النفط في سنوات سابقة. في مارس ١٩٨٦ شهدت السعودية أولى أزمات انخفاض أسعار النفط في تاريخها، إذ بلغ سعر برميل النفط آنذاك ١٠ دولارات، وهو أدنى سعر له بعد انهيار سعره من ٣٢ دولار في أكتوبر ١٩٨٥. وفي يناير ٢٠٠٩ وصلت أسعار النفط إلى ٤٠ دولار بعد الرقم التاريخي الذي وصله ١٤٧ دولار في الساعات الأخيرة من يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠٨، في كلا الحالتين خسر سعر النفط أكثر من ٦٠٪ من قيمته في غضون أقل من ٦ شهور.

في أواخر ١٩٨٧، توصّل الملك فهد إلى حقيقة أن معركته مع سعر النفط الرخيص سوف تكون طويلة، فلجأ الى الحل الكلاسيكي بتقليص الخدمات الرعوية، فارتفعت بوتيرة تدرجية أسعار الكهرباء، والماء، والوقود، والتأشيرات، ورسوم الخدمات الحكومية. وفي الوقت نفسه، صدر قرار بإلغاء الدعم الحكومي لعدد من المنتجات الزراعية، وزادت سنوات الإنتظار للحصول على قرض الاسكان الحكومي، فيما انخفض دخل الفرد إلى النصف تقريباً خلال ٤ سنوات أي الفترة ما بين ١٩٨٣ ـ١٩٨٧ من ١١ ألف دولار الى ٥,٥ ألف دولار.

في عام ١٩٩٨ واجهت السعودية أزمة جديدة لهبوط أسعار النفط، بفعل الأزمة المالية الآسيوية، فهبط سعر برميل النفط إلى ما دون ١٠ دولار، فيما كانت السعودية تعاني من وطأة الدين العام الذي بلغ نحو ٧٠٠ مليار ريال، أي ما يفوق ١٠٠٪ من الناتج المحلي. وخلال جلسة لمجلس الوزراء في ديسمبر ١٩٩٨ خاطب ولي العهد حينذاك، عبد الله بن عبد العزيز، الملك فيما بعد، المواطنين بأن "زمن الوفرة انتهى..يجب علينا جميعاً التعود على أسلوب حياة لا يعتمد كلياً على الدولة".

إن الحرب النفطية التي أعلنتها السعودية في أواخر عام ٢٠١٤ بهدف الإضرار بالاقتصادين الروسي والإيراني لم تكن بلا ارتدادات كارثية على الإقتصاد السعودي. وبخلاف التطمينات التي أطلقها وزير البترول السعودي السابق علي النعيمي في مؤتمر أوابك في أبو ظبي في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ بأن "هبوط الأسعار لن يكون له تأثير ملموس وكبير على اقتصادات السعودية أو الدول العربية الأخرى"، فإن السعودية كانت الخاسر الأكبر جراء انهيار الأسعار، حيث قدّرت خسائرها السنويّة بأكثر من ٢١٦ مليار دولار، وأن عجز الميزانية لعام ٢٠١٥ بلغ ٣٨ مليار دولار. وبرغم من نفي النعيمي "المؤامرة السعودية" وراء تخفيض أسعار النفط عبر أغراق السوق العالمية، فإن السيناتور الأميركي الناشط جون ماكين أكّد في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤ بأن المملكة السعودية مسؤولة عن انهيار الاقتصاد الروسي، وقال خلال مقابلة مع شبكة سي إن إن:"علينا تقديم الشكر للسعودية التي سمحت لسعر برميل النفط بالهبوط لدرجة تؤثّر بصورة كبيرة على اقتصاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين". وهذا ما أكّده الرئيس الأميركي باراك أوباما في تصريحات لإذاعة (إن بي آر) في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٤، إذ اعترف بأن "قرار خفض أسعار النفط بنسبة تزيد عن خمسين بالمائة، هو محض قرار سياسي.."، وأضاف: "قسم من تحليلنا كان يقوم على أن الشيء الوحيد الذي يبقي اقتصاد الروس هو سعر النفط، وأن فرض عقوبات نفطية سيجعل الاقتصاد الروسي هشّاً وغير قادر على مواجهة الصعوبات الضخمة التي ستنتج عن تقلّب أسعار النفط".

على أية حال، فإن قرار السعودية بخفض أسعار النفط قد ألحق أضراراً فادحة بالإقتصاد الوطني، إذ لم تكن قادرة على أن تبقي على أسعار البترول منخفضة لفترة طويلة جداً، وإن الظروف التي كانت تحيط بقرار التخفيض في مراحل سابقة لم تعد هي ذاتها..

لقد نبّه مجموعة من الاقتصاديين في المملكة السعودية من مخاطر التقلبات الناتجة عن المتغيرات السياسية والاقتصادية. فقد سجّلت موازنة العام ٢٠١٥ عجزاً قياسياً بلغ ١٤٥ مليار ريال، أي ما يعادل ٣٨,٦ مليار دولار، وهو الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٩.

لغز ماكنزي

كان المتداول على المستويين الرسمي والشعبي على مدى نحو عام من الإعلان عن برنامج التحوّل الوطني، البديل عن الخطط الخمسية التي بدأ العمل

بها منذ عام ١٩٧٠، وتمّ التخلي عنها في ٢٠١٥، بأن شركة ماكينزي هي التي اضطلعت بمهمة إعداد خطة شاملة للتحوّل الوطني، إستناداً على طلب رسمي وبناء على شروط وخصوصية المملكة إقتصادياً ومالياً واستراتيجياً.

وقد أسهب الاقتصاديون السعوديون في شرح أبعاد خطّة التحوّل الوطني، والآفاق المأمولة من الخطة، وكذلك الفرص والتحديّات التي سوف تخلقها. وحقيقة الأمر، أن المجموعة بالفعل أعدّت تقريراً عن الاقتصاد السعودي وعن التحوّل المطلوب، مستندة على أداء الاقتصاد السعودي في الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٣ تكون تمهيداً لاستشراف الفترة ما ما بين ٢٠١٥ ـ ٢٠٣٠، استناداً على الممكنات الاقتصادية بحسب ما يتوافر لدى المملكة من إمكانيات استثمارية وما يتطلبه من بنية تحتية تشريعية وبيروقراطية تنسجم مع الفرص الاستثمارية المتاحة، من خلال توسعة نطاق مشاركة القطاع الخاص وتقليل دور القطاع الحكومي، ولكن التقرير كان من ضمن مايربو عن درزينة تقارير أعدتها المجموعة وشملت عدداً من بلدان العالم.

من بين المعطيات التي يستند إليها تقرير ماكينزي حول الاقتصاد السعودي هو ارتفاع متوسط دخل العائلة بنسبة ٧٥ في المائة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٣، وخلق ١,٧ مليون فرصة عمل، وإجمالي مبالغ مرصودة للبنية التحتية والخدمات ولاسيما التعليم والصحة ناهزت ٧٥٠ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤. ولكن التقرير يلفت الى أن من غير الممكن السير بالنمو في الطريق ذاته، أي بالإعتماد على العوائد النفطية والنفقات العامة. وطالب برفع نسبة مشاركة السكّان المحليين في سوق العمل، وخفض الانفاق، برغم من عدم الكفاية لمواجهة مشكلة البطالة المتصاعدة بوتيرة متسارعة ما لم تعضدها حلول أخرى مثل مضاعفة فرص الاستثمار، وتخصيص ما يقرب من ٤ تريليون دولار في قطاعات التعدين، والبتروكيماويات، والصناعة، وقطاع التجارة، والسياحة بما يشمل السياحة الدينية، والرعاية الصحية، والخدمات المالية. وفيما يخص التحوّل المجتمعي، يؤكد التقرير على دور المرأة لزيادة مستوى المشاركة السكانية في الدورة الاستثمارية الشاملة وزيادة دخل العائلة.

وعلى خلاف الخبراء الاقتصاديين من التيار الاصلاحي، فإن ماكينزي ركّزت في مقترح التحوّل الاقتصادي على ثلاثة ركائز: القوى العاملة المنتجة، ومنظومة إصلاحات إقتصادية، وإدارة مالية عامة ثابتة. في المقابل، يرى الخبير الاقتصادي عبد العزيز الدخيل بأن لا إصلاحات إقتصادية قابلة للنجاح دون إصلاحات سياسية وإجتماعية، وإن التركيز على تنمية الموارد البشرية أولى من الانفاق على المشاريع.

ما يلفت أن ماكنزي التي جرى تداول إسمها كصانع لرؤية السعودية ٢٠٣٠ عادت ونفت أن تكون صاغت الرؤية، في ظل انتقادات متصاعدة حول تدابير التقشف الصارمة التي اعتمدتها الحكومة السعودية بصورة متعاقبة منذ الإعلان عن موازنة العام ٢٠١٦ في كانون الأول ٢٠١٥ والتي كشفت عن عجز غير مسبوق بواقع ٨٧ مليار دولار. وقالت المجموعة بأن "ما أشيع في الإعلام حول هذا الأمر غير صحيح". النفي جاء للرد على الانتقادات للشركة من قبل الكثير من الجهات في المملكة السعودية، بحسب بيان صحافي صادر عن الشركة. وقالت الأخيرة بأن التقرير الصادر عن الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٥ قدّمه مركز أبحاث ماكنزي العالمي هو تقرير مستقل ولم تطلب الحكومة السعودية، وهو واحد من ١٤ تقريراً نشره المركز في ٢٠١٥.

مهما يكن، فإن ولي ولي العهد، محمد بن سلمان، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية، والمسؤول المباشر عن خطة التحوّل الوطني ورؤية السعودية ٢٠٣٠ كرّس مجهوداً استثنائياً لناحية البدء بتنفيذ الخطة، وشملت تغييرات هيكلية في الدولة ومؤسساتها. بل إن الأمير أزاح عن الواجهة شخصيات عريقة في مجالي النفط والمال، فصدر أمر ملكي بإعفاء وزير النفط علي النعيمي، واستبداله بخالد الفالح الذي أصبح وزير الطاقة، كما أعفي وزير المالية ابراهيم العساف وتعيين محمد الجدعان بدلاً منه.

وقد جرى ما يشبه تهشيم لصورة وزير المالية ابراهيم العسّاف الذي أوكلت إليه مهما إطلاق مواقف متناقضة في قضايا بالغة الحساسية في حياة المواطنين. فقد أطلق في ٨ يونيو ٢٠١٦ تصريحاً ينفي فيه نية فرض أي ضريبة على السعوديين، ولكنه في ٢٧ أكتوبر من العام نفسه، عاد وأطلق خلال مؤتمر صحفي مشترك مع كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي إنه "يتم وضع اللمسات النهائية على مشروع القيمة المضافة..". ووضع ذلك في إطار أوسع، وبناء على توافق بين وزراء المالية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.

ولابد من إلفات الإنتباه الى أن تحميل العسّاف مسؤولية فرض الضريبة يتعارض مع حقيقة صنع القرار في السعودية، كما يتعارض مع حقيقة أخرى وردت في مقابلة الأمير محمد بن سلمان مع مجلة (الايكونوميست) في ٦ يناير ٢٠١٦ حين سئل الأمير عن موعد فرض القيمة المضافة (VAT) أجاب: "مع نهاية ٢٠١٦ أو ٢٠١٧ وسوف نسعى للإسراع في فرضها".

على أية حال، فإن العسّاف الذي أمضى أكثر من عقدين في منصبه، كان يترقب قرار إعفائه لسببين: حساسية المنصب الذي يشغله وعلاقته بخطة التحوّل الوطني التي يقودها محمد بن سلمان، وميل الأخير نحو تغيير الطاقم القديم واستبداله بوجوه شابّة، ولذلك جاء برئيس هيئة السوق المالية المقرّب منه، محمد الجدعان ليكون وزيراً للمالية بدلاً من العسّاف.

بطبيعة الحال، فقد أسيء استغلال تصريحات العسّاف فيما يخص قرارات تخفيض الرواتب والعلاوات برغم من صدورها عن مجلس الوزراء، ولكن باتت ظاهرة في عهد الملك سلمان إعفاء الوزراء بناء على تصريحات غير موفقة قد تصدر عنهم وتكون سبباً لإعفائهم، وإن لم تكن التصريحات هي السبب الحقيقي وراء قرارات الاعفاء، كما حصل في قصة إعفاء وزير الاسكان شويش الضويحي الذي أرجع الى عدم اقتناع الحكومة بخطة اصلاح أزمة الإسكان، ولحقه ماجد الحقيل الذي عزا أزمة الأسكان الى "الفكر"، ما أثار تهكم الناس وأدى في نهاية المطاف إلى إقالته، وإعفاء وزير التعليم عزّام الدخيل، المقرّب من التيار الصحوي، وتعيين أحمد العيسى مكانه، وقبلهما إعفاء أحمد الخطيب من وزارة الصحة بسبب ما قيل عن تلفظّه على مجموعة من العسكريين المشاركين في الحرب على اليمن.



إقالة وزيرا النفط والمالية، مؤشر على تدهور الأوضاع الإقتصادية

معوقات بنيوية.. وفساد

أظهرت المشكلات الناشئة عن الأزمة الاقتصادية المحلية عوارض أزمة بنيوية خطيرة، إذ لا يكفي فيها مجرّد استبدال الوجوه، بل يتطلب "غربلة" شاملة لنظام أصيب بالشلل، وإن بقاءه يفرز المزيد من الأزمات المعقّدة.

على سبيل المثال، فإن غياب الرقابة والمحاسبة بصورة فاعلة يشكّل عائقاً رئيساً أمام إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية وناجحة، فضلاً عن تطبيق خطة تحوّل وطني شاملة، تستوجب إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد السعودي. فقد ذكر تقرير ديوان المراقبة العامة صادر في نوفمبر ٢٠١٦ معوقات مالية وإدارية تحول دون قيامه بمهماته الرقابية. وبيّن التقرير أن الديوان لم يُمكّن من فحص مستندات الحساب الختامي للدولة ميدانياً في وزارة

المالية، وأن الوزير رفض الرد على برقية عاجلة من الديوان لتمكين فريقه المختص من مراجعة مكونات الحساب الختامي للدولة ولم يتلق رداً على برقيته حتى تاريخ إعداد التقرير.

وكشف الديوان عن فروقات كبيرة في مبالغ المصروفات والإيرادات وأرصدة الحسابات المركزية الرئيسة تجاوزت مبالغها مئات المليارات من الريالات، خلال سنوات مالية سابقة، وتمّ إبلاغ الملك عبد الله وسلفه سلمان بالأمر ولكن لم يصدر ما يفيد بتوجيهات جديّة لإصلاح الخلل. ولكون الديوان تابع مالياً لوزارة المالية ووظيفياً لوزارة الخدمة المدنية، فإنه مهمته تبقى قاصرة عن إلزام الوزارة بالانصياع لطلب التحقيق في الكشوفات المالية التابعة للوزارة.

يعد ملف الفساد المالي والإداري في المملكة السعودية بمثابة صندوق باندورا الذي يخفي في داخله ليس الشرور فحسب، بل ومعه كثير من الأسرار الخطيرة. تتراوح مظاهر الفساد بين: الغش في المشاريع العامة (كوارث السيول في جدة والرياض ومكة..)، وسرقة المال العام عبر التلاعب بأرقام الموازنات الفرعية والمخصصات المالية.

ويقدّم مقالا الخبير الاقتصادي حمزة السالم في ١ و٥ نوفمبر الماضي معطيات هائلة ومفزعة حول المال العام وحقيقة التناقص في الاحتياطات النقدية، وفضيحة اختفاء تريليون ومائة مليار ريال سعودي. في مقالة بعنوان (الحقيقة في تناقص الاحتياطيات الأجنبية)، يبني السالم على ماقاله محمد آل الشيخ وزير الدولة وعضو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لمجلة (بلومبرغ) في ٢١ إبريل ٢٠١٦. وكان آل الشيخ قد قدّم استعراضاً عن الاقتصاد السعودي وعن المستقبل القريب، حيث قال بأن السعودية كانت على حافة الإفلاس بنهاية عام ٢٠١٧، لولا تدبيره الانقاذي، لتفادي وقوع الكارثة، وإن الأمير، محد بن سلمان، خفّض الموازنة بنسبة ٢٥ في المائة، بفرض ضوابط صارمة على الانفاق، مستفيداً من أسواق الدين، والبدء بفرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب أخرى مماثلة، وإن معدل استنزاف الاحتياطي النقدي السعودي ـ البالغ ٣٠ مليار دولاراً شهرياً خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥ ـ بدأ بالتراجع. وصف آل الشيخ نفسه بأنه "من القيادات الفاعلة" في عمليات "إنقاذ" الاقتصاد السعودي لا إصلاحه فقط"، وهو وصف يكفي للدلالة عن مستوى الخطر الذي بلغه الاقتصاد السعودي، الأمر الذي يتطلب "منقذين" وليس مجرد "مصلحين".

رواية آل الشيخ في الفعل الإنقاذي لم ترق للخبير الاقتصادي السالم الذي قدّم معطيات تتناقض مع ما أورده آل الشيخ لجهة تخفيض تآكل الاحتياطي النقدي. ويؤكّد السالم بأن استدراك الهدر المالي والفساد كما يزعم آل الشيخ غير صحيح بناء على الأرقام الرسمية، بل إن الهدر المالي زاد، وأصبح غامضاً، ولا يعرف أحد أين ذهبت الأموال، وحسب قوله "فالأرقام الرسمية تظهر اختفاء مئات المليارات ولكن لا ندري أين اختفت".

يقدّم السالم معطيات مخالفة بل ومتناقضة مع معطيات آل الشيخ. ومنها أن الاحتياطي الذي كان يشكل ٧٠٪ من صافي الاستثمارات الأجنبية السعودية تناقص الى ٦٠٪ مع الربع الثاني ٢٠١٦. وإن معدل استنزاف الإحتياطي النقدي قد ارتفع ولم ينخفض، بحسب آل الشيخ، وأن الأشهر الثلاثة التي سبقت تصريحاته، قد جاوز معدل الاستنزاف فيها الخمسة عشر مليار دولار، حسب السالم.

في الجزء الثاني من مقالته التحقيقية، سلّط السالم الضوء على قصة اختفاء تريليون ريال (٢٦٧ مليار دولار). واعتمد في ذلك على مقدار النقد الأجنبي من ريع النفط ومن السحب من الاحتياطات والإستدانة الأجنبية، إذ بلغ ما دخل في خزانة الدولة في عام ٢٠١٥ وتسعة أشهر من عام ٢٠١٦ "هو أعظم مقدار دخل على البلاد في تاريخها" حسب قوله، أي قرابة ١,٩ ترليون ريال سعودي (مايقرب من ٥٠٧ مليار دولار). في عملية حسابية قام بها السالم توصّل الى أن انفاق ثمانية عشر شهراً بناء على مستويات الإنفاق في السنوات الذهبية يبقي ما مقدراه تريليون ومائة مليار ريال.. ويتساءل حينئذ: أين ذهبت؟

في تسييل هذا المبلغ يظهر التالي: خمسة عشر عاماً من قيمة إلغاء البدلات جميعها دون استثناء. أي مدة دخول الطفل السعودي الابتدائية الى تخرجه من الجامعة. الترليون يشتري أكثر من ٣٦ ألف طائرة حربية من طراز إف ١٥ ويبني عشر سدود كسد جورج ثلاثة في الصين، أعظم سد انتاج طاقة في العالم. الترليون المفقود يبني مليونا منزل للسعوديين ٢ مليون.

وفي مقارنة أزمة ٢٠٠٩ بأزمة ٢٠١٥ يرى السالم بأن الأخيرة أشد خطورة فإنها أفضت الى تراجع الاحتياطات النقدية بمعدل الربع، بينما في الأولى لم تترك أثراً لافتاً على حياة المواطنين ولم تستنزف الاحتياطي النقدي.

يرجع السالم الهدر المالي الى توغّل طبقة القيادات الفاسدة، والتي حصدت ما يقرب من نصف الأموال خلال الثمانية عشر شهراً الذهبية، وليس ربعها كما قال آل الشيخ، وبلغت أكثر من تريليون ريال، أي بما يعادل ثلاثة أضعاف ريع النفط لعام ٢٠١٥، وأكثر من نصف مجموع ما دخل الخزينة من ريع النفط ومن سحب للاحتياطيات ومن الاستدانة.

يضاف الى ذلك، إن ترجيح قطاعات معينة في مجال الانفاق الحكومي يترك آثاراً سلبية على الأوضاع المعيشية للمواطنين وله مفعول عكسي على الدورة الانتاجية في البلاد عموماً. ففي قراءة للموازات العامة، تشكّل المخصصات الدفاعية النسبة الأعلى من قائمة النفقات، إذ تكشف جداول توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، أن ميزانية الدفاع والأمن الوطني لعام ٢٠١٥ بلغت نحو ٣٠٧ مليار ريال سعودي (٨١,٨ مليار دولار)، بينما في العام ٢٠١٦ بلغت ٢١٣ مليار ريال (٥٦,٨ مليار دولار)، أي ما يعادل ربع الموازنة.

وبصورة عامة، فقد بلغ إجمالي الانفاق العسكري في الفترة ما بين ١٩٩٠ـ٢٠١٣ ما مقداره ٣,٢ تريليون ريال سعودي، أي ما يعادل ٨١٠ مليار دولار أميركي. بينما لم تنل قطاعات تنمية الموارد الاقتصادية، والصحة، والتنمية الاجتماعية، وتجهيزات البنية الأساسية، والخدمات البلدية مجتمعة سوى ١٥,٥ بالمئة.

ويمثّل تصاعد الدين العام مؤشراً على تراجع الأداء الاقتصادي الوطني، وعجز الدولة عن الإيفاء بمتطلبات الإنفاق على احتياجاتها المباشرة وغير المباشرة. وتقدّر شركة جدوى للإستثمار، ومقرها الرياض، إجمالي الدين الحكومي القائم حتى شهر تشرين الأول ٢٠١٦ بـ ٣٥٩ مليار ريال (٩٦ مليار دولار)، ٧١٪ منه هي ديون محلية. ويتوقع ارتفاع الدين المحلي بنحو ٨٥٪ هذا العام، ٢٠١٦، ويستمر في الارتفاع ليصل إلى أعلى مستوياته منذ ٢٠٠٨ نتيجة سياسة الاقتراض والسحب من الاصول الخارجية لتمويل عجز الميزانية. وحسب تقديرات شركة جدوى للاستثمار، فإن الدين يتوقع أن يواصل ارتفاعه ليصل إلى ٤٣٣ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٧ على أساس بقاء العجز في الميزانية السعودية بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الفعلي.



رؤية الجهل.. رؤية ماكنزي!

وبحسب مؤشرات الميزانية العامة بالمقارنة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، فإن العجز المتوقّع لعام ٢٠١٧ هو ١٥١ مليار ريال سعودي (٤٠ مليار دولار)، نتيجة تراجع الانفاق الحكومي وتدابير التقشف والسياسة الضريبية القاسية التي اتبعتها الحكومة السعودية، في ظل تحذيرات من أن يكون عام ٢٠١٧ هو عام الافلاس التام للدولة السعودية.

المواطن يدفع ثمن فشل النظام

سعدالدين منصوري

درجت الدولة السعودية في الأزمات الاقتصادية التي تواجهها نتيجة انهيار أسعار النفط في ١٩٨٦، و١٩٩٨، و٢٠٠٩، وأخيراً ٢٠١٥ وما تلاها، الى اعتماد تدابير موحّدة: خفض الانفاق الحكومي، وقف أو التقليل قدر الإمكان من الخدمات الرعوية، والاقتراض من البنوك المحلية أو الأجنبية أو بيع السندات.

في كل الإحوال، فإن سياسة التقشف القاسية تترك مفعولها العاجل والمباشر على الأوضاع المعيشية للمواطنين، حيث تبدأ الحكومة برفع الدعم عن الوقود والكهرباء والماء والمنتجات الزراعية، وتزيد من الرسوم والضرائب على الخدمات العامة، والتي تأخذ شكلاً تصاعدياً مع كل أزمة، حيث شملت هذه المرة فرض ضرائب على الطرق السريعة، وعلى النظافة، ورفع أسعار المخالفات المرورية.

أول وأخطر تظهيرات الأزمة الاقتصادية تمثّل في الهزة العنيفة التي أصابت قطاع المقاولات، إذ داهمت كبريات شركات المقاولات مثل بن لادن وسعودي اوجيه أزمة سيولة جعلتهما عاجزتين عن سداد مستحقات العاملين والبنوك، ما تسبب في مظاهر احتجاجات غاضبة.

وبرغم من قرار وزارة المالية صرف مستحقات شركات المقاولات لدى الحكومة على دفعات، فإنه لم يضع نهاية سعيدة للأزمة المتفاقمة بين شركات المقاولات وموظفيها. فما إن بدأت الوزارة بصرف الدفعة الأولى حتى استحوذت مصارف عدّة على مستحقاتها فور إيداعها في حسابات الشركات، ما حرّمها من إمكانية الاستفادة من الأموال في تيسير مهماتها واستكمال مشاريع البناء والتشييد التي يعمل قطاع المقاولات على تنفيذها. وبحسب رئيس اتحاد المقاولين العرب فهد الحمادي إن بعض البنوك سحب ٩٠ في المئة من تلك المستحقات وتركت لشركات المقاولات ١٠ في المئة فقط. في حين أن البعض الآخر منها سحب المبالغ كافة التي أودعتها وزارة المالية في حسابات شركات المقاولات».

أكثر من ذلك، فقد انهارت آمال شركة سعودي أوجيه في منع انهيار التام، بعد رفض مجموعة سامبا المالية اقتراحاً من الشركة بتجميد سداد ديونها البالغة نحو ٣،٤٧ مليار دولار، بحسب وكالة بلومبيرغ الأميركية في ٧ ديسمبر الجاري. وكانت سعودي أوجيه تأمل في تجميد السداد لمنع الدائنين من مقاضاة الشركة ريثما تعقد صفقة على إعادة جدولة ديونها.

بدا الوضع أشد تعقيداً مما تخيّلته السلطات السعودية، فتدابير التقشّف المعتمدة كانت فجائية وراديكالية، الأمر الذي أربك حسابات قطاع واسع من المواطنين. ويمكن أن نلحظ ذلك في مؤشرات تكاليف المعيشة بحسب احصائيات وزارة المالية السعودية. وبصورة عامة، فإن تكلفة السكن، والمياه، والكهرباء، والوقود ارتفعت في الفترة ما بين ١٩٩٩ ـ ٢٠١٥ بمعدل الضعف، فيما ارتفعت تكاليف السلع والخدمات المتنوعة الى الثلث في الفترة ذاتها..

في واقع الأمر أن ٢٠٠٧ كان العام الذي وضع كحد نهائي لبلوغ النسبة المئوية وفيما بعد ذلك بدأت تكاليف المعيشة تأخذ بالإرتفاع وبلغت أقصاها في ٢٠١٥، ولاشك أنها في العام ٢٠١٦ قد سجّلت رقماً قياسياً في كل المجالات، ولاسيما في مجالات الوقود والاتصالات والسلع والأغذية والنقل.

ارتفعت الأسعار بأكثر من ستة أضعاف منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠١٦، في المقابل لم ترتفع الرواتب سوى مرة ونصف. وفي ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ صدر قرار مجلس الوزراء برفع الدعم عن المشتقات البترولية، وزيادة أسعار الكهرباء، والماء، والوقود.

تمّ رصد أهم ٧ قرارات مالية تركت تأثيرها المباشر على حياة الأفراد في المملكة السعودية، والتي وضعت في سياق تطبيق رؤية التحوّل ٢٠٣٠ عبر تخفيض معدل الانفاق الحكومي وزيادة إيرادات الدولة. ومن أبرزها، ما جاء في قرار مجلس الوزراء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦ رقم (٥٥١) إذ أجريت تعديلات جوهرية على نظام الرواتب، والبدلات، والعلاوات، والمزايا المالية إما بالإيقاف أو التخفيض.

لقد تمّ إلغاء أو إيقاف عدد من البدلات، والمكافآت، والمزايا المالية على جميع الأجهزة الحكومية، والتي بلغت ٥١ بدلاً تشمل:

ـ بدل الاعانة، وبدل السكن، وبدل النقل، وبدل طبيعة العمل والتي تصل في كثير من الأحيان الى ما يعادل نصف المرتب الشهري، ووقف صرف بدل الانتقال الشهري للموظف خلال مدة الإجازة، وبدل عدوى وضرر (بالنسبة للعاملين في الحقل الصحي أو متعلقاته، مثل الحقل الزراعي والصناعي وغيرهما)، وبدل خطر.

ـ مكافأة التفوق، التي تصرف للموظف المتفوق في الدورات التدريبية؛ وبدل مظهر المنصوص عليه في لائحة الوظائف الدبلوماسية؛ وبدل الأجازة السنوية المقرر في بعض المؤسسات والهيئات العامة؛ وبدل الترحيل للمتدرب المقرر في لائحة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وبدل تكليف للموظف المكلف بمهمة رسمية خارج مقر عمله، بالإضافة إلى تأمين وسيلة السفر له ولعائلته المرافقين له المنصوص عليهما في لائحة موظفي الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

ـ المكافأة الشهرية المضافة على الراتب، والمقررة في لائحة موظفي ومستخدمي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمكافأة الشهرية المقرّرة لمنسوبي المؤسسة العامة للصناعات العسكرية؛ وبدل ندرة التخصص؛ ومكافأة اللجان الدائمة التي تصرف مقابل الجلسات أثناء الدوام، للمشمولين باللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس، ومن في حكمهم؛ واللائحة المنظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؛ وكذلك مكافأة التأهيل الأكاديمي للضباط؛ ومكافأة الشهادات العلمية للأفراد؛ ومكافأة الأعمال الجليلة.

ـ بدل التعيين؛ وبدل الترحيل لمن ينتدب مدة أو مدداً متواصلة تزيد على ٩٠ يوماً؛ ومكافأة بقاء الموظف المنتهية خدمته لتسليم ما في عهدته؛ ومكافأة الحاسب الآلي؛ ومكافأة الدارسين أثناء عملهم في الخارج؛ وبدل طبيعة عمل رؤساء كتابات العدل وكتاب العدل؛ والعلاوة الإضافية عند الترقية؛ ومكافأة ضبط التستر.

يضاف الى ذلك إيقاف التعيين أو التعاقد على جميع الوظائف والبنود والبرامج (الشاغرة فعلاً) في جميع السلالم الوظيفية التي تصرف اعتماداتها من الخزينة العامة للدولة، حتى نهاية العام المالي الحالي ٢٠١٦.

في المقابل، صدرت قرارات متوالية تقضي بفرض رسوم جديدة على تأشيرات العمل، وتشمل الخروج والعودة المفردة للمقيمين، وكذلك العمالة المنزلية، واعتماد التقويم الميلادي بدلاً من الهجري في جميع هيئات وكيانات الدولة بما فيها التعاملات المالية الخاصة بصرف الرواتب وعلاوات الموظفين، والذي أجرى تعديلاً في مواعيد صرف الرواتب، وكان الهدف هو توفير نصف شهر

من رواتب الموظفين سنوياً، حيث أن السنة الهجرية تنقص عن الميلادية بنحو ١٥ يوماً.

وجاء في رسوم المخالفات المرورية والتي أقرّت من قبل مجلس الوزراء في ٩ أغسطس ٢٠١٦ وشملت ٢١ مخالفة، ورفع قيمة مخالفة عدم الإبلاغ عن الحوادث أو مساعدة المصابين إلى ١٠ آلاف ريال والسجن لمدة تصل لثلاثة أشهر. التفحيط مخالفة مرورية، ستواجه بغرامة ٢٠ ألف ريال في المرة الأولى وتضاعف للثانية، وأن الحد الأقصى ٦٠ ألف ريال مع حجز المركبة، والنظر في مصادرتها.

كما تم فرض غرامة لا تقل عن ألف ريال من ضمنها الوقوف على خطوط السكة الحديدية، ورفع غرامات بعض من المخالفات إلى ٣ آلاف ريال كحد أدنى، و٦ آلاف ريال كحد أعلى مع حجز المركبة على المخالفات على بعض المخالفات مثل قطع الإشارة الحمراء، واستخدام لوحة غير عائدة للمركبة، وغيرها. ومن بين الرسوم الجديدة تلك المفروضة على الطرق السريعة، وفي الطريق رسوم على (الزبالة)؛ وعلى إيجارات المساكن والأماكن التجارية.

وقد أشارت حزمة الضرائب الجديدة موجة سخط واسعة، كونها تأتي متزامنة مع إلغاء البدلات بما تمثّله من جزء جوهري من بنية الراتب الشهري للموظفين عموماً. وبحسب استطلاع قام به برنامج ريالي للوعي المالي المقدّم من مجموعة سدكو القابضة بالتعاون مع موقع سوق المال دوت كوم، حول الثقافة المالية للفرد في السعودية، بأن أكثر من ٨٦٪ من المشاركين عانوا من التعثر المالي، وإن أكثر الأقساط التي تعثّر بها المشاركون كانت القروض بنسبة ٤٤٪، وأن ٤٢ ٪ من المشاركين في الإستبيان تخطّت أقساطهم الشهرية ٦٠٪ من الراتب الشهري. وللسبب هذا، تمّ رفض تمويل ٥٧٪ منهم من قبل البنوك بسبب ارتفاع معدل عبء المديونية لدى العملاء أكثر من النسبة المحدّدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهي ٣٣٪.

من جهة ثانية، تعد البطالة معياراً فارقاً في قياس مستوى الأداء الإقتصادي، إذ إن إنخفاض نسبة العاطلين عن العمل يؤشر الى نشاط اقتصادي متصاعد وقادر على استيعاب أعداد من القادرين على العمل. في المقابل، تمثل زيادة نسبة العاطلين عن العمل مؤشراً على انكماش اقتصادي يؤول إما الى إغلاق باب التوظيف أمام القادرين على العمل أو تسريح أعداد من العمال لإختلال معادلة الانتاج والتسويق. فقد بلغت البطالة بين السعوديين، بحسب التقارير الرسمية، ١١,٧٥٪ لعامين متتاليين، أي بواقع ٦٥١,٣٠٥ مواطناً، عدا عن الأعداد الغفيرة من المؤهّلين للعمل ولكن لا يحصلون على الوظائف المتناسبة مع تخصصاتهم العلمية.

ويلفت التقرير الإقتصادي لعام ٢٠١٤ والصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية الى زيادة معدل البطالة بين الشباب في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٢٠١٣، وفي الفئة العمرية (من ٢٠-٢٩ سنة) من ٢٨,٤٪ الى ٢٨,٦٪ وكذلك الحال بالنسبة للإناث في الفئة العمرية نفسها. كما بلغ معدل البطالة لدى الجامعيين في عام ٢٠١٤ ليصبح ١٧,٥٪ مقارنة بنسبة ١٦,٦٪ في عام ٢٠١٣.

وكانت الهيئة العامة للإحصاء السعودية، وهي مؤسسة حكومية، قد أعلنت في تقرير لها عن الربع الثالث لعام ٢٠١٦ بأن نسبة العاطلين عن العمل لمن تفوق أعمارهم الـ ١٥ عاماً هو ١٢,١٪، بما يشير الى زيادة ملحوظة عن العام ٢٠١٥. وبلغت نسبة بطالة السعوديين في الفئة العمرية من ٢٥ ـ ٢٩ عاماً نحو ٣٩٪، في حين بلغت ٥٤٪ لدى حملة شهادة الباكلوريوس.

وفيما كان عدد العاطلين عن العمل بنهاية العام ٢٠١٥ هو ٣٦٣,٨ عاطل، فإن عدد العاطلين، بحسب التقرير سالف الذكر، في الربع الثالث من ٢٠١٦ قد بلغ ٦٩٣,٨ ألف عاطل. وتذكر وحدة التقارير في صحيفة (الاقتصادية)، أن معدل البطالة في نهاية الربع الثالث هو الأعلى منذ الربع الثالث ٢٠١٢. وبحسب تقديرات شركة ماكنزي للاستشارات فإن معدل البطالة في السعودية يمكن أن يصل بحلول عام ٢٠٣٠ الى ٢٢٪ بواقع ٢,٢ مليون عاطل، ويتراجع دخل الأسرة الحقيقي بمعدل ٢٠٪ أخرى.

في حقيقة الأمر، إن تقديرات الخبراء الاقتصاديين المحليين تختلف تماماً عن الأرقام الرسمية وتؤكد بأن نسبة البطالة أعلى مما تذكره الهيئات الحكومية، وأن هناك ما يشبه البطالة المضلّلة أو الخفية، وهي بحسب المحلل الاقتصادي برجس البرجس الوظائف المتدنيّة، التي يعمل فيها كثير من السعوديين، في ظل معيشة باهظة الكلفة، بما يجعل الراتب الذي يحصل عليه الموظف قاصراً عن تغطية النفقات الضرورية الأساسية مثل السكن، والنقل، والأكل واللباس، إضافة الى فواتير الكهرباء، والماء، والوقود.

وعطفاً على تلك المعايير تنقض مصادر أخرى معطيات الهيئة الوطنية للإحصاء وترى بأن نسبة البطالة أعلى بكثير مما ورد في تقرير الهيئة، وأن الرقم قد يصل الى ١,٦ مليون عاطل، أي ما نسبته ٣٦٪ وليس ١٢,١٪ بحسب تقدير الهيئة، بناء على تعريف متحفّظ للعاطل عن العمل.

في التقويم الإجمالي، ألفت السلطات السعودية في ضوء تجارب سابقة طبيعة ردود الفعل المتوقّعة، وإن سياسة التقشف المعمول بها ليست الأولى، فقد جرى تطبيقها مرات عدّة. ولكن ما يفرق هذه المرة أن تدابير التقشف تأتي في ظل مرحلة تحوّل سياسي واقتصادي محلي وتطوّرات دقيقة إقليمية ودولية. فالجيل الذي يدير البلاد ليس هو الجيل الذي حكم على مدى أكثر من ستة عقود، وإن انتقال السلطة الى جيل جديد، شاب في الغالب، له مخاطره، بسبب قلة الخبرة، وافتقاره للخصائص الكاريزمية، كما أن التحوّل الاقتصادي بالانتقال من اقتصاد قائم على النفط إلى آخر قائم على الاستثمار ليس تحوّلاً سهلاً بل يتطلب عملية انقلابية في مجمل مؤسسات الدولة، وسياساتها، وأبنيتها، وثقافتها، وهذا أمر لا يضطلع به شخص بعينه. كل ذلك يجري في ظل تصدّع الثقة بين المجتمع والسلطة، ولا ريب أن القرارات الراديكالية ذات الصلة بالوضع المعيشي للمواطن لا يمكنها صوغ مناخ ثقة، عطفاً على الرهان النمطي على سياسات ريعية تنطوي على أهداف متعدّدة من أبرزها ربط السكان المحليين بالدولة بوصفها مصدر الإطمئنان على الأوضاع المعيشية للمواطن، ومصدر الثقة الذي يجب أن يبقى ثابتاً وفاعلاً. ولاريب ايضاً، أن الفرمانات المالية الراديكالية قد زعزّت أسس الإطمئنان والثقة لدى قطاع واسع من السكّان، ولاسيما العاملين في القطاع الحكومي. فقد عادت نوبات القلق الشديدة إزاء المستقبل القريب، والعائد لنوع السياسات المالية والاقتصادية التي ألحقت أضراراً مباشرة وفادحة بالمواطن، فيما تلوذ القيادة السياسية في المملكة (وتشمل الملك وولي العهد وولي ولي العهد) بالصمت إزاء ما ينبغي فعله لمواجهة تداعيات القرارات الحكومية. لم يعد القلق مقتصراً على شريحة صغيرة بل هو إحساس ينتاب قطاع واسع من المواطنين.

خلاصة الأمر، إن الرسائل التي تبعث بها التقارير الاقتصادية الصادرة عن مؤسسات محلية ودولية حول تدهور الأداء الاقتصادي المحلي، ونسب البطالة والفقر المرتفعة، إلى جانب تدابير التقشف الصارمة والتي تلامس الحياة اليومية للمواطنين، والارباك المتفاقم في الأسواق المالية والعقارية المصاحبة لعمليات تسريح جماعية للعمال، تبعث على القلق من المستقبل. إن لجوء الحكومة السعودية الى وسائل أخرى بغرض إحباط مفعول ردود الفعل الاحتجاجية الأولية على الأوضاع الاقتصادية المتردّية عبر زيادة مستوى التخويف، أو حتى التمويه بهدف تظهير ما يشبه الحقيقة لطمس الحقيقة الفعلية، لإقناع الناس ولو مؤقتاً بأن حالهم أفضل، بالمقارنة مع غيرهم، أو توظيف القيم الوطنية في إسكات الغالبية المحرومة وإيصالها لقناعة بضرورة الصمت إزاء الصعوبات المعيشية التي تعاني منها قد تؤجّل لحظة الإنفجارات الشعبية على خلفية الأعباء الاقتصادية الضاغطة، ولكنها قد تجعل من العواقب النهائية غير قابلة للسيطرة. على أية حال، فإن انهمار الحقائق المفزعة حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمستقبلية لا يدع مجالاً للمناورة وخداع الذات.





السعودية تتراجع وتخفض انتاجها نحو نصف مليون برميل يوميا

إقتصاد الأزمة.. الهروب الى الهاوية

توفيق العباد

نشر موقع (جيوبوليتيكال فيوتشرز) في الأول من ديسمبر الجاري تقريراً موثّقاً عن مستقبل الاقتصاد السعودي، بل ومستقبل السعودية السياسي، وما تواجهه من تحديات بنيوية نتيجة السياسات المتبّعة.

في ٣٠ نوفمبر، وافقت الدول الأعضاء في أوبك على تفعيل اتفاق سبتمبر لخفض إنتاج النفط في محاولة لزيادة أسعار النفط الخام. بعد مقاومة طويلة لمحاولات تخفيض إنتاجها، وافقت المملكة السعودية أخيراً على تحمل مسؤولية أكبر بخفض إنتاجها بمقدار ٤٨٦ الف برميل يومياً. وكان دافع التحوّل في الموقف السعودي هو الخوف في حال لم تتحرك الرياض للحد من إمدادات النفط العالمية، فإنها تخاطر بإنضاب احتياطيها من النقد الأجنبي من أجل سد العجز في الميزانية (قبل أكثر من عام بقليل حذّر صندوق النقد الدولي من انه اذا لم تنتعش أسعار النفط فإن المملكة قد تستنفد كامل احتياطياتها بحلول عام ٢٠٢٠). هذا التحوّل يأتي فيما تمر المملكة بمرحلة انتقال قيادي كبير، كما هو واضح من استبدال كل من وزراء النفط والمالية في وقت سابق من هذا العام.

المشاكل المالية للمملكة

لقد بدّدت الرياض ٢٧٪ من احتياطيها من النقد الأجنبي، الذي وصل ٧٣٧ مليار دولار في آواخر ٢٠١٤. في أكتوبر ٢٠١٦، انخفض الى مستوى ٥٣٥,٩ مليار دولار- أي انخفاض بمقدار ١٠ مليار عن الشهر الذي سبقه، أي سبتمبر الماضي. فقد سجّلت المملكة عجزاً مقداره ٩٨ مليار دولار في ٢٠١٥، وتأمل هذا العام ألا يتجاوز العجز ٨٧ مليار دولار. وقامت المملكة بجملة من التدابير حتى الآن، بما في ذلك تبني مسار صارم بإصدار سندات لبيع دين الحكومة، وخصخصة شركات القطاع العام التي تتعامل مع الخدمات، ونظام ضرائبي.

لقد قيل الكثير عن النجاح في المملكة السعودية في أول دخولها إلى أسواق رأس المال العالمية. إصدار السندات، الذي جلب ١٧,٥ مليار دولار في منتصف أكتوبر، جلب أربعة أضعاف من المشترين. كان المشترون متحمسين لأن المملكة تقود العالم في إنتاج النفط الخام ولديها ديون منخفضة جدا للشروع. ومع ذلك، فإن هذا الرقم ١٧,٥ مليار دولار يتضاءل عندما يوضع في سياق المشاكل المالية في الرياض. إذ لجأت المملكة لإصدار سندات ما يكشف عن مدى الضغوط الاقتصادية.

أما إلى أي مدى يحتاج السعوديون لإصلاح الهيكل الإقتصادي السياسي، فيمكن الاستدلال على ذلك من خلال استبدال إثنين من كبار المسؤولين لضمان المملكة الرفاه الاقتصادي. وزير المالية إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، الذي كان يشغل منصبه لمدة ٢٠ عاماً أعفي من منصبه في الأول من نوفمبر الماضي، بعد أسابيع من الترويج الواسع لاصدار السندات. وفي مايو الماضي، أزاحت المملكة علي النعيمي، الذي كان يشغل منصب وزير النفط منذ عام ١٩٩٥. إن تعيين وزيرين جديدين لاثنتين من أهم الحقائب الوزارية يدل على أن السعوديين يدركون أنهم يواجهون أزمة اقتصادية تاريخية، والتي لن تحل إلا من خلال تحويل نظام. في حين أن كلاً من الوزيرين الجديدين يجلبان معهما خبرة عمل كبيرة، فإنهما يواجهان نفس القيود المفروضة على أسلافهما. وعلاوة على ذلك، فإن لديهما مهمة شاقة

لناحية توجيه الأجهزة البيروقراطية في مياه مجهولة.

وفقا لمودين، كانت نسبة دين الرياض إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ٢,٢٪ قبل أربع سنوات. في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن هذه النسبة ترتفع صاروخياً إلى ٢٢٪، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٠٪ بحلول نهاية العقد الحالي. بحلول عام ٢٠٢٠، سوف يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٩٪ انخفاضاً من علامة ٥٪، وهو المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٠–٢٠١٥.

وقد أجبرت المشاكل المالية المتصاعدة المملكة السعودية لتحويل إنفاقها من خلال الانخراط في حملة التقشف الكبرى، التي تشمل خفض الرواتب وخفض الدعم.

أزمة الإقتصاد السعودي تاريخية وغير مسبوقة، وبلغ الضيق الى حد فرض رسوم على الحجاج والمعتمرين باهظة، ما أضر بصورة السعودية في العالم الاسلامي

على سبيل المثال، تمّ خفض ٧٠٪ من النفقات الرأسمالية في الأشهر القليلة الماضية.

أن الوضع خطير جداً، ما اضطر السعوديين إلى اتخاذ تدابير نموذجية في معظم البلدان ولكن لم يسمع بها من قبل في المملكة. وفيما كانت تنفي أنها ستفرض ضريبة الدخل، لم ينج السعوديون تماما من الأشكال الحديثة من الضرائب بالنظر إلى أن من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في يناير عام ٢٠١٨. وعلاوة على ضريبة القيمة المضافة، فقد تمّ النظر بجدية في فرض ضريبة على الدخل على الجاليات الأجنبية أو العمالة الوافدة. هذه هي التحولات الكبرى للمملكة التي لم تشهد من قبل هذا النوع من الضرائب.

كما تم اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة المشاكل الإقتصادية. وشهد سبتمبر الماضي خفض ١٧ مليار دولار من المزايا التي يتمتع بها ٣ ملايين من العاملين في القطاع العام، والحكومة السعودية قد تتأخر أيضا في المدفوعات المستحقة لعدد من شركات القطاع الخاص مثل مجموعة بن لادن السعودية الشهيرة وشركة سعودي أوجيه. ومع ذلك، خصصت الحكومة ٢٧ مليار دولار في نوفمبر الماضي في محاولة لتعويض تلك الديون. وعلاوة على ذلك، ذكرت وكالة الأنباء السعودية يوم ٧ نوفمبر أن مشروعات التنمية التي تبلغ قيمتها ٢٦٦ مليار دولار قد تمّ إلغاؤها.

وقد بلغ الضيق الاقتصادي حدّاً بدأ ينعكس في التأثير على صورة المملكة في العالم الإسلامي. على مدى عقود، عزّزت المملكة موقعها بكونها "خادمة الحرمين الشريفين"، بالنظر إلى أن كلاً من المسجد النبوي والكعبة المشرفة، ومعظم المواقع الإسلامية المقدسة، تتواجد داخل حدودها. ونتيجة لذلك، فقد كان النظام الملكي وحليفها السلفي المحافظ المنظّم الرئيسي لـ (الحج) و(العمرة). على الرغم من أنها تشرف على هذه المواسم لعقود من الزمن، إلا أن السعوديين وحتى الصيف الماضي، لم يفرضوا ضريبة على المسلمين من مختلف أنحاء العالم إزاء تقديم هذه الخدمة. الآن، مع استثناء حجاج بيت الله الحرام لأول مرة، فرضت المملكة رسوم التأشيرة ٥٣٣ دولاراً على كل من الملايين الذين يدخلون البلاد سنوياً لأداء الشعائر.

وبرغم من أن هذا يعد تحولاً كبيراً، يعتقد السعوديون أن لديهم القليل ليخسروه والكثير ليكسبوه من خلال فرض رسوم على غير المواطنين، حيث من المرجح أن يبقى عدد من الحجاج الذين يزورون المملكة مستقراً. ينفق المسلمون من جميع أنحاء العالم عدة آلاف من الدولارات لتلبية المتطلبات الدينية للحج، ورسوم إضافية من غير المرجح أن تمنع المؤمنين من القدوم.

القلاقل الكامنة

على مدى عقود، استند النظام السعودي بقوة على محورين أساسيين هما: النفط والإسلام. تمّ تأسيس النظام كدولة إسلامية خلال فترة ما بين الحربين، وعزز هذا الوضع باكتشاف احتياطيات نفطية هائلة ومليارات الدولارات التي حصل عليها السعوديون في وقت لاحق من تصدير النفط الخام.

للحصول على معنى: كيف أصبح النفط حاسماً؟ يحتاج المرء إلى أن يأخذ في الإعتبار أن المملكة واجهت تحدّيات لشرعيتها كدولة إسلامية منذ الأيام الأولى. على سبيل المثال، أتهمت جماعات مختلفة على مدى عقود السعوديين بخيانة الدين للبقاء في السلطة. وتنشأ العديد من التحديات من عناصر داخل الفضاء الأيديولوجي السلفي الذي أنشاه السعوديون بأنفسهم، وأن القاعدة، والدولة الإسلامية (داعش) يمثلان آخر وأخطر هذه القوى. ومع ذلك، فإن عائدات النفط قد سمحت للنظام الملكي السعودي لدرء مثل هذه التحديات والبقاء في السلطة. وقد ساعد المال في الحفاظ على ولاء القبائل والعشائر، والسيطرة على الجماهير وكذلك قطاع كبير من علماء الدين. وقد وفّر ذلك حصناً ضد المواطنين الذين ربما أرادوا أن يتمردوا ضد النظام.

الأهم من ذلك، كانت البراعة المالية للمملكة حاسمة في منع المعارضين السعوديين، سواء العنيفة أو غير العنيفة، من اختراق السكان على نطاق أوسع. في أعقاب الربيع العربي، إن سلسلة من الانتفاضات الديمقراطية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم العربي في عام ٢٠١١، دفعت المملكة السعودية ليس فقط لزيادة التقديمات الاجتماعية فحسب، ولكن قامت أيضاً باستخدام ماهر للفوضى في دول عربية أخرى لناحية صرف أنظار الجماهير عن المعارضة في الداخل. إلى جانب الامتيازات التي تمتّع بها المواطنون السعوديون، فإن الثروة البترولية للمملكة عملت كرادع رئيس ضد أي شكل من أشكال المعارضة. ومع ذلك، فإن الإنفاق الذي تمّ تصميمه للحفاظ على الاستقرار قد خلق وضعاً يمكن أن يؤدي إلى حالة من الفوضى بسبب انخفاض أسعار النفط وإجبار المملكة على خفض هذه الامتيازات. من غير المرجح أن تظل متوافقة مع الجمهور.

عائدات النفط ساعدت في بقاء حكم آل سعود، عبر الحفاظ على ولاء القبائل ومشايخ الوهابية، وعبر السيطرة على الجماهير من أن تتمرّد على النظام

تمّ بناء الشرعية في المملكة كدولة إسلامية على فكرة أن الأسرة المالكة السعودية هو المدافع عن العقيدة. ومع ذلك، فإن الحجج الدينية للحفاظ على الهيكل الحكومي القائم من غير المرجح أن يبقى طويلاً في ظل الضغوط الاقتصادية الحالية. في الواقع، إن العديد من أولئك الذين يقدمون مبررات

دينية يمكن أن تصبح هي نفسها عرضة لان تتحوّل أكثر راديكالية وهو ما كانت تتجنبه السعودية حتى الآن. وفي حين لا يعترفون بذلك علناً، فإن كثيراً من داخل المؤسسة الدينية يتقاسمون ذات الانتقادات التي تحملها الجماعات الجهادية للنظام. ومع ذلك، فإن هؤلاء لا يتفقون مع النهج الجهادي والكفاح المسلح، ويخشون من أن التمرد ضد النظام من شأنه أن يخلق وضعا أسوأ بكثير. ومع ذلك، إذا نظر الى النظام بأنه غير قادر على إدارة شؤون المجتمع، فإن أعضاء المؤسسة الدينية من المرجح أن ينقلبوا ويعتنقوا أفكاراً متطرفة من أجل التغيير.

بشكل عام، اعتاد المواطنون السعوديون على نمط حياة متميزة كانت تتولى الحكومة تمويلها على مدى عقود. ليس فقط تقوم الحكومة بتقليص الانفاق بسبب هبوط حاد في أسعار النفط، ولكن يضطر النظام إلى إعادة النظر تماماً في النهج الاقتصادي. يفهم النظام أن خفض الإنفاق لن يعالج تماماً الوضع الاقتصادي. في الماضي، عملت المملكة على الاعتقاد بأن الطلب على النفط سوف يبقى دائماً مرتفعاً، ولكن هذا النهج لم يعد قابلا للتطبيق نظراً لزيادة عدد المنتجين الآخرين، لا سيما في أمريكا الشمالية مع بداية النفط الصخري. هيكل الاقتصاد السياسي يجب أن يتغير، ويجب أن يكون من المتوقع أن يعمل الناس، كما هو الحال في معظم البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن الجمهور ليس على استعداد لمثل هذا التحول الهائل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير الاقتصاد يتطلب سماح النظام للتحرر الاجتماعي – وهو مفهوم صعب على غالبية السعوديين، الذين يتبعون مدرسة سلفية محافظة للغاية.

المملكة السعودية لا تعاني فقط من آلام مالية قصيرة الأجل والتي يتعيّن على الجماهير تحملها مؤقتاً. على العكس من ذلك، فإن الوضع المتطور خلق حالة عدم اليقين على المدى الطويل بشأن عدم قدرة النظام على إدارة شؤون الدولة. هذا هو المكان الذي قد يصبح فيه الانتقال الوشيك للسلطة من أبناء المؤسس لأحفاده مشكلة. ثقة الجمهور في قدرة الجيل القادم لقيادة البلاد للخروج من المستنقع الحالي قد ينخفض. وسائل الإعلام مليئة بقصص عن القلق العام حول الوضع، لذلك هناك مؤشرات كثيرة على أن الثقة العامة في تضاؤل مستمر.

استخدم آل سعود المال لمنع قيام معارضة لهم، واستثمار فوضى الربيع العربي لصرف أنظار المواطنين عن المعارضة في الداخل. فماذا سيحدث اذا تقلصت الموارد المالية؟

احتمال الانهيار هذا له انعكاسات مباشرة على إبن الملك البالغ من العمر ٣٠ عاماً ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يتحكم بشكل أساسي في الحكومة.

محمد بن سلمان، كوزير دفاع ومهندس مشاريع الإصلاح الاقتصادي الذي يطلق عليه إسم الرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني، فإنه أكثر قوة من ابن عمه ولي العهد الأمير محمد بن نايف. بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الإقتصادية المحلية، تمّ تكليف إبن الملك باتخاذ القرارات الهامة في السياسة الخارجية. على سبيل المثال، كان وراء قرار مواصلة الحرب المكلفة في اليمن التي ضللت السعوديين وهو الماسك الرئيسي بزمام الخزانة. تكلفة الحرب هي أعلى من مجرد ٥ مليار دولار بحسب ما أورد السعوديون في تقرير حول الإنفاق على القتال. فالرياض عليها انفاق مبلغ كبير للحفاظ على الحكومة اليمنية الموالية للسعودية كيما تقف على قدميها، وسيكون لها أيضا أن تتحمل تكاليف إعادة الإعمار.

بالإضافة إلى اليمن، يشارك السعوديون في العديد من البلدان الأخرى حيث أن المملكة هي القوة الوحيدة المتبقية في العالم العربي. لمنع المنطقة من المزيد من الخروج عن السيطرة، فإن على المملكة أن تنفق عشرات المليارات من الدولارات على إدارة الصراعات. لديها التعامل في وقت واحد مع تهديدات من جماعات مثل داعش الذي يسير على نفس فكر السلفية الأصلية مثل السعوديين، وتهديدات من جماعات ودول هي معارضة لها عرقياً ودينياً مثل إيران.

السعودية لا تعاني فقط من آلام مالية قصيرة الأجل والتي يتعيّن على الجماهير تحملها مؤقتاً، بل وأيضاً من وجود عدم يقين على المدى الطويل بشأن قدرة النظام على إدارة شؤون الدولة

وبالنظر إلى عدم وجود ثقافة معارضة، فإن ذلك من شأنه أن يخلق أزمة ثقة داخل النخبة السياسية أكثر من خروج المواطنين الى الشوارع بمثل هذه الظروف القائمة.

كثيرون من داخل العائلة المالكة يشعرون بخيبة امل بالفعل أن ابن الملك عديم الخبرة وجمع قدراً غير متناسب من القوة.

وهناك سابقة لخلاف داخل العائلة المالكة، كما هو الحال مع أول خليفة للمؤسس (الابن الأول لتولي العرش)، الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود، الذي اضطر للتنازل عن العرش للأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في عام ١٩٦٤ بعد أن كان سعود ملكاً لما يزيد قليلا عن عقد من الزمان. الصراع على السلطة بين اثنين من الأخوة خلق أزمة كبيرة في وقت مبكر جداً في سنوات نشأة للدولة. ولكن العائلة المالكة (التي كانت صغيرة في ذلك الوقت)، بالتعاون مع المؤسسة الدينية، تمكنت من ضبط النزاع الداخلي قبل أن يلحق ضرراً بالنظام. ومع ذلك، كان الوقت مختلفاً جداً حين لم تواجه المملكة ضغوطاً متعددة (محلياً ودولياً)، كما هو الحال الآن. وهذا يزيد كثيراً من فرص بلوغ النظام السعودي النقطة التي تبدأ فيها سلطته بالتلاشي.

استنتاج

نظرا للضغط الإقتصادي الحالي، فإنّ أي خلاف داخل العائلة المالكة قد يؤدّي إلى مزيج من إثارة الشارع والتشدد.

في الوقت الحاضر، لا توجد علامات علنية تشير الى أن ن محرك التقشف يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في المملكة. ومع ذلك، نظراً لأنه من المرجح أن تكون فترة طويلة قبل عودة أسعار النفط إلى ٩٠ دولاراً للبرميل الواحد (السعر الذي يمكن به للسعوديين تحقيق التوازن)، فمن المعقول أن نتوقع عدم الاستقرار في المستقبل.

ومن المفارقات، أن الإصلاحات الاقتصادية التي أرغم السعوديون على تبنيها لتجنب الإضطرابات من المرجح أن تؤدّي إلى تفاقم الأمور.

(١)
الحرب القادمة على السلفية السعودية

كتب الصحافي يوري فريدمان مقالة نشرتها مجلة (ذي أتلانتيك) في ٢٩ نوفمبر الماضي وحملت عنوان «الحرب القادمة على الإسلام الراديكالي»، حيث أشار الى ان الرئيس الاميركي المنتخب دونالد ترامب وخلافاً للرئيس الحالي باراك اوباما وكذلك الرئيس السابق جورج بوش، قد يتبع سياسة تعتبر أن هناك صراع حضارات بين العالمين الغربي والاسلامي.

واذ أشار الكاتب الى أن بوش الابن شدد على ان الدين الاسلامي لا علاقة له بايديولوجية الارهابيين، نبّه إلى أن الكثير من الشخصيات التي عيّنها ترامب في مناصب أمنية حساسة انما تعتبر بأن الولايات المتحدة هي في حالة حرب مع «الاسلام الراديكالي» أو «الاسلاموية». وأضاف أن هذه الشخصيات وصفت هذه الحرب على اساس أنها صراع ايديولوجي من أجل «الحفاظ على الحضارة الغربية»، بالتالي يرون أنها شبيهة بالحروب ضد النازية والشيوعية.

الكاتب تابع بأنه وبحسب عقلية هذه الشخصيات، فإن الحرب لا تنحصر ضد «سنة أو شيعة»، حيث يعتبرون أن داعش وإيران هما وجهان لعملة واحدة، على حد قوله. ولفت الى أن ترامب قد ذهب أبعد بكثير من العديد من قادة الحزب الجمهوري حيث قال قبل أشهر: «أعتقد أن الاسلام يكرهنا».

كذلك استشهد الكاتب بما قاله "Steve Bannon" الذي عينه ترامب بمنصب كبير استراتيجيين البيت الابيض، وذلك خلال كلمة ألقاها بالفاتيكان عام ٢٠١٤ تحدث فيها عن الحرب الجارية ضد ما أسماه «الفاشية الجهادية الاسلامية»، واعتبر أنها أحدث مرحلة فيما أسماه «الصراع الوجودي بين الغرب اليهودي المسيحي من جهة والعالم الاسلامي من جهة».

وقال الكاتب أن هذه الشخصيات التي عينها ترامب انما تعتبر أن سياسات اوباما خاطئة للأنه «لا يفهم جوهر التهديد الجهادي»، مضيفاً أن ذلك على سبيل المثال دفع مايكال فلين الى التاكيد على أهمية مصطلح «الاسلام الراديكالي». ونبّه الى أن هذه الكلمات والمصطلحات ترمي للإشارة إلى أن الكثير من قادة الجماعات مثل داعش والقاعدة هم فعلاً «عقائديون وأتباع المدرسة السلفية» بحسب تعبيره. بالتالي وبحسب شخصيات مثل فلين فإن النظر الى هؤلاء على أساس أنهم مجرد دمويين لا يؤمنون بشيء ويجب قصفهم سيؤدي إلى استبدالهم بعقائديين آخرين، مما يعني أن الحرب لن تنتهي (وفقاً لعقلية معاوني ترامب).



SUBSCRIBE SEARCH MENU

The Coming War on 'Radical Islam'

How Trump's government could change America's approach to terrorism

URI FRIEDMAN | NOV 29, 2016 | GLOBAL

In the fall of 1990—around the time U.S. troops arrived in Saudi Arabia, enraging Osama bin Laden—the historian Bernard Lewis sounded an alarm in *The Atlantic* about brewing anti-Americanism in the Muslim world. "[W]e are facing a mood and a movement far transcending the level of issues and policies and the governments that pursue them," he wrote. "This is no less than a clash of civilizations—the perhaps irrational but surely historic reaction of an ancient rival against our Judeo-Christian heritage, our secular present, and the worldwide expansion of both. It is crucially important that we on our side should not be provoked into an equally historic but also equally irrational reaction against that rival."

وأشار الكاتب الى أن فلين كان قد توصّل الى هذه القناعات بعد ان استجوب عدداً من المشتبه بضلوعهم في الارهاب في العراق وأفغانستان عندما كان ضابط استخبارات في قيادة العمليات الخاصة المشتركة. وذكّر بما قاله فلين خلال مقابلة في شهر اكتوبر الماضي حيث تكلّم حينها كيف أنه توصّل الى استنتاج بأن تنظيم القاعدة لا يتكّون من أشخاص بل هو عبارة عن عقيدة تستند على «نموذج معيّن من الاسلام» على حد تعبيره.

ولفت الكاتب الى أن التحالفات الأميركية قد تتغير أيضاً، اذ يريد ترامب التعاون مع روسيا في محاربة داعش، بينما أشاد كل من فلين و "Mike Pompeo" وهو الشخص الذي ختاره ترامب لتولي منصب مدير «-"CIA" بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي و يريدان دعم مثل هذه الاصوات في المنطقة.

وبينما اعتبر الكاتب أن ترامب ومستشاريه ليسوا مستعدين كما إدارة بوش لما أسماه «بناء الدول والترويج للديمقراطية في الخارج»، حذّر بنفس الوقت من أنهم يؤيدون سياسة استعراض القوة التي اتبعها بوش. واستشهد بما سبق وأن كتبه فلين عن ضرورة حرمان من أسماهم «الجماعات الجهادية» من الملاذات الآمنة وان يتم وضع الدول التي توفر هذه الملاذات أمام خيار: إما ان تقضي على العناصر الراديكالية وإلا قد تكون معرضة لهجوم مباشر(من قبل اميركا نفسها).

وفي الختام، قال الكاتب إنه وحتى اذا لم تتغير السياسات الاميركية في مكافحة الارهاب بشكل دراماتيكي خلال رئاسة ترامب، فمن المرجح أن يتغير الخطاب. ورجّح أن يصف المسؤولون الاميركيون الحرب على الارهاب بأنها صراع ملحمي من أجل الحفاظ على الحضارة الغربية.

(٢)

مطالب دول الخليج من ترامب

كتب الصحفي الاميركي المعرف ديفيد اغناتيوس مقالة في صحيفة (واشنطن بوست) في ٢٢ نوفمبر الماضي أشار فيها الى أن عدداً من وزراء الخارجية والخبراء اجتمعوا لمناقشة تداعيات انتخاب دونالد ترامب على الشرق الاوسط، وذلك خلال منتدى سنوي في العاصمة الاماراتية، أبو ظبي.

وأشار الكاتب الذي حضر المنتدى إلى أن ممثلين عن كل دولة عربية تقريباً شاركوا فيه، إضافة الى ممثلين عن الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين والأمم المتحدة.

وكشف الكاتب بأن أحد المشاركين الكبار، قال إن ترامب على الأقل سيكون «معادياً للشيعة والسنة على حد سواء»، فيما كان أوباما معادياً للسنة، حسب قوله.

وقال الكاتب أن المجتمعين بحثوا موضوع إيران وأنه كان هناك شبه إجماع بأن على ترامب القبول بالإتفاق النووي وعدم تمزيقه، مضيفاً بنفس الوقت أن الحاضرين شدّدوا في المقابل على ضرورة أن يركز ترامب على ما أسماه «سلوك إيران العدائي في المنطقة». وبحسب الكاتب فإن الإجماع حول عدم تمزيق الإتفاق مع ايران تضمن بعض المسؤولين الذين كانوا من أشد المنتقدين للاتفاق. كذلك تابع بأن العديد من الحاضرين أعربوا عن أملهم بأن يتخذ ترامب موقف صارم أكثر بالتصدي لما أسماه «الاستفزازات الايرانية».

اما الموضوع الثاني البارز الذي نوقش بحسب الكاتب، فكان استعداد ترامب للتحالف مع روسيا في سوريا، كاشفاً عن أن عدداً من المشاركين اعتبروا ان الحوار الاميركي الروسي الجديد قد يجلب الاستقرار الى المنطقة، وذلك من خلال جر ايران وتركيا والسعودية ودول إقليمية أخرى إلى الحوار فيما بينهم.

وتابع الكاتب بأن عدداً من الحاضرين العرب والأجانب طرح أفكاراً مختلفة لانعقاد مؤتمر يضم جميع هذه الدول المذكورة.

من جهته، كتب الباحث الاميركي المعروف «بروس ريدل» مقالة نشرت على موقع "Al-Monitor" أشار فيها الى أن العديد من المراقبين السعوديين يحاولون تقييم السياسة الخارجية التي سيتبعها الرئيس الاميركي المنتخب دونالد ترامب وما ستعنيه هذه السياسات بالنسبة الى الرياض.

الكاتب قال أن السعوديين مسرورون باللغة العدائية التي يستخدمها ترامب ومعاونوه تجاه ايران، مضيفاً أن المقالات التي كتبتها شخصيات مثل مايكل فلين الذي عينه ترامب مستشار الامن

The Washington Post

Opinions

The Middle East has some questions for Donald Trump



By David Ignatius Opinion writer November 22

ABU DHABI, United Arab Emirates

What does Donald Trump's election mean for the Middle East? A group of prominent foreign ministers and policy experts gathered here last weekend to explore the election's implications for the world's most volatile region.

القومي ومايك بومبيو الذي عينه ترامب مدير السي آي أيه حول ضرورة الرد بقوة اكثر على ما أسماه «التخريب والإرهاب الايراني» لقيت ترحيباً في الرياض. وتابع بأن السعوديين سيكونوا على استعداد للمزيد من التعاون الامني مع واشنطن ضد ما أسماه «إيران ووكلائها».

كذلك شدّد الكاتب على أن الرياض تريد أن ترى خطوات تصعيدية ضد طهران وأن اولوية الرياض ليست الإتفاق النووي، بل أنها تريد فرض عقوبات دولية وتركيز دولي على ما أسماه «التخريب الإيـــراني». ولفت الى أن السعوديين سيرحبون بالدعوات لتغيير النظام في ايران وكذلك بمساعي «نزع شرعية الجمهورية الاسلامية»، بحسب تعبير الكاتب.

الكاتب نبّه في الوقت نفسه الى أن الرياض قلقة من مواقف ترامب حيال الرئيس السوري بشار الاسد، وقال ان الملك سلمان سيضغط على الادارة الاميركية المقبلة من أجل لعب دور أكبر بغية الإطاحة بالرئيس بشار الاسد، مشدداً على أن السعودية تعتبر إزاحة الأسد الأولوية و ليس داعش.

هذا فيما رأى الكاتب أن المشكلة الملحة التي يواجهها الملك سلمان هي اليمن، اذ أن سلمان و نجله محمد باتا يدركان أن الحرب على اليمن أصبحت مكلفة أكثر فأكثر. وحذّر من أن الرياض تنفق المليارات على الحرب في الوقت الذي تحتاج فيه الى تقليص الانفاق العسكري من أجل إنجاح خطة محمد ابن سلمان الاقتصادية التي تحمل إسم «رؤية عام ٢٠٣٠".

كما حذّر الكاتب من أن الحرب على اليمن تزداد خطورة، وقال إن اي أزمة مفاجئة في الحرب قد تكون بمثابة اختبار مبكر للإدارة الأميركية الجديدة. واعتبر أن وزير الدفاع (وولي ولي العهد) محمد بن سلمان سيكون الخاسر الأكبر في حال كانت الحرب على اليمن عبارة عن «مستنقع لا نهاية له»، مشيراً الى دراسة حديثة أجراها مركز دراسات بريطاني حول تكلفة الحرب على اليمن خلص الى ان محمد بن سلمان على الارجح سيتحمل مسؤولية هذا النزاع.

الكاتب جزم ايضاً بأن السعوديين ومجموعات الضغط التابعة لهم في واشنطن سيضغطون على ترامب من أجل تعديل قانون جاستا الذي يجيز لعائلات ضحايا الحادي عشر من سبتمبر بمقاضاة مسؤولين حكوميين سعوديين.

(٣)

الأمير الطموح.. كارثة!

في مقالة مطوّلة بعنوان (طموح أمير سعودي لحياة ما بعد صفقة قوى النفط في أوبك)، نشرت صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية في ٢ ديسمبر الجاري لكل من أنجيلي رافال وديفيد شيبارد. وجاء في المقابل:

قد يُعيد القرار الذي اتخذته منظمة «اوبك» بخفض إنتاجها لدعم أسعار النفط إلى أذهان الكثيرين ذكرى مرحلة سابقة، لكن القرار الذي اتخذ الأسبوع الماضي، أي في الثلاثين من نوفمبر الماضي في فيينا، اعتمد على وسيلة عصرية جداً للتواصل، هي مجموعة التواصل عبر رسائل الهواتف الذكية بين الوفد السعودي الذي كان حاضراً في مقر المنظمة في فيينا، وولي ولي العهد محمد بن سلمان.

وبالنسبة لأمير يفتخر بكونه محدّثاً في المملكة للتكنولوجيا التي يلم بها، فإن استخدامه لخدمة رسائل مشفرة معروفة يبدو أمراً بديهياً.

لكن تدخل بن سلمان في توجيه القرار الذي اتخذ في فيينا يعكس حقيقة أوسع: السياسة النفطية للسعودية هي اليوم لا تتشابك فقط مع تفكير الأمير الشاب الذي برز سريعاً كأكثر الوجوه قوة وإثارة للجدل في إطار اقتصاد المملكة، بل مع موقعه السياسي.

فقد كان «ام بي سي»، كما يعرف محمد بن سلمان في الأوساط الديبلوماسية، يغامر برؤية خططه الطموحة لنقل الاقتصاد السعودي إلى مرحلة ما بعد النفط على شفير الفشل، بعدما أثبتت سنتان ونصف السنة من الأسعار المنخفضة للنفط بأنها شكلت أكثر من صدمة للمملكة: فقد ضرب سعر برميل النفط دون الـ٥٠ دولاراً سوق العملات النقدية، فيما جف انفاق القطاع الخاص، وكبحت برامج الإنفاق العام السخية.

ولدعم هدفه الرئيسي، المعروف بـ «الرؤية ٢٠٣٠»، تقبل محمد بن سلمان خلال الأشهر الأخيرة الماضية عودة السعودية للتدخل من أجل التأثير على أسعار النفط، معاكساً «غنج» المملكة النفطية عبر اطلاقها جماح السوق الحرة.

وبالرغم من أن بن سلمان هو ابن الملك السعودي الحالي، سلمان بن عبد العزيز، ليس الوريث المباشر للعرش، بل الأمير ووزير الداخلية محمد بن نايف. وإخفاقه في توجيه الاقتصاد في الطريق السليم قد يعرض موقعه في البلاد، حيث التوافق الاجتماعي بين آل سعود والشعب لطالما اعتمد على تزايد الثروة.

وتقول المحللة الجيوسياسية في مجموعة «ار بي سي كابيتال ماركتس» حليمة كروفت إن «حظوظ بن سلمان ليصبح ملكاً تعتمد على نجاحه»، معتبرة أن «المشكلة بالنسبة إليه هي أن كل الألم الذي تتطلبه رؤية ٢٠٣٠ يجب أن يحصل في السنوات الاولى. وهو بحاجة للكثير من الأموال للحفاظ على الدعم الشعبي».

ويؤكد المراقبون ان المشاكل التي يواجهها الاقتصاد السعودي يساعد في فهم القرار الذي اتخذته المملكة الأسبوع الماضي، وهو الاول منذ عام ٢٠٠٨. فأسعار النفط المنخفضة لم تلبِ بالسرعة المطلوبة محاولات السعودية الضغط على المنتجين المنافسين، وهي هبطت وظلت منخفضة أكثر مما توقعته الرياض.

ويقول مندوب خليجي لدى «اوبك» إنه «خلال العامين الماضيين، كان الجميع يعتقد أن الولايات المتحدة ستصرخ، وأن روسيا ستتراجع. لكن ذلك لم يحدث».

من خلال التوصل إلى الاتفاق في فيينا، أرادت السعودية أن تؤمن أنها لن تكون الخاسرة في قطاع الطاقة.

وبعد فشل مباحثات في نيسان الماضي لتأمين اتفاق بتجميد الإنتاج، تم تعيين خالد الفالح، رئيس «آرامكو» السابق والمستشار المقرب من بن سلمان، وزيراً للطاقة. ونجح الفالح سريعاً لا فقط في خطوة جعل اعضاء «أوبك» اليائسين إلى جانبه، بل أيضاً المنافسين غير الأعضاء في المنظمة.

وعمل «ام بي سي» إلى جانب الفالح، مؤمناً دعم روسيا لاستقرار اسواق النفط بعد لقائه الرئيس فلاديمير بوتين، وذلك رغم الخلاف بين موسكو والرياض على سوريا.

ويقول مندوب لدى «اوبك» إن «السعودية كانت نشطة جداً مع الروس على المستوى السياسي والتقني»، متحدثاً عن تبدل في هذا الإطار عما كانت عليه الأمور في ٢٠١٤، ومضيفاً أنه «في الدوائر المغلقة، كان الكل يعلم أن الروس مستعدون للتعاون».

وجاء اتفاق الجزائر في ايلول الماضي، بعدما شن أعضاء آخرون في «أوبك»، بينهم الجزائر وفنزويلا حملة داعمة، مطلقين جولات ديبلوماسية لدفع ايران إلى الطاولة، رغم معارضة طهران لخفض انتاجها بعد سنوات من العقوبات. وقبل اجتماع فيينا الأخير، وضعت السعودية وايران والعراق، الدول الأعضاء الأقوى في «اوبك»، شروطها على الطاولة، ما دفع المراقبين إلى التشاؤم بشان ابرام أي اتفاق. فبخلاف رغبتهم في تحييد نيجيريا وليبيا، كان السعوديون مصرّين أن تجمد ايران انتاجها إلى حدود قريبة من ٣,٨ ملايين برميل في اليوم، وأن يخفض العراق انتاجه، وأن يلتزم جميع المنتجين بقاعدة بيانات لطرف ثالث تستخدمها «اوبك» لتقييم الإنتاج. وقالت السعودية ايضاً إن أي اتفاق سيكون مشروطاً بالتزام الدول غير الأعضاء في المنظمة.

وبصمت، بدأت رقصة ديبلوماسية سمحت لجميع الأعضاء بغزل حل وسط يحفظ لها ماء الوجه.

قبل يوم من اجتماع فيينا، اتصل بوتين بالرئيس الإيراني حسن روحاني و«قدم له جميع الضمانات المطلوبة»، يقول مندوب آخر لدى المنظمة النفطية. كما تقربت الجزائر من ايران. وفيما كان وزراء الدول يجتمعون لتناول الفطور في الفندق الذي يمكث فيه السعوديون يوم الأربعاء، كانت ايران على متن السفينة.

ويشرح غيوم لونغ، وزير خارجية الإكوادور الذي قاد وفد بلاده إلى فيينا، أن «المسألة مع ايران تمت معالجتها سريعاً. أدى الجزائريون دوراً اساسياً لإيجاد المخرج: أعطي لإيران هامش للنمو».

هكذا وجد العراق نفسه معزولاً. لكنه بحسب المندوبين، فقد قرر المضي في الاتفاق بعدما رأوا أن أسعار النفط ارتفعت بمجرد ورود معلومات عن ان «الكارتل» أوشك على إبرام اتفاق. لكنّ السعودية وحلفاءها الخليجيين وافقوا على حمل النسبة الكبرى من خفض الإنتاج.

ليس واضحاً إذا كان الفالح قد راسل بن سلمان عبر الهاتف الذكي ليخبره بالتوصل إلى اتفاق. لكن في نهاية ذلك اليوم، كانت اسعار النفط قد ارتفعت ١٠ في المئة. وفيما ستتحمل السعودية العبء الاكبر من خفض الإنتاج، يقول خبراء الاقتصاد إنه يجب ان يصل برميل النفط إلى سعر أعلى من ٥٥ دولارا لتتجنب المملكة الوقوع في العجز.

«اتفاق اوبك صدر من أعلى مستوى» في السعودية، يقول ياسر الجندي من مكتب «ميدلي غلوبال» الاستشاري. «السعوديون كانوا تحت ضغط كبير».





الإنجليز: عائدون الى الخليج!

العلاقات السعودية الأمريكية: من (التحالف) الى (الإرتياب)

(القسم الثالث)

بين الحاجة وعدم الثقة يكمن المخبوء البراغماتي في تفسير مآل العلاقة المرتبكة بين الرياض وواشنطن. أسئلة جمة تحوم حول المنعرجات الحادّة التي مرّت بها تلك العلاقة منذ نشأتها وحتى اليوم. فإلى أين تسير هذه العلاقة، وما هي متغيراتها وثوابتها؟ مالذي تغيّر في مكوّنات التحالف الاستراتيجي بينالرياض وواشنطن؟ وهل حقاً بدأت الرياض تبحث عن شركاء جدد؟

سعدالشريف

برغم التعقيدات التي طالت العلاقة بين الرياض وواشنطن إبان فترة الربيع العربي وما بعدها، وطالت ملفات ساخنة (الملف النووي الايراني، سوريا، العراق).. فإن الشراكة بين الدولتين الامريكية والسعودية في جوانبها الأمنية والتجارية سوف تبقى لأمد طويل نسبياً، دون أن يعني ذلك زوال الخلافات بين الدولتين بل هي مرشّحة للتعاظم. فنوع الشراكة بين الرياض وواشنطن يستمد وجوده واستمراره من استقرار الاوضاع المحيطة بها، وكذلك بقاء المصالح المشتركة على حالها دون تغيير.

في التقييم الإجمالي تظهر المراوحة في العلاقة بين الرياض وواشنطن على مدى عقد ونصف، أي في الفترة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥ بين التوافق والصدام بحسب نوع الملفات التي تفرض نفسها على علاقة الطرفين. وبدت الرياض غير واثقة تماماً من قدرة الولايات المتحدة على تحقيق قدر من التوازن في مقاربة ملفات المنطقة، من وجهة نظرها، ما فرض عليها مواصلة تدوير الزوايا مرة تلو أخرى للإبقاء على أصول الشراكة الاستراتيجية مع واشنطن، مع البحث عن شركاء فرعيين قد لا يشبعون رغبة الرياض بصورة كاملة ولكن يعوّضون نسبياً خسائر كبيرة محتملة نتيجة ما أصاب نسيج التحالف مع الولايات المتحدة من تمزّقات خطيرة.

الاستراتيجية الاميركية في الخليج

ثمّة تحوّل راديكالي طرأ على أنماط العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة منذ بداية الألفية الثالثة ويعود ذلك الى اعتناق الأخيرة استراتيجية جديدة إزاء الشرق الأوسط بدأت تتبلور بصورة

علنية في العقد الثاني من الألفية الثالثة، ما يؤشر الى إعادة تقييم لأوضاع المنطقة وملفاتها، وتالياً الأولويات التي ترتبت على ذلك.

في إعادة تقييم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وضع الرئيس أوباما في سبتمبر سنة ألفين وثلاثة عشر في خطابه في الأمم المتحدة الأولويات الجديدة في المنطقة الأكثر اضطراباً في العالم. وشدّد على أن إدارته سوف تركّز اهتمامها على التفاوض بشأن صفقة النووي مع ايران، وتسويق السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وتخفيف النزاع في سوريا. ما عدا ذلك يحتل مرتبة متدنية، ويشمل ذلك مصر التي كانت في يوم ما ركناً أساسياً في السياسة الخارجية الأميركية، كما أكّد على أن هناك حدوداً لقيام الولايات المتحدة لتغذية الديمقراطية سواء كان في البحرين، ليبيا، تونس، أو اليمن.

الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الأميركية تقوم على عدم الإغراق في حوادث الشرق الأوسط، كما كان الحال بالنسبة للرؤساء السابقين. سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي الأميركي، أسهبت في شرح الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط. تقول رايس: "لا يمكن أن نكون مستهلكين على مدى أربع وعشرين ساعة وسبعة أيام في الأسبوع من قبل منطقة واحدة، مهما كانت أهميتها". ونقلت رايس عن أوباما "هو يعتقد بأنه حان الوقت المناسب للتراجع وإعادة تقييم، بطريقة نقدية للغاية ونوع من التحرر، كيف ننظر نحن الى المنطقة". وتحدثت رايس عن نقل جزء جوهري من الثقل السياسي والاستراتيجي الأميركي إلى شرق آسيا بالقول "هناك عالم كامل، ولدينا مصالح وفرص في ذلك العالم الكامل"[١].

ووصلت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية إلى مرحلة بدأت فيها الرياض تبحث عن شركاء جدد يعوضون جزئياً غياب واشنطن. وكانت مجلة (الايكونوميست) نشرت مقالاً في ١٤ ديسمبر ٢٠١٤ بعنوان (نحن عائدون)، تحدثت فيه عن "إعلان منطقة شرق السويس" سنة ١٩٦٨ في ظل أزمات أقتصادية خانقة عانت منها بريطانيا ودفعت الحكومة العمّالية إلى الانسحاب من قواعدها شرق عدن. وتعلّق المجلة بأن كثيرين اعتقدوا بأن الاعلان كان إيذاناً بنهاية الامبراطورية البريطانية في المنطقة. ولكن بعد مرور خمسين عام على الاعلان، فإن البحرية الملكيّة سوف تحصل على قاعدة جديدة دائمة في ميناء سلمان في البحرين[٢].

وفي الواقع، وبحسب المجلّة، فإن بريطانيا لم تغادر الخليج مطلقاً. فلديها علاقات أمنيّة طويلة مع عمان، وقطر، والسعودية، والامارات العربية المتحدة (حيث تشغّل القوات الجوية الملكيّة سرب طائرات تايفون الحربية من قاعدة المنهاد الجوية في دبي، والتي تعمل كجسر لوجستي للعمليات في أفغانستان).

لقد أنجب الربيع العربي هواجس لدى الأنظمة الشمولية في الخليج وكان بمثابة مبرر إضافي لدعوة الحلفاء القدامى، الأوروبيين على وجه الخصوص، بالعودة الى الخليج عسكرياً وأمنياً بدرجة أكبر.

قد يكون مثال البحرين الأبرز في تظهير العلاقة الوثيقة بين البلدين. في زيارته الى بريطانيا لحضور احتفال ويندزور الدولي لسباق الخيل، أقام ملك البحرين حمد آل خليفة حفل استقبال في مقرّ إقامته في الثاني عشر من مايو سنة ٢٠١٣ وخطب في الحضور المؤلف من شخصيات رفيعة المستوى بحرينية وبريطانية وربط بين دعوة المشاركة في الاحتفال والعلاقات التاريخية بين البحرين وبريطانيا العظمى، وعدّ المشاركة رمزاً لتلك العلاقة التي تعود الى أول معاهدة وقّعت بين الدولتين سنة ١٨٢٠ وبقيت سارية المفعول حتى سنة ١٩٧١، وهي السنة التي أعلنت فيها بريطانيا انسحابها من الخليج. وهنا يعلّق الملك بالقول: "ان قرار الإنسحاب كان من طرف واحد، إذ قال والدي: "لماذا؟ لم يطلب منكم أحد بالرحيل". ويضيف: "في حقيقة الأمر ولأغراض عملية واستراتيجية لم يتغيّر الوجود البريطاني، بل بقي لأننا نعتقد بأن من غير الممكن أن نكون بدونه على الإطلاق".

ويخلص: "وعليه، فإنني سعيد للقول بأن العلاقة قوية كما كانت ـ ربما حتى أقوى. ولدينا تعاون وثيق من خلال طيف واسع من النشاطات وخصوصاً في حقل الدفاع، إذ إننا نسعى الى توسيع الوجود البريطاني في بلادنا لتحقيق مصلحة مشتركة". وكشف الملك حمد عن اتفاقية تعاون دفاعي مع بريطانيا في أكتوبر سنة ألفين وإثنى عشر، وأشار الى وجود ما يقرب من تسعة آلاف مقيم دائم من بريطانيا في البحرين. كما كشف عن دعم بريطانيا للإجراءات الأمنية التي تقوم بها حكومة البحرين في مواجهة الاحتجاجات الشعبية السلمية[٣].

قرار إنشاء قاعدة بريطانية دائمة في البحرين هي خطوة وصفتها مجلة (الإيكونوميست) بأنها انعكاس لرغبة الحكومة في استعراض التزام بريطانيا المتجدد للمشيخات الخليجية، والتي تحتفظ معها بعلاقات تجارية واستثمارية كبيرة، في وقت يتزايد الإضطراب في المنطقة.

وزير الخارجية البريطانية السابق فيليب هاموند صرّح في الخامس من ديسمبر سنة ألفين وأربعة عشر وخلال التوقيع على اتفاقية إنشاء القاعدة مع نظيره البحريني: "إن أمنكم هو أمننا، واستقراركم هو استقرارنا وازدهاركم هو ازدهارنا"[٤]. وأفصح هاموند عن السبب الرئيسي وراء إعادة تأسيس وجود عسكري دائم في الخليج بما نصّه: "فيما تركّز الولايات المتحدة جهودها بصورة أكبر على منطقة آسيا ـ المحيط الهادىء، فإننا وشركاؤنا الأوروبيون من المتوقّع أن نتحمل قسطاً أكبر من العبء في الخليج، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا"[٥]. والقسط هنا لا يعني سوى التدخّل العسكري في هذه المناطق عبر إرسال جيوش وتدريب فرق وقوات تدخّل سريع، وتعاون أمني استخباري مع مشيخات الخليج.

إن نموذج العلاقة بين البحرين وبريطانيا يخفي مؤشرات سلبية بالنظر إلى الدور البريطاني السلبي في انتفاضة الشعب البحريني، الذي يتعرّض لعملية قمع ممنهج من قبل سلطات البحرين وبغطاء بريطاني. وبسبب نزعة بريطانيا الى تأييد الأنظمة الملكية، فإن تعميم النموذج الملكي خليجياً يشي بضخ المزيد من الدماء للأنظمة الشمولية في المنطقة.

وسّع الربيع العربي من الفجوة في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة، وكانت بواعث القلق لدى الرياض تعود الى أن واشنطن لم تعد تتصرّف وفق ما تقتضيه الشراكة الطويلة بين البلدين، وإنما تعمل وفق تقديرات خاصة للوضع في الشرق الأوسط، وتتصرف على أساس أن ثمة مصالح مستقلة للولايات المتحدة. وهذا ما جعل الرياض تتصرف وفق ما تعتقده هي ضرورات وجودية كما برز في مواقفها إزاء الثورات في تونس، مصر، البحرين.. لينسحب فيما بعد على ملفات أخرى مثل الحرب في سوريا، الملف النووي الايراني، والنفط، والأمن الإقليمي.

في المسألة البحرينية، على سبيل المثال، بدا الموقف الأميركي مغايراً لنظيره السعودي إزاء الطريقة التي تمّ التعامل بها مع الاحتجاجات الشعبية في البحرين منذ الرابع عشر من فبراير سنة ٢٠١١. وكان البيت الأبيض أصدر بياناً في الثامن عشر من فبراير سنة ٢٠١١ انتقد فيها "استخدام العنف من قبل الحكومات ـ البحرينية والليبية واليمنية ـ ضد المتظاهرين السلميين". وأكّد على حقوق كل الشعوب بما في ذلك حق التجمّع السلمي. وألّحت أدارة أوباما على البحرين وليبيا واليمن بضبط النفس إزاء المتظاهرين السلميين واحترام حقوق الشعب[٦].

وقد سلكت الأوضاع في البحرين مساراً خطيراً بعد دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين في الخامس عشر من (مارس) سنة ٢٠١١. وكان الرئيس أوباما قد دعا في خطاب له بشأن الشرق الأوسط في التاسع عشر من مايو سنة ٢٠١١، حكومة البحرين الى "احترام الحقوق المشروعة لشعب البحرين"، وانتقد استخدام القوة "وأن هذه الخطوات لم تجعل المطالب المشروعة تختفي"[٧]. ودعا الى حوار حقيقي بين الحكومة والمعارضة، وطالب الحكوم بخلق ظروف مناسبة للحوار تبدأ بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

على أية حال، فإن الزخم الذي كان لدى إدارة أوباما في السنة الأولى من الثورة الشعبية في البحرينية تراجع تدريجاً، وابتداءً من سنة ألفين وخمسة عشر بات من الصعوبة بمكان رؤية موقف لافت لدى الإدارة حتى اعتقال أمين عام جمعية الوفاق الاسلامية الشيخ علي سلمان في الثامن والعشرين من ديسمبر سنة ٢٠١٤ لم ينل اهتماماً كبيراً من الإدارة، سوى المطالبة بضمانات الشفافية وتطبيق معايير المحاكمة العادلة، فيما تولى موفد الولايات المتحدة في مجلس حقوق الانسان إطلاق مواقف ذات طابع حقوقي.

إن المخاوف التي انتابت الحكومة السعودية ومشيخات خليجية أخرى نتيجة مواقف الادارة الأميركية من الثورة المصرية، تبدّلت لاحقاً الى مستوى مرتفع من التنسيق المشترك، خصوصاً في الملف السوري. ومنذ صيف ٢٠١٢ تولّى الامير بندر بن سلطان رئيس الاستخبارات العامة، إدارة الملف السوري بالاشتراك مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية السي آي أيه الأسبق ديفيد بتريوس، على أساس تنفيذ خطة تقوم على تسهيل انتقال المقاتلين العرب والأجانب في تنظيم القاعدة وتنظيمات أخرى مماثلة الى الداخل السوري للإنخراط في مشروع إسقاط النظام.

حقّق التنسيق بين الطرفين السعودي والاميركي منذ منتصف عام ٢٠١٢ وحتى الواحد والعشرين من سبتمبر سنة ٢٠١٣ إستقراراً في العلاقة، ولكن كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، حين دخلت العلاقة في مرحلة اضطراب طويلة، عقب قرار الرئيس أوباما التخلي عن فكرة الحرب ضد النظام السوري، بعد إبرام الأميركيين والروس بالتنسيق مع إيران والحكومة السورية إتفاقاً يلزم الأخيرة بالتخلّص



الاتفاق النووي: صدمة في العلاقات الأمريكية السعودية

من مخزونها الكيماوي، والذي سحب مبرر الحرب لفترة طويلة من الزمن، كما أعاد النظام السوري الى الواجهة الدولية باعتباره طرفاً لابد من التعامل معه.

لا يمكن عزل التطوّر في الملف السوري عن تطوّر آخر لا يقل أهمية في المنظور الاستراتيجي وانعكاساته على العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. إن التوصل الى إتفاق إطار بين إيران ومجموعة الـ ٥+١ في الثاني من إبريل سنة ٢٠١٥ بعد الاعلان عن التوصل الى اتفاق في جنيف في الرابع والعشرين من نوفمبر سنة ٢٠١٤ حول البرنامج النووي الايراني بين الطرفين، أثار مخاوف لدى السعودية غير مسبوقة بسبب السرّية التي أحاطت المفاوضات. إن أقل ما يمكن أن يرد في أذهان القادة السعوديين هو أن ثمة تفاهمات بقيت طي الكتمان، وهي من النوع الذي ينطوي على أضرار بالمصالح السعودية.

وفي النتائج، بات على السعودية أن تتكيّف مع تغييرات بنيوية وجوهرية تطال العلاقة مع الولايات المتحدة، وإن إسباغ تفسيرات مخفّفة على الخلافات بينهما في الغالب تأتي في سياق التخفيف من وطأة ما أصاب العلاقة من تصدّعات خطيرة. وهنا يصبح التعرّف على الرؤية الخليجية للمنطقة، وتالياً العلاقة مع الولايات المتحدة على مستوى كبير من الأهمية، إذ لا يزال قادة دول مجلس التعاون الخليجي مصرّين على تعزيز الشراكة مع الغرب عموماً ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

جمال عبد الله وغسان شبانة الباحثان في مركز الجزيرة

للدراسات، وهو مؤسسة رسمية تابعة للخارجية القطرية، تناولا في دراسة بعنوان (الشراكة الاستراتيجية بين قطر والولايات المتحدة) وطالبا الأخيرة بأن "تعيد النظر في إجراءاتها وأن تتبنى مقاربة جديدة للتعامل مع كل حالة على حدة، وأن تأخذ بعين الاعتبار على نحو أصيل الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية كجزء لا يتجزأ من سياسة طويلة المدى تعالج مناطق النزاع في الشرق الأوسط"[٨].

نقل عبد الله وشبانه ملاحظات الخليجيين ومخاوفهم وخياراتهم، كما تلخّص ذلك الفقرة التالية: "عجز الولايات المتحدة عن إظهار مرونة كافية في صياغة سياستها الخارجية، أجبر العديدين في المنطقة على أن يبحثوا عن حلفاء آخرين وأن يلتمسوا طرقًا غير مألوفة للوصول إلى ما يرغبون به من نتائج بعيدًا عن الولايات المتحدة..".

وتحدّث عبد الله وشبانه عمّا يمكن للشراكة الاستراتيجية القطرية الأميركية من فعله لمواجهة ما أسماه "التوسع الروسي في المنطقة"، ويتمظهر هذا التوسّع في دعم ايران وروسيا على حساب تركيا والى تعزيز مفهوم الطائفية "الشيعة على حساب السنّة"، حسب قولهما.

وفيما يرى عبد الله وشبانه بأن روسيا تسعى للأبقاء على التوتر في الشرق الأوسط من أجل إبقاء أسعار النفط مرتفعة، فإن الشراكة القطرية الاميركية قادرة على مواجهة التحدي الروسي عبر استخدام "القوة الناعمة"، أي النفط من أجل "تحجيم الطموحات الروسية في المنطقة وحول العالم" من خلال الدفع باتجاه خفض الاسعار ما سوف يتسبب بإحداث ضرر بروسيا على المدى البعيد و"سيجبرها على إعادة النظر في سلوكها السياسي وسياساتها التوسعية".

في الخلاصة، بحسب الدراسة، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى "شركاء في المنطقة يتصفون بالاستقرار والخبرة والقوة والقدرة والاستعداد للتعاون معها.."[٩].

في حقيقة الأمر، أن المقاربة التي يقدّمها عبد الله وشبانه تنطوي على بعد رغبوي يقوم على محاولة إقناع الولايات المتحدة بالبقاء في المنطقة، لأن ثمة مهمات مشتركة يمكن القيام بها لمواجهة أخطار تنتمي الى حقبة الحرب الباردة.

مستقبل العلاقة

كان وصول باراك أوباما البيت الأبيض العام ٢٠٠٨ نقطة تعبير عن تحوّل في المزاج الشعبي داخل الولايات المتحدة، وانسحب ذلك الى الخارج، تأسيساً على تصريحات مشجّعة، أطلقها أوباما حول التغيير في الداخل، ولناحية إنهاء الحروب، وسحب الجيوش الأميركية، وكذلك استئناف مباحثات السلام في الشرق الأوسط، وممارسته ضغوطات على الجانب الاسرائيلي لوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وتمسّكه بخيار الدولتين، منها دولة فلسطينية قابلة للحياة.

كانت السعودية أول محطة في زيارة يقوم بها أوباما في جولته في الشرق الأوسط، في الثالث من يونيو ٢٠٠٩ حيث التقى الملك عبد الله وناقش معه ملفات: السلام في الشرق الأوسط، وايران، والارهاب.

كان على أوباما التعامل مع ملفات بالغة التعقيد في سبيل تصفية تركة سلفه جورج بوش، فإلى جانب ملف ايران النووي، هناك ملف الوضع المتفجّر في العراق، والصراع العربي الإسرائيلي، ومكافحة الإرهــاب. في حقيقة الأمـر، أن أوباما كان أمـام تحدّيات خطيرة نتيجة السياسات الراديكالية التي انتهجها الرئيس السابق جورج بوش بناء على التصوّرات التي رسمها فريق المحافظين الجدد للشرق الأوسط وللعالم، خصوصاً مشروع "الفوضى الخلاّقة"، التي خلّفت مناخات مضطربة في المنطقة. وكان اختيار شعار التغيير الذي رافق حملة أوباما الانتخابية بمثابة بارقة أمل لاحتواء تداعيات المرحلة



لا بديل سعودياً عن حماية أمريكية

السابقة بكل أخطائها القائمة على الحروب الاستباقية، والتهديد بتوسيع نطاق الفوضى الخلاّقة، والاستخدام غير المنضبط للقوة، وعسكرة العلاقات الدولية.

خصّ أوباما قناة (العربية) السعودية بمقابلة في السابع والعشرين من يناير سنة ٢٠٠٩، وأكّد بأنه سيفي بالتعهدات التي قطعها على نفسه خلال حملته الانتخابية حيال العالم الاسلامي وذلك بتحقيق انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وبذل المزيد من الجهود لصنع السلام في الشرق الأوسط، إلى جانب توجيه خطاب خاص إلى المسلمين، من عاصمة إسلامية كبرى، لترجمة سياسة "مد يد الصداقة" للعالم الإسلامي، وتمتين العلاقات التي كانت تقيمها الولايات المتحدة معه. وأبدى استعداده "لإطلاق شراكة جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة" مع العالم الإسلامي. وكان أوباما ينطلق من فكرة تحسين صورة أمريكا في العالم بعد التشويه الذي أصابها بفعل سياسات سلفه. ووعد بالعمل على تشجيع الفلسطينيين والاسرائيليين"للعودة إلى طاولة المفاوضات" مع تسليمه بأن "هذا الأمر سيكون صعبا وسوف يأخذ وقتاً"، وأوضح "بإرسالي جورج ميتشل إلى الشرق الأوسط، أفي بوعدي الذي قلت فيه إنني لن أنتظر حتى نهاية رئاستي كي أهتم بالسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإننا سنبدأ على الفور". وفي الوقت نفسه أكّد "نيته

فتح محادثات مباشرة مع إيران، ومدّ اليد إلى النظام الإسلامي، في حال تبنت طهران موقفا أكثر ليونة"[١٠].

يرى الباحث المصري محمد السعيد إدريس بأن العلاقات السعودية الأمريكية أصيبت بثلاث صدمات كبرى جعلت من تعويل القيادات السعودية الكامل على واشنطن بالغ الخطورة[١١].

أولى الصدمات: التراجع الأمريكي عن الخيار العسكري ضد النظام السوري،

ثانيها: انحياز الولايات المتحدة إلى صف جماعة الإخوان في التعامل مع ثورة الثلاثين من يونيو سنة ٢٠١٣، باعتبارها انقلابًا عسكريًا ضد الشرعية،

وثالثها: فتح حوار مع طهران وإمكانية التوصل إلى اتفاق جيد مع طهران حول برنامجها النووي.

وهذه الصدمات الثلاث "جاءت في ظل مناخ لا يوحي بالثقة بين الحليفين عقب الخروج الأمريكي من العراق، الذي كان بمثابة ضوء أخضر لتوسيع النفوذ الايراني في العراق".

ولكن السؤال التالي: ماهي خيارات السعودية الاستراتيجية وهل يمكن أن تشكل بديلاً لواشنطن؟.

يرى ادريس بأن: البدائل السعودية صعبة "فالسعوديون يعرفون أنه لا يوجد طرف دولي مأمون وقادر على القيام بمهام الدفاع عن المملكة، والانحياز لخياراتها الإستراتيجية يمكن أن يشكل بديلاً لواشنطن".

المعضلة الثانية: "صراع الأجنحة داخل العائلة المالكة" وهذا يجعل الظرف غير ملائم "للإقدام على خطوة شديدة الجذرية بالنسبة للتحالفات الإستراتيجية للمملكة".

والمعضلة الثالثة: فهي البيئة الخليجية غير المواتية، والبيئة العربية المضطربة، فتداعيات الربيع العربي مازالت تفاعلاتها صاخبة في الدول العربية الرئيسة خاصة مصر وسوريا، ناهيك عن الاضطرابات الصاخبة في العراق شمالاً واليمن جنوباً، إضافة الى حالة السيولة غير المنضبطة التي يمر بها النظام العربي.. وكلها تطورات تمثّل أعباء ثقيلة للرياض تمنعها من مغامرة استبدال الحليف الاستراتيجي بحليف بديل". يضاف الى ذلك "التطورات الخليجية ـ السعودية وداخل مجلس التعاون الخليجي لتحد من أي توجّه سعودي لإجراء مراجعة جذرية للعلاقة مع الولايات المتحدة".

لعل نجاح سلمان في تسوية الخلاف قطر، وتركيا وتالياً، مع جماعات الاخوان المسلمين في الداخل والخارج، ساعد في احتواء جزء من الخلافات المقلقة بالنسبة للسعودية، وهو الذي شجّع الأخيرة على الاقدام على الحرب ضد اليمن.

الرياض وواشنطن: التقاطعات والتناقضات

يؤرّخ الكاتب الاميركي ماكس فيشر في مقالته في صحيفة (واشنطن بوست) في الثاني والعشرين من أكتوبر سنة ٢٠١٣ للتحالف السعودي الأميركي مع نهاية سبعينيات القرن الماضي، بأنه نوع من الشراكات النادرة جداً على مستوى العالم، والتي تبطن لحظات انتكاسة كثيرة[١٢]. ويرى فيشر بأن الخلاف بين واشنطن والرياض على خلفية الملفين السوري والايراني، ليس سوى الأخير من بين سسلة من الخلافات الدائمة المتزايدة بين الحليفين. وبالرغم من أنهما ليسا على حافة الانفصال، ولكن المراقبين كانوا يتنبأون منذ عام ١٩٩٠، حين كانت المملكة مشحونة بغضب شعبي ضد التحالف الاميركي السعودي، ولكن كثيراً من المصالح المشتركة التي جمعت بين البلدين يبدو أنها تنهار. ورصد فيشر قائمة من المصالح وكيف أنها تبدّلت وجعلت من امكانية المواجهة بين البلدين احتمالاً قائماً، وتتراوح هذه المصالح بين القوة والضعف.



العلاقات الامريكية السعودية.. زواج كاثولوكي

في تعليق على تصريح لرئيس الاستخبارات العامة الأسبق تركي الفيصل جاء فيه: "كنا أفضل أصدقاء الولايات المتحدة في العالم العربي على مدى خمسين عاماً" يقول كويليرت كينج (لاحظ الفعل الماضي) أي كنّا[١٣]. ويستعرض كينج وقائع كانت فيها السعودية تتصرف بخلاف مقتضى "أفضل أصدقاء" الولايات المتحدة، وخصوصاً في مجال النفط، حين بلغ البرميل في مايو سنة ٢٠٠٨ سعر ١٢٧ دولاراً، وناشد الرئيس بوش الإبن السعودية لزيادة الانتاج وتخفيض السعر، فكان جواب السعودية: لا. وهو الجواب الذي سمعه الرئيس بوش للمرة الثانية، وكان الأول في كانون الثاني (يناير) من العام نفسه.

في سياق رصد التناقضات بين السعودية والولايات المتحدة وفي ضوء دعوى "أفضل صديق" يلفت كينج الى مليارات الدولارات التي أنفقتها السعودية على مدى عقود على الجميعات الدينية التي أسست شبكة مدارس دينية في بيئة توتر وهابية مناهضة للغرب وأرست أرضية نشأة القاعدة، وأن تلك المليارات فعلت القليل في إزالة القمع للمرأة أو لوقف التعاليم اللاهبة حول المسيحيين واليهود.

يستعرض كينج المنخفضات التي واجهت العلاقة السعودية الأميركية وحتى على مستوى القمة، حيث يلفت الى أن الخمسين السنة التي يتحدث عنها تركي الفيصل ليست مستقرة، فمتى ما غضب السعوديون لم يترددوا قط في تجاهل رؤساء الولايات المتحدة

وبصورة علنيّة. قرار الملك سلمان في الدقيقة الأخيرة بالإنسحاب من قمة عربية مع الرئيس أوباما في كامب ديفيد، كان مجرد آخر ما في عرض ـ لا.

يذكر كينج أنه في ٢٠٠١ تلقى ولي العهد حينذاك، عبد الله، دعوة لزيارة البيت الأبيض، ولقاء الرئيس المنتخب حديثاً جورج بوش في مايو ٢٠٠١، آثر عبد الله أن يختار البقاء في موطنه بكل فخر معلناً: "نريد الولايات المتحدة أن تأخذ بنظر الاعتبار مبادئها". وبعد شهور قليلة، أطلق عبد الله رسالة غضب محذراً بوش من أنه: "هناك وقت تفترق فيه الشعوب والأمم. نحن في مفترق طرق. لقد حان الوقت بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لكي تنظرا في مصالحهما المنفصلة".

من وجهة نظر كينج، فإن السعوديين في موقع حرّج، ليس بسبب الولايات المتحدة، ولكن بسبب الصراع الاسلامي المتفاقم والذي يضع السعودية السنيّة ودول الخليج ضد منافسيهم الشيعة في إيران. الولايات المتحدة لا تستطيع إنقاذهم من أنفسهم.

وكانت صحيفة (واشنطن بوست) قد ذكرت بأن التمزّق الذي أصاب العلاقات الأمريكية – السعودية، والذي يعد الأسوأ منذ أربعين عاماً، خفّت حدّته، لكن لم يتم التعافي منه بشكل كامل، وذلك من خلال سلسلة تدابير قامت بها كلتا الدولتين من أجل إصلاح العلاقات التي تضررت بين البلدين.

وباستثناء التأثير الملتبس للحظر النفطي الذي أعلنته السعودية في حرب ١٩٧٣، فإن أول اختبار حقيقي للعلاقة بين السعودية والولايات المتحدة كان هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ما أخفاه المسؤولون الأميركيون عن عوائل الضحايا والرأي العام الأميركي عموماً من أدلة إثبات على ضلوع الحليف الاستراتيجي في الهجمات سواء عبر مواطنيه الخمسة عشر أو أمراء في العائلة المالكة عبر تقديم مساعدات لجمعيات خيرية على علاقة مع تنظيم القاعدة، كان يخفي نيّة الحفاظ على استقرار العلاقة في مستوى معيّن، ولكنّه يشي بحقيقة أخرى مفادها أن ما تخفيه الأدلة كفيل بتهديد جدّي لاستمرار العلاقة وبقائها.

ويمكن رصد مجموعة ملفات خلافية بين الرياض وواشنطن على النحو التالي:

أفغانستان:

التعاون يتهاوى بين الولايات المتحدة والسعودية، بالرغم من أنهما عملا معاً منذ الاجتياح السوفيياتي في العام ١٩٧٩، وعملا الى حد ما معاً أيضاً بعد إسقاط حكم طالبان في نهاية عام ٢٠٠١، ولكن مع قرار ادارة أوباما سحب القوات الأميركية من أفغانستان، فإن ثمة سبباً ضئيلاً يدعو للتعاون بين البلدين، باستثناء ما يتعلق منه بمكافحة الارهاب.

العراق: الطائفة.. الديمقراطية

لم يعد هناك سبب إضافي للتعاون بين الرياض وواشنطن في الملف العراقي، فقد كان صدام عدواً مشتركاً، وأن السبب الذي دفع القوات الاميركية للقدوم والتمركز في السعودية في عام ١٩٩٠، قد ترك تداعيات ضد الوجود العسكري الاميركي. الان صدام مضى، وتم استبداله بنظام شيعي مدعوم من الولايات المتحدة. والسعودية لديها علاقات سيئة مع الشيعة.

السعودية لم تكن على استعداد للتعامل مع أي حكومة في العراق، طالما أنها تمثّل من وجهة نظرها مصالح ايران، وهذا السبب الذي دفع بها الى رفض الاعتراف بحكومة نوري المالكي، أو إعادة فتح السفارة وتعيين سفير دائم لها في بغداد.

إيران: النفوذ، والنووي

منذ انتصار الثورة الايرانية في العام ١٩٧٩، وقفت الرياض وواشنطن ضد طهران، وعملتا معاً ضد عدو مشترك. ولكن الآن، فإن الولايات المتحدة دخلت في مفاوضات مع ايران حول في الملف النووي وخلصت الى اتفاق تاريخي، وهو ما تعارضه الرياض.

شكّل الملف النووي الايراني أحد أهم مبررات الشراكة السعودية الاميركية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وقد سعت الرياض،


اوباما في السعودية: فشل في تخفيف قلق آل سعود

الى جانب تل أبيب، إلى إبقاء الهوّة واسعة بين طهران وواشنطن، بل إيصالها الى نقطة الصدام المسلّح. وقد أبدت السعودية استعدادها للعمل بكل ما في وسعها من أجل تشجيع واشنطن على اعلان حرب على طهران، وأنها سوف توفّر كل التسهيلات المطلوبة من أجواء وحتى تحمّل نفقات الحرب.

ولكن فوز المرشح الإصلاحي حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٣، واعتناقه سياسة الانفتاح على الغرب، وتشكيله فريقاً من الدبلوماسيين الكفوئين، شجّع إدارة أوباما على تبني مقاربة جديدة تقوم على استئناف التفاوض في الملف النووي على قاعدة "ربح ـ ربح".

الأجواء الايجابية التي رافقت المفاوضات بين ايران وخمسة

زائد واحد خلال عام ٢٠١٤، أرست أساساً لتفاهمات واسعة تتجاوز الملف النووي، وتستوعب ملفات المنطقة عموماً، الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً لدى المملكة السعودية التي شعرت بأن "التحالف التاريخي" مع الولايات المتحدة يشهد اختباراً جديّاً.

سعت إدارة أوباما الى طمأنة الرياض في مناسبات عديدة، الى أن الاتفاق النووي ومتوالياته، لن يكون على حساب علاقة الولايات المتحدة بالمملكة السعودية، وأكّد الرئيس أوباما بأن أمريكا لن تقبل اتفاقا سيئا مع إيران. وأنه ناقش مع الملك عبد الله خلال زيارته الى السعودية في ٢٩ مارس ٢٠١٤ "بعض الاختلافات التكتيكية" في رؤيتيهما لبعض القضايا، لكنهما اتفقا على أن التحالف الاستراتيجي بين البلدين "لا يزال قائماً"[١٤].

في زيارة أوباما الى الرياض في مارس ٢٠١٤، كانت هنالك فكرة عقد قمة تجمع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن أوباما تراجع عن الفكرة بسبب الخلافات المحتدمة بين السعودية والامارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، على خلفية موقف الأخيرة من مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان، وكذلك السياسات القطرية في المجال الخليجي، واحتضانها قادة الاخوان من مصريين وخليجيين.

اقتصرت أهداف الزيارة على: تثبيت التحالف التاريخي بين واشنطن والرياض، تقديم تطمينات للقيادة السعودية بخصوص دعم المعارضة السورية المعتدلة، والملف النووي الايراني، وهذا ما أكّد عليه بيان البيت الأبيض عقب اختتام الزيارة، مع الإشارة الى وجود "خلافات تكتيكية". التطمينات الأميركية لا يبدو أنها حقّقت أغراضها، فقد بقي القلق يتصاعد وسط الجانب السعودي أولاً والخليجي عموماً، وتواصل حتى قمة كامب ديفيد في ١٤ مارس من العام التالي ٢٠١٥ والتي جمعت الرئيس أوباما مع قادة دول الخليج، أو ممثليهم.

يومها حفلت الصحف العربية المقربة من السعودية بمقالات رأي تعبر عن الغضب السعودي من التقارب الأمريكي الإيراني. وتعبر تلك المقالات عن إحساس سعودي من خذلان الولايات المتحدة لأبرز حليف لها في المنطقة. ففي مقالة للإعلامي عبد الرحمن الراشد المقرّب من الحكومة السعودية ينطوي على حسرة وعتاب للولايات المتحدة، يكتب: "في الوقت الذي يغازل أوباما إيران، لم يفعل شيئا لطمأنة حلفائه وأصدقائه، على الأقل ردع النظامين الإيراني والسوري عن ارتكاب الجرائم المروعة في سوريا"[١٥].

وباتت السعودية تلتقي مع إسرائيل في رفضها وغضبها من التقارب الأمريكي الإيراني. وهو ما عبر عنه الأمير الوليد بن طلال في حواره مع وول ستريت جورنال قائلاً: "لأول مرة تلتقي المصالح السعودية مع الإسرائيلية! هذا أمر لا يصدق!". وانتقد غياب سياسة خارجية أميركية "واضحة المعالم، جيدة التنظيم" ووصف السياسة الخارجية الأميركية بأنها "فوضى كاملة. إرباك لا سياسة. نحن نشعر بذلك"[١٦].

سعت الإدارة الأميركية من أجل احتواء الغضب السعودي إزاء الصفقة النووية مع ايران. فقد كانت واحدة من تداعيات المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وايران هي توترات متزايدة مع حلفاء امريكا في المنطقة، وبشكل كبير لدى السعودية التي عبّرت عن استيائها من الدبلوماسية الاميركية مع خصمها ايران من خلال التهديد بالحصول على أسلحة نووية من باكستان[١٧].

المصادر

(1) MARK LANDLER, Rice Offers a More Modest Strategy for Mideast, The New York Times, October 26, 2013; see: http://www.nytimes.com/2013/10/27/world/middleeast/rice-offers-a-more-modest-strategy-for-mideast.html?_r=0

(2) Britain in the Middle East..We're back, The Economist, Dec 13th 2014; see: http://www.economist.com/news/britain/21636071-new-naval-base-bahrain-echo-past-were-back

(3) HM King Hosts Reception Ceremony in London, Bahrain News Agency, 12 May, 2913, see: http://www.bna.bh/portal/en/news/560364

(4) Philip Hammond: UK military base in Bahrain to 'tackle the security threats', Myles Burke, and agencies, APTN, The Telegraph, 06 Dec 2014, see: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/bahrain/11277304/Philip-Hammond-UK-military-base-in-Bahrain-to-tackle-the-security-threats.html

(5) Richard Spencer, Britain returns 'East of Suez' with permanent Royal Navy base in Gulf, The Telegraph, 06 Dec 2014; see: http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/defence/11277194/Britain-returns-East-of-Suez-with-permanent-Royal-Navy-base-in-Gulf.html

(6) Statement by the President on violence in Bahrain, Libya and Yemen, The White House, February 18, 2011; see: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/18/statement-president-violence-bahrain-libya-and-yemen-0

(7) Karen Leigh, Bahrain: Will Obama's Speech Help the Reformists?, TIME, May 20, 2011; see: http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2073178,00.html

(٨) د. جمال عبد الله د.غسان شبانة، قطر والولايات المتحدة الأميركية: نحو شراكة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ١٢ مارس ٢٠١٥

(٩) د. جمال عبد الله د.غسان شبانة، قطر والولايات المتحدة الأميركية: نحو شراكة جديدة، المصدر السابق.

(١٠) أوباما للعربية: يجب إحياء مفاوضات السلام ونمدّ يد الصداقة للمسلمين، العربية، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩ أنظر:
http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/27/65080.html

(١١) د. محمد السعيد إدريس، تحولات العلاقات السعودية – الأمريكية، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٩ نيسان (إبريل) ٢٠١٤.
http://www.acrseg.org/

(12) Max Fisher, Six reasons the U.S. and Saudi Arabia are moving apart, The Washington Post, October 22, 2013

(13) Colbert I. King, Saudi Arabia is no friend to the United States, The Washington Post, May 29, 2015

(١٤) رويترز، ٢٨ مارس ٢٠١٤

(١٥) عبد الرحمن الراشد، أين أخطأ أوباما مع إيران، الشرق الأوسط، ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣

(16) Matthew Kaminski, Prince Alwaleed bin Talal: An Ally Frets About American Retreat, The Wall Sreet Journal, 22 November 2013

(17) Gene Gerzhoy, How to manage Saudi anger at the Iran nuclear deal, The Washington Post, May 22, 2015.

وجوه حجازية

(١)

عبدالله الحداوي

(١٣١٣ - ١٣٧٠هـ)

التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها فدرس فيها وبالمسجد الحرام. قام برحلة الى الهند وباكستان سنة ١٣٤٦هـ وزار مكتباتهما، وعكف على مطالعة كنوز الكتب السلفية ودراسة المذهب الحنبلي، ثم عاد الى مكة المكرمة، وتقلب في مناصب القضاء فيها وفي الطائف. قال عنه عمر عبدالجبار في كتابه (سير وتراجم): (عرفت فضيلة الشيخ عبدالله حداوي مدرساً فصيحاً مخلصاً لطلابه، وعرفته قاضياً تكسوه هيبة العلم ووقاره، وحضرت مجالسه الخاصة، واستمعت للطف حديثه، ولمستُ فيه رعاية حقوق أصدقائه واقربائه والعطف عليهم ومواساتهم في الأزمات والشدائد)[١].

(٢)

محمد إسماعيل حابس

(١٣١٩ - ١٣٨١هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها والتحق بالمدرسة الخيرية وتخرج منها. ثم قام بالتدريس بها وفي نفس الوقت واصل دراساته العليا بمدرسة القلعة، وكانت في ذلك الوقت هي آخر مرحلة دراسية، ولتفوقه ونبوغه عمل مدرّساً بها، وكان شغوفاً بالقراءة والمطالعة. ومن زملائه في التدريس الشيخ أحمد السباعي، والشيخ عبدالوهاب خياط وآخرون. عمل بالنيابة العامة، وخدم فيها لسنوات طويلة، وتدرج في أعمال أقسامها، حتى أصبح مدير عام التفتيش بها. وحينما تأسست وزارة الداخلية اختير مديراً عاماً مساعداً، ثم مديراً عاماً فيها. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٢].

(٣)

أحمد الحبشي

(١٢٩٧ - ١٣٥٢هـ)

هو أحمد بن حسين بن محمد بن حسين بن عبدالله الحبشي. ولد في القنفذة وقدم به والده الى مكة المكرمة وعمره سنتان فنشأ بها، وقرأ القرآن الكريم على والده ولازمه ملازمة تامة في حضره وسفره، وأخذ عنه وأجازه، وأخذ عن أحمد بن حسن العطاس وسالم البار وعمر البار، وعن محمد بن جعفر الكتاني والشيخ عبدالرحمن الشربيني المصري وغيرهم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٣].

(٤)

عبدالواحد الجوهري

(١٢٧٨ - ١٣١١هـ)

هو عبدالواحد الجوهري اليمني المكي الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وطلب العلم فقرأه على غير واحد من أفاضل علماء بلد الله الحرام. توجه الى علم الأدب أكثر، فكان أديباً شاعراً ومهر ونظم الشعر الحسن الكثير، واشتهر شهرة تامة بالحجاز، ولأهله على شعره تهافت، وعلى قصر حياته، فقد شغل معاصريه بشعره الذي قصره على الغزل حتى أن معاصريه أغرموا به، وشبهوه بالمتنبي على عادة العصور الإسلامية الوسطى في التعلق بأسماء نوابغ العصور الأولى، فكان الشاعر عندهم متنبي زمانه، ووحيد أوانه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٤].

(٥)

بكور بن علي الجهني

(١٢٦٤ - ١٣٥٤هـ)

بكور بن علي الجهني المصري، ثم المكي الشافعي. عالم مسند، ولد بمصر، وقدم مع أبيه صغيراً الى مكة المكرمة فنشأ بها، واستوطنها وجاور بها، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في الفقه والنحو وغيرهما. أخذ العلم قراءة وسماعاً عن بعض علماء مكة المكرمة كالشيخ محمد بن سليمان حسب الله الشافعي، والشيخ عابد بن حسين المالكي، والشيخ محمد جمال المالكي، وأجاز له جماعة كثيرون من الحرمين والواردين إليهما كالسيد حسين بن محمد الحبشي، والسيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي، والشيخ عبدالله أفندي الجوهري، والسيد أبي النصر الخطيب الدمشقي، وشهاب الدين أحمد بن محمد الحضراوي وغيرهم. رحل الى الهند وجال في بلدانها ومراكزها العلمية والتقى بالعديد من علمائها ثم رحل الى ماليزيا ووصل الى جزيرة سومطرة وغيرها. عاد الى مكة المكرمة، وفي آخر عمره كف بصره، وتوفي رحمه الله بمكة المكرمة[٥].

(١) عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٢٢٤.

(٢) المليصي، عبدالله. في حياتهم، جريدة البلاد، العدد ٧٦٢٥، في ١٤٠٤/٧/٢٠هـ، ص ١٠–١١.

(٣) الحبشي، أبو بكر، الدليل المشير، ص٢٨.

(٤) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص٣٣١. والعامودي، محمد سعيد. من تاريخنا، ص ٢٢٧؛ والغزاوي، أحمد بن إبراهيم، شذرات الذهب، ص ٤٣٦؛ وأبو بكر، عبدالرحيم، الشعر الحديث في الحجاز، ص١٤٨؛ وأخيراً الحامد، عبدالله، الشعر في الجزيرة العربية خلال قرنين، الطبعة الثالثة، ص ٣٨٣.

(٥) ابو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص١٢٣.

شعبٌ مُسَعْوَد، و(مُخَرْفَن)!

فاجأتنا الحكومة بأن أقرّت قانوناً مخصصاً ضد النساء اللاتي يقمن بالإحتيال على الشباب او الرجال من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل الحصول على مال او شحن للجوال ببطاقات مسبقة الدفع.

القانون الجديد، سُمي بقانون (الخَرْفَنَةْ)، وعقوبة (خرفَنَةْ) الذكور، تصل الى غرامة بمقدار نصف مليون ريال، والسجن لمدّة عام.

والخرفنة، أي الضحك على الذكور، واستحلاب أموالهم، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.. كلمة مشتقّة من (الخروف)، أي أن بعض النساء بعملهنّ هذا، ضحكنَ على الذكور، واستخرفوهم، أي جعلوهم من فصيلة (الخراف)!

هذا وقد انتقد كثيرون هذا القانون، أولاً لأنه يستهدف النساء دون الرجال، حيث لم يشر القانون الى عقوبة الذكر الذي يغري الفتيات او يبتزهن. وثانياً، فإن الحكومة رفضت حتى الآن سنّ قانون ضد التحرّش الذي يقوم به في أغلب الأحيان الذكور، في حين انها استعجلت في قانون (الخرفنة) رغم سُخفه، كما يقول البعض.

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي كان هذا النقاش والتعليقات على قانون (الخرفنة)!

بمجرد أن ظهر الخبر، حذرت جريدة الحياة ـ الطبعة السعودية، الفتيات من ان خداعهنّ للشبّان، جريمة يعاقب عليها القانون؛ فقال على الفور ماجد السلمان: (عرفوا يسوّون قانون خَرْفَنَةْ، وما عرفوا يسوّون قانون تحرّش(!. وحتى يكون الجميع على بيّنة، خاصة بالنسبة لغير السعوديين، اوضح عبدالله الأحمري من أن (التخرفُنْ) مشتقّة من (الخروف)؛ وأنه حين يتم استغفال شاب من قبل فتاة، يصبح خروفاً، وتُسجن تبعاً لذلك، أما حين يقوم بالتحرّش ذكر بحق فتاة، فلا قانون يحميها. بمعنى آخر: نحن نمشي بالمقلوب كما تقول احداهن، حيث توجد قوانين خرفنة، ولا توجد قوانين تحرّش.

وسخرت مغردة أخرى فقالت: (الحين القانون يحمي خرافَنا؟! كفو والله)؛ فيما سخر مغرد متسائلاً: (كيف نحمي الخروف، ولا نحمي الدجاجة؟)؛ وثالث تحدث عن القبض على المُخَرْفِنَةْ باربي في كمين محكم للشرطة، بعد أن تعرّض عشرون شاباً لعملية خَرفَنةْ، وتحوّل ثلاثة منهم الى نعيمي، فهبطت أسعاره. والنعيمي هو من أجود أنواع الخراف المحلية التي تُباع في السعودية، ويليه الخروف النجدي!

ابو طلال كان جاداً: (لقد تمّ وضع قانون للخرفنة مع أن احداً لم يطالب به، وقانون التحرش لم يوجد رغم الاف المطالبات). وتساءلت ليان الحربي عن القانون بحق الشاب الذي يُخرفنْ فتاةً ويضحك عليها بعد وعود بالزواج، ما هي عقوبته؟ ومنيرة القحطاني كانت قاسية فقالت: (عجزوا عن تربية عيالهم، حَطّوها في ظهر كَلْبَاتْهم). وسأل أبو راكان: ماذا إذا كان المُخرْفِنْ خروفاً، هل يطبّق عليه نفس العقاب؟

بيد أن السخرية كانت طابع التعليقات العام على مواقع التواصل منذ ان نُشرت اخبار القانون الجديد. قالت احداهن: (طَلَع القانون يحمي المغفّلين)؛ وأخرى تقول: (الخروف يستاهل الحجر عليه، وعلى أمواله لأنه سفيه، كلمةْ تَوَدّيْهْ وكلمة تجيْبَهْ). وثالثة تخاطب واضعي القانون: (بما أنكم لسّهْ ما قلتوا غرامة المُخرْفِنْ الذكر، أوكيه، خلّوها قيمة خروف)؛ ورابعة تعلّق على الذكور: (أفا يا الشّنَبْ. من ذئب الى خروف، حتى في المحاكم صرت رسمياً خروف. الرجولةْ راحَتْ). اما سلطان فيقول: (أخيراً صدر قرارٌ لحماية الخروف من الضِباعِ البشريّة).

بيدَ أن هناك أسئلة مشروعة تتعلّق بالإجراءات القضائية لمعاقبة المُخَرفناتِ. فما هي تلك الأسئلة، وكيف تكون الإجابة عليها؟

فيصل يحدد الجهة التي يتم الشكوى لديها، وهي وزارة الزراعة، قسم الثروة الحيوانية، فهي الجهة المسؤولة عن قضايا الخرفنةْ، وانتزاع حق الخراف. وماجد يتخيل شكلَ المُتخَرْفِنْ وهو يقدّم بلاغ شكوى؛ فاذا دخل يشتكي وسألوه ماذا يقول؟

ـ أبيْ أقدّم شكوى؟

× فيرد عليه المسؤول: وِشْ قضيتك؟

ـ الجواب: متْخَرْفِنْ!

لا حول ولا قوة إلا بالله!

ثم كيف يكون حال الشهود، حين يُسألون: وِشْ عندك في المحكمة؟

ـ والله رايح أشهد لواحد متخرفِنْ!

طيِّب والخراف اللي اشتكت كيف يكون وضعها في المحكمة؟

الجواب: ضروري يكون في المحكمة برسيم وعلف، يحتاجونها المراجعين!

وبناء على هذا الإهتمام لا بد من شكر هيئة حقوق الحيوان؛ فالمملكة وفّرت ليس فقط حقوق الإنسان، بل وحقوق الحيوان أيضاً. جزاهم الله خيرا.

لكن أكبر مخرفن للشعب هي العائلة المالكة.

المشكلة ان الأكثرية لا تعلم أنها مُخرفنة!

ولا حول ولا قوة الا بالله!

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار
- تغريدة

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- كتب و مخطوطات

- البحث



النسخة المطبوعة





أرشيف المجلة

(شام السعودية ويمنها)!

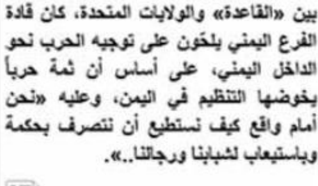
الجنون السعودي.. عهد الحروب

لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيفه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الايرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمّرون مدنكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، ليفعلوا ما يشاؤون. ولن نسمح بإستمرار هذا الوضع.



سماته.. دوافعه وأهدافه

العنف السعودي الوهابي





تفجيرات الوهابية في مسجدي الامام علي والإمام الحسين في القديح والدمام

لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضييع المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطويرخطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرابها هي المسؤولة اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمئة من العمليات الارهابية في العالم..حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تبرئة جهة ما بعينها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقسى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرّضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..





تشييع شهداء القديح

تفجيرات القديح والدمام

إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تودي بها

أسرار خطيرة في مراسلات قادة (القاعدة) 2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدا فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الأخيرين الى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحّون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا..».



مؤرّخو الوهابية.. عثمان بن بشر الغزو أساس المُلك - 4

التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكّام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار اليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجّه انتقاداً لحكّام آل سعود لنزوعهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

لقد شهد عام 1229هـ، موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وابراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عنيزة، وكان سعود جعله أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدّث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنيخ،



المفاجأة السعودية: بن سلمان أمير الأمراء





لوحة للفنانة صفيّة بن زقر